حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

محاكم دبي
DUBAI COURTS

التقرير السنوي

2013

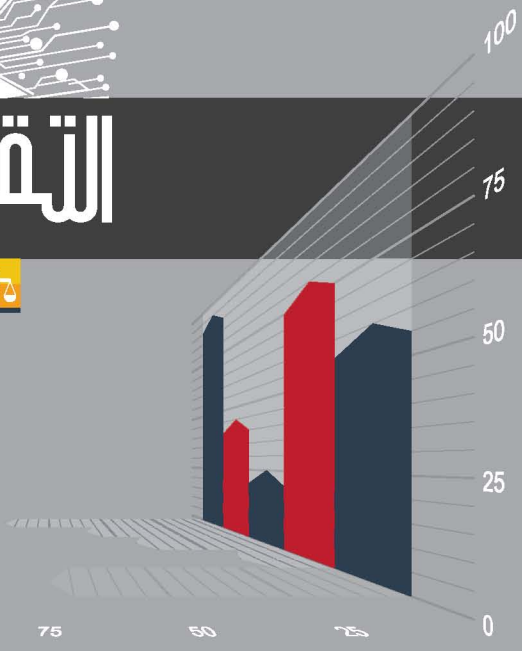

www.dc.gov.ae

التقرير السنوي

2013

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي

السمو الشيخ

حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي - رئيس المجلس التنفيذي

السمو الشيخ

راشد بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي، نائب رئيس المجلس التنفيذي، رئيس المجلس القضائي

10 تقديم

الباب الأول

12 الفصل الأول
14 التنظيم القضائي والإداري
16 هيكل التنظيم القضائي والإداري (إضاءات على الهيكل التنظيمي)
18 المجلس القضائي لإمارة دبي
20 فريق القيادة بمحاكم دبي
22 فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي بمحاكم دبي

24 الفصل الثاني
26 التخطيط الاستراتيجي في محاكم دبي
28 الخطة الاستراتيجية (2012 – 2015)
30 المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية
32 المبادرات والبرامج المنجزة في الغايات الثلاث في :
34 تعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي محلياً ودولياً.
36 تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي.
38 استقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.

40 الفصل الثالث
42 التطورات والتحولات في محاكم دبي سنة 2013
44 الإدارة العليا (اتفاقيات و استقبالات)
46 الجوائز التي حصلت عليها محاكم دبي
48 جوائز محاكم دبي للتميز 2013 - الدورة الثامنة
50 مشاركات محاكم دبي (مؤتمرات و منتديات)

الباب الثاني

12 الفصل الأول
14 مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية
16 نتائج مؤشرات الأداء في كل من :-
18 المحاكم الثلاث العامة
20 المحاكم الابتدائية
22 محكمة الاستئناف
محكمة التمييز
24 التنفيذ المدني
26 القضايا الجزائية
28 الكاتب العدل
30 الأحوال الشخصية
32 مركز التسوية الودية للمنازعات

34 الفصل الثاني
36 مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية
38 -1 رأي المتعاملين
40 -2 رأي الموارد البشرية
42 -3 المالية

44 الاتجاهات المستقبلية
46
48
50

VICES HALL
Follow us on social media
App Store

التقديم

منذ بداية العام 2006 ومع بداية إصدار أول تقرير سنوي لمحاكم دبي ونحن على يقين بأن التشارك المعرفي فيما يتعلق بأداء وتطورات الجهاز القضائي يساهم بشكل كبير في زيادة وتعزيز ثقة المجتمع المحلي والدولي في غرس مفهوم الشفافية ودقة الأحكام الصادرة من النظام القضائي في إمارة دبي.

وها نحن نضع بين أيديكم التقرير السنوي 2013 والذي يعتبر الإصدار الثامن والذي يسرد العديد من التجارب والمبادرات الناجحة التي صيغت خلال 12 شهراً من العمل الجاد والمبدع، ابتداءً من تدشين حملة المحكمة الذكية التي تسعى محاكم دبي من خلالها للتحول لمحكمة ذكية لمواكبة توجهات إمارة دبي ودعماً لملف دبي لاستضافة إكسبو 2020 ومروراً بدخول محاكم دبي لموسوعة جينيس للأرقام القياسية كأول جهاز قضائي يحقق أعلى قيمة في بيع عقار عن طريق المزاد الإلكتروني وانتهاءً بفوز محاكم دبي بشرف تمثيل دولة الإمارات في جائزة مجلس التعاون للحكومة الإلكترونية وحصدها لجائزتين.

نحن في محاكم دبي جزء لا يتجزأ من النسيج الحكومي في دبي، نسعى وبشكل دائم ومستمر لمضاعفة جهودنا لتقديم خدمات قضائية ذات جودة ودقة عالية تحظى بثقة ورضا المجتمع المحلي وتعزز التنافسية الدولية لإمارة دبي على وجه الخصوص ودولة الإمارات العربية المتحدة على وجه العموم ...
هذا وبالله التوفيق

فريق إعداد التقرير السنوي 2013

السيد / محمد عبدالرحمن محمد	رئيساً
السيد / خالد عبدالله خادم المعصم	عضواً
السيد / حمد ثاني الظاهري	عضواً
السيد / خليفة محمد المحرزي	عضواً
السيدة / فاطمة سالم كنيد	عضواً
السيدة / مريم حسن المري	عضواً
السيدة / أسماء عمر الماجد	عضواً
السيدة / حنان محمد المرزوقي	عضواً
السيدة / علياء أحمد إبراهيم	عضواً
الآنسة / فاطمة حمد العامري	عضواً
الآنسة / صفية محمد عبدالرحمن	عضواً
السيدة / سهيلة ثاني المهيري	عضواً ومقرراً

القاضي يوسف حسن المطوع

مدير عام محاكم دبي

كلمة

تمضي محاكم دبي نحو رؤيتها الريادة في عمل المحاكم وفق إطار عمل يتسم بالشفافية والدقة والوضوح ويبدو ذلك جليا من خلال حرصها بشكل سنوي على نشر هذا التقرير الذي يطلع المجتمع على سير أعمالها ونتائج أدائها ومؤشرات كفاءة عملياتها ونسب إنجاز خططها ومبادراتها إذ أن هذا التقرير من الوسائل المهمة لتبادل المعرفة مع المهتمين والمختصين بسير العمل القضائي في امارة دبي محليا ودوليا، وهو بأسلوب عرضه للإحصائيات والنتائج التفصيلية لمخرجات الأداء يعد مرجعا موثقا للمقارنات المعيارية التي يستفيد منها كل مهتم بالجودة والأداء المؤسسي.

محاكم دبي تعمل من خلال فريق عملها الواحد، القضائي والإداري على تحقيق العدل والأمن والاستقرار وتيسير وسهولة الوصول للتقاضي بسرعة ودقة الفصل في الدعاوى وتنفيذ الاحكام والقرارات وتوثيق العقود المحررات من خلال باقة من خدماتها الإلكترونية التي تتماشى مع تطلعات القيادة الرشيدة نحو الارتقاء بالخدمات الحكومية إلى مقارنة النماذج العالمية للتميز والانتقال من مفهوم رضا المتعاملين الى مفهوم إسعاد المتعاملين والمجتمع ولتحقيق هذه الغاية نفذت محاكم دبي العديد من البرامج والمشاريع المبينة أسس ومعايير التميز المؤسسي من خلال فهم احتياجات وتطلعات المؤثرين والمتأثرين وتحليل مجالات التحسين وفقا لمتطلبات التغيير واعتماد خطة استراتيجية طويلة المدى وخطط تشغيلية سنوية محددة الاهداف والمبادرات وآليات متابعة مؤشرات القياس واعتماد منهجية عمل تمكن قيادة محاكم دبي من قياس مدى تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية وتحديد الفرص المتاحة لمواجهة التحديات وتوجيه إمكاناتها واستغلالها بالشكل الأمثل لرسم خارطة طريق واضحة المعالم لتحقيق رؤية الريادة في عمل المحاكم.

وفي الختام لا يسعني سوى أن أتقدم بالشكر والتقدير للعاملين في محاكم دبي على روح العمل الجماعي والحرص على العطاء الايجابي، كما لا يفوتني أن أخص بالشكر فريق العمل الذي بذل الجهد الكبير من أجل إعداد وإخراج هذا التقرير سائلا الله أن يحقق الغاية منه.

والله ولي التوفيق

Smart Court
المحكمة الذكية
EXPO 2020 DUBAI, UNITED ARAB EMIRATES
إكسبو 2020 دبي، الإمارات العربية المتحدة
CANDIDATE CITY
DUBAI CO
OF DUBAI
المحكمة الذكية
Smart Court

«نريد أن نحقق تواصلاً حقيقياً نبني عبره مستقبلاً
أفضل لأبناء المنطقة وشبابها حان الوقت لتستعيد فيه
منطقتنا دورها التاريخي والحضاري»

محمد بن راشد آل مكتوم

الباب الأول

الفصل 1

التنظيم القضائي والإداري

1. التنظيم القضائي والإداري، إضاءات على الهيكل التنظيمي
2. المجلس القضائي لإمارة دبي.
3. فريق القيادة بمحاكم دبي.
4. فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي بمحاكم دبي

التنظيم القضائي والإداري

إضاءات على الهيكل التنظيمي

الجهاز القضائي والإداري:

الجهاز القضائي:

يتألف من ثلاث محاكم رئيسة: (المحكمة الابتدائية - محكمة الاستئناف - محكمة التمييز)

وتتضمن المحاكم الابتدائية عدد (6) محاكم فرعية متخصصة وهي المحكمة الابتدائية المدنية، والمحكمة الابتدائية التجارية، والمحكمة الابتدائية العمالية، والمحكمة الابتدائية العقارية، ومحكمة الأحوال الشخصية الابتدائية، والمحكمة الابتدائية الجزائية.

الهيكل التنظيمي والإداري:

يمتاز الهيكل الإداري بقدرة كبيرة على الاستيعاب وتعزيز التطبيقات المستقبلية لمواكبة التطورات والمتغيرات، سواء من حيث نطاق التعامل أو درجة الجودة في الأداء، أو السرعة في الإنجاز والمرونة في التعامل واتخاذ القرارات، ويتكون الهيكل الإداري لمحاكم دبي من (11) إدارة تتألف من (6) إدارات ذات طبيعة فنية و(5) إدارات ذات طبيعة مساندة.

هيكل التنظيم القضائي والإداري

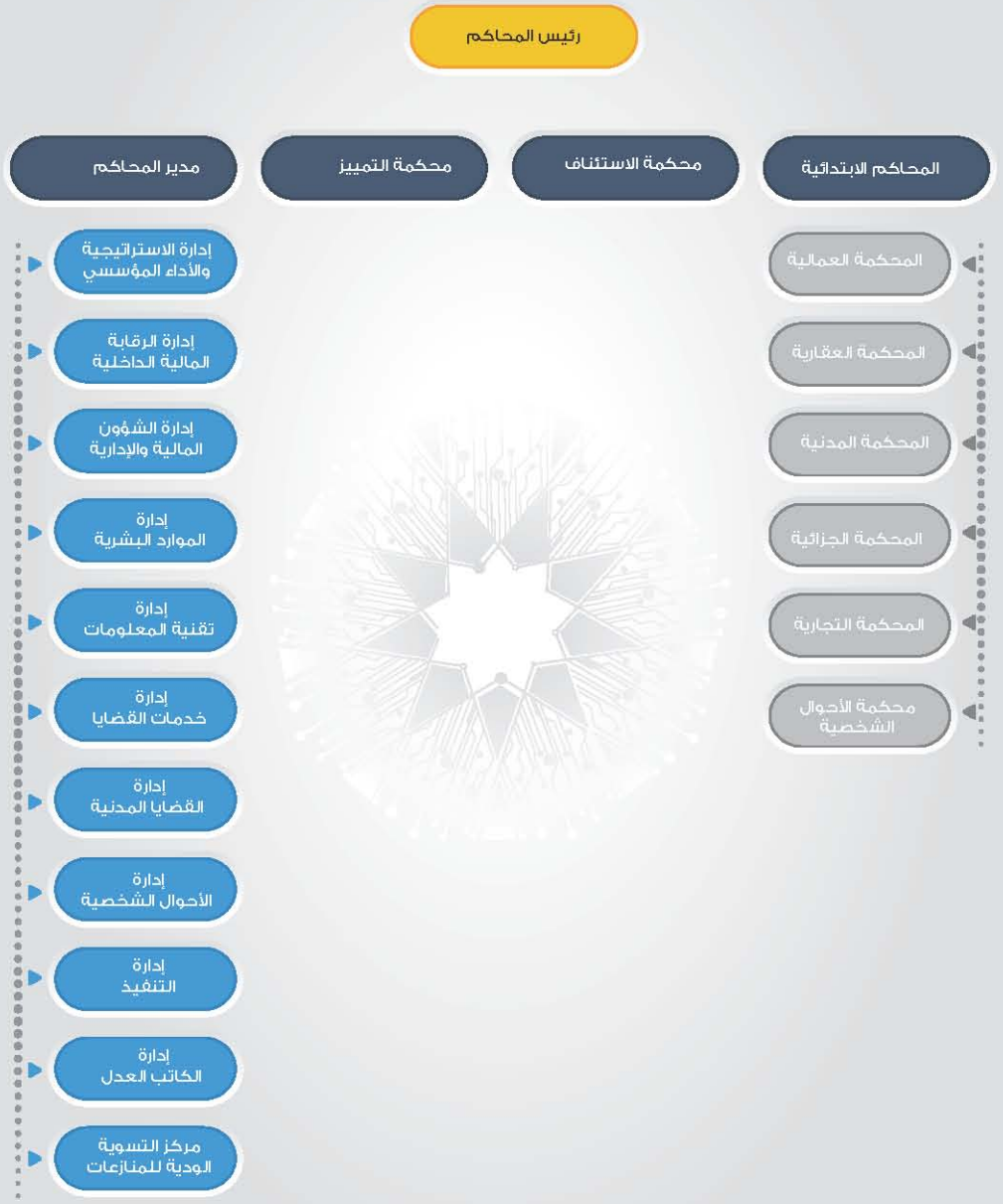

سمو الشيخ/ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي
رئيساً للمجلس القضائي

المجلس القضائي لإمارة دبي

تم إنشاء المجلس القضائي (الهيئة القضائية العليا) ليكون السلطة القضائية في إمارة دبي ويعد الضمانة الأساسية لاستقلال القضاء، وقد أنشئ المجلس القضائي في دبي بالقانون رقم (6) لسنة 1992، وبتعديل بعض أحكام القانون (20) لسنة 2011، ويتمتع بكافة الوسائل القانونية المتاحة للمساعدة بالنهوض بالجهاز القضائي وحمايته من تدخل أي من السلطات ،وذلك بتفعيل الرقابة الذاتية وتطوير القدرات والمعايير للتعيين في الوظيفة القضائية وإبداء الرأي في تشريعاته، كما يعنى المجلس بتطوير الجهاز القضائي، وتقديم الاقتراحات التشريعية المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة وإجراءات التقاضي لتسترشد بها الحكومة لدى إعدادها مشاريع القوانين والأنظمة المختلفة.

معالي
محمد ابراهيم الشيباني
مدير ديوان سمو حاكم دبي
نائب رئيس المجلس القضائي

سعادة المستشار
عصام عيسى الحميدان
النائب العام بدبي
عضواً

سعادة
الدكتور أحمد سعيد بن هزيم
مدير عام محاكم دبي
عضواً

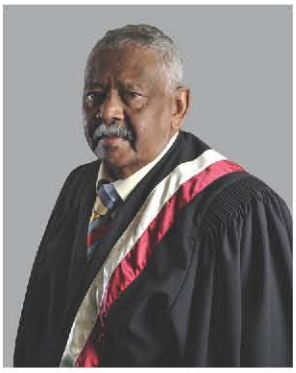

سعادة القاضي
الدكتور علي إبراهيم الإمام
رئيس محكمة التمييز
عضواً

سعادة القاضي
عيسى محمد شريف
رئيس محكمة الاستئناف
عضواً

سعادة القاضي
جاسم محمد باقر
رئيس المحكمة الابتدائية
عضواً

سعادة
الدكتور لؤي بالهول
مدير عام دائرة الشؤون القانونية
لحكومة دبي
عضواً

سعادة
المستشار عباس عثمان عباس
مدير إدارة التفتيش القانوني بالإنابة
لديوان سمو الحاكم
عضواً

محمد أحمد يوسف العبيدلي
مدير إدارة خدمات القضايا

محمد عبدالرحمن محمد إبراهيم
مدير إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي

عبدالرحيم أحمد المضرب
مدير إدارة تقنية المعلومات

عبدالواحد عبدالله حسن كلداري
إدارة الموارد البشرية

إبراهيم علي أحمد الحوسني
مدير إدارة التنفيذ

عبدالرحمن عبدالعزيز عبدالرحيم الجزيري
مدير إدارة الرقابة المالية الداخلية

عبدالرحيم حسين عبدالرحيم أهلي
مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية

محمد أمين حسن مباشري
مدير مركز التسوية الودية للمنازعات

درويش محمد مصبح
مدير إدارة القضايا المدنية

عبدالرزاق محمد القاسم
مدير إدارة الكاتب العدل

محمد علي سالمين
مدير إدارة الأحوال الشخصية

فريق القيادة بمحاكم دبي

يستند فريق القيادة بمحاكم دبي على المشاركة الجماعية الفعالة، وانخراط جميع القادة في جميع القرارات واتخاذها على مستوى الدائرة، ويسعى هذا الفريق إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة إلى جانب المشاركة الجماعية الفعالة، بقيادة متميزة وقواعد واضحة للمتابعة والتقويم والتطوير المستدام، ويتضح ذلك من خلال النتائج التي حققتها محاكم دبي خلال الفترة الماضية، ناهيك عن قوة المخرجات وصدى الإنجازات على اختلاف درجاتها القضائية والإدارية، ويتألف فريق القيادة من المدير العام رئيساً، ويضم في عضويته نائب المدير ورؤساء المحاكم الثلاث (الابتدائية والاستئناف والتمييز) إضافة إلى مديري الإدارات.

عقد الفريق (15) اجتماعاً خلال عام 2013، وناقش عدداً من المواضيع بلغت نحو (115) موضوعاً نتج عنها إصدار قرارات وتكليفات تنفيذية مجموعها (146) تكليفاً تدور حول مشاريع فريق القيادة ، ومن أهم المشاريع والقرارات:

1. استضافة مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المحاكم.
2. تحويل شعبة توجيه المتقاضين إلى قسم توجيه المتقاضين.
3. مشروع ومتطلبات التعاقد مع شركة أرامكس لتقديم خدمة الإنذارات العدلية.
4. المشاركة في مؤتمر 19 للحكومة والخدمات الإلكترونية.
5. لقاء الطاولة المستديرة (التحديات التي تواجه موانى دبي العالمية مع الجهات القانونية في إمارة دبي)
6. مشروع سياسة التوثيق في فرق تطوير العمل المؤسسي /فرق العمل الداخلية في الوحدات التنظيمية.
7. الإطلاق الرسمي لمشروع السالفة.
8. اعتماد الخدمات محل التطوير وفقا لنموذج دبي كالتالي: طلبات الدعاوى «شهادات اثبات حالة.
9. مشروع صلاحية إصدار الصيغة التنفيذية.
10. مشروع فريق عمل محكمة إكسبو 2020.
11. ملتقى قضاة التنفيذ على مستوى الدولة.
12. توفير خط الإيلاف أو الإنترنت الشامل للسادة القضاة.
13. برنامج قضاة الغد .
14. رعاية المؤتمر الدولي العلمي السنوي الثاني والعشرين.
15. المشاركة في جائزة ومؤتمر معرض الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي.
16. ميثاق وحقوق وواجبات المتقاضين.
17. توفير جهاز «I pad» لمأموري التنفيذ.
18. مشروع مشاركات محاكم دبي في برامج الجوائز محلياً ودولياً.
19. إعادة تصور برنامج 365 لقاء المدير العام مع فرق تطوير العمل المؤسسي.
20. استحداث أقسام في الوحدات الإدارية ضمن الهيكل التنظيمي لمحاكم دبي.
21. مشروع تشكيل فريق عمل من القضاة والإداريين لبحث التحديات والحلول في سبيل رفع كفاءة الأعمال والخبرة أمام محاكم دبي.
22. (مبادرة أسعد دائرة) مشروع تعزيز الولاء الوظيفي ورفع كفاءة وتحفيز رضا الموارد البشرية بمحاكم دبي.

القاضي أحمد عبدالله محمد
رئيس المحكمة العقارية

عبدالرزاق محمد القاسم
رئيس المحكمة العمالية

القاضي أحمد إبراهيم سيف
رئيس المحكمة المدنية

فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي بمحاكم دبي

تسعى محاكم دبي الى تطوير العمل المؤسسي الذي يعد أحد أهم الاتجاهات المستقبلية، من خلال تحديد الاستراتيجيات المتعلقة بالعمل القضائي، وتحقيق الكفاءة القصوى في الأداء الداخلي وتوفير كافة المتطلبات التي تساعد على الارتقاء بالأداء القضائي في دبي، ولضمان تحقيق تلك المستهدفات ودورها في مواصلة مسيرة التقدم والارتقاء بالعمل القضائي، قامت الإدارة العليا بتشكيل فريق من السادة القضاة تحت مسمى (فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي) برئاسة مدير عام المحاكم ويضم في عضويته نائب المدير ورؤساء المحاكم الثلاث (التمييز - الاستئناف - الابتدائية) ومعهم رؤساء فروع المحاكم الابتدائية المتخصصة وقد حقق هذا الفريق النتائج التي عززت من قدرات المحاكم التنافسية على المستوى الدولي.

القاضي عبد القادر موسى محمد
رئيس المحكمة التجارية

القاضي عمر عتيق المري
رئيس المحكمة الجزائية

القاضي سالم عبيد عثمان
رئيس محكمة الأحوال الشخصية

عقد الفريق (15) اجتماعاً خلال عام 2013، وناقش عدداً من المواضيع بلغت نحو (115) موضوعاً نتج عنها إصدار قرارات وتكليفات تنفيذية مجموعها (90) تكليفاً، كان من أبرزها ما يلي:

1. تنظيم العقود المحلية للسادة القضاة - نظام إدارة الإعارات للسادة القضاة.
2. تشكيل لجنة لإعداد مشروع لائحة القواعد والضوابط اللازمة لتنظيم مهنة الخبراء أمام الجهات القضائية.
3. تشكيل لجنة لإعداد سياسة وضوابط تنظيم الإجازات الدراسية للسادة القضاة.
4. مشروع تنظيم مكافآت أعضاء اللجان القضائية المشكلة في إمارة دبي.
5. خطة التوطين والإحلال للكادر القضائي 2013 - 2019 المحاكم الابتدائية.
6. مشروع نظام إدارة الأحكام.
7. توقيع مذكرة التفاهم مع جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات.
8. المشاركة ضمن وفد السلطة القضائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
9. تشكيل اللجان القضائية الخاصة لتصفية المشاريع العقارية الملغاة في إمارة دبي.
10. اعادة دارسة نظام المأذونين ونظام المحكمين ونظام تغيير الأسماء في إمارة دبي.
11. اعتماد دبلوم المحكمين الأسريين كمؤهل للقيد بجداول المحكمين الأسريين في محاكم دبي.

Smart Court
المحكمة الذكية
EXPO 2020 DUBAI, UNITED ARAB EMIRATES
إكسبو 2020 دبي، الإمارات العربية المتحدة
GOVERNMENT OF DUBAI
DUBAI COURTS
Play again

«أريد أن ينجز المواطن كل معاملاته الحكومية
عبر الهاتف المحمول»

محمد بن راشد آل مكتوم

الباب الأول

الفصل 2

التخطيط الاستراتيجي في محاكم دبي

1. الخطة الاستراتيجية (2012 – 2015)
2. المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية
3. المبادرات والبرامج المنجزة في الغايات الثلاث في:
   تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً.
   تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي.
   استقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.

الخطة الاستراتيجية (2012 - 2015)

تؤمن محاكم دبي بأن نجاح أية مؤسسة قضائية أو إدارية مقترن بالدرجة الأولى بالاستراتيجيات المعتمدة ومدى تطبيقها، إذ يتوفر لديها إيمان راسخ بأن التقاضي منظومة متكاملة بكافة عناصرها، تراعي اختلاف الثقافات الاجتماعية في الإمارة، عبر نظام قضائي لا يقل تطوراً عن أي نظام قضائي عالمي، لضمان سرعة التقاضي مع الحفاظ على كافة الممارسات المتبعة لإجراءات التقاضي بصورة واضحة تسهم في تحقيقه على كافة القطاعات القضائية والإدارية بكل تناغم وفعالية.

وللوصول إلى هذه التوجهات قامت محاكم دبي بوضع خطة استراتيجية جديدة منبثقة من خطة حكومة دبي وتوجهاتها المستقبلية، مكنها ذلك من تحقيق النجاح التام في السير على ما خططت له، وأوجدت نظاماً للإدارة يستند إلى خطط استراتيجية تنهض على رؤى واضحة لضمان الجودة والدقة في تحقيق الأهداف.

عناصر الخطة الاستراتيجية (2012 - 2015)

يعد عام 2015 نهاية عمر الخطة الاستراتيجية الحالية للمحاكم، والتي تأتي لترسخ ممارسات العمل المؤسسي المتميز، ولتؤكد مدى الركيزة التي تستند عليها في السير نحو التفوق المستمر.

رويتـــنا :

الريادة في عمل المحاكم.

رسالتـــنا:

تحقيق العدالة في المجتمع من خلال الدقة والسرعة في التسوية والفصل في الدعاوي وتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية وتوثيق العقود والمحررات بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات حديثة ومتطورة.

قيمـــنا:

في مسيرتنا نحو رؤيتنا الاستراتيجية ولتحقيق رسالتنا على المستويات كافة، فإننا نحتكم إلى منظومة قيمنا المشتركة التي ستبقى دوماً مرجعيتنا الأولى والأساسية: العدل - الاستقلالية - المساواة - الإبداع والتميز - العمل بروح الفريق.

الغايات الاستراتيجية والأهداف

الغاية الأولى:

تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً.

وقد تم تحديد هدفين لتحقيق هذه الغاية وهي:

- زيادة كفاءة نظام إدارة الدعاوى.
- تعزيز كفاءة تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم واللجان القضائية.

الغاية الثانية:

تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي.

وقد تم تحديد هدفين لتحقيق هذه الغاية وهي:

- استغلال أمثل للموارد والشراكات المعرفية والتقنية والمالية والمادية.
- تعزيز فعالية الخدمات المقدمة.

الغاية الثالثة:

استقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.

وقد تم تحديد هدفين لتحقيق هذه الغاية وهي:

- استقطاب واستثمار وتطوير موارد بشرية ذات كفاءة

الغايـــة الأولـــى

المبادرات والبرامج المنجزة لتعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي محلياً ودولياً

عالية والمحافظة عليها.

- تعزيز البيئة الداخلية المحفزة على الإبداع والتميز.

المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية

لقد أنجزت محاكم دبي العديد من المبادرات والبرامج وذلك في إطار سعيها لتعزيز ثقة جميع المعنيين بالنظام القضائي وتعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي وتطوير مواردها البشرية من خلال تقييم الأداء الاستراتيجي والتي تعكسها النتائج المحققة الآتية بياناتها تفصيلياً تحت عناوين لاحقة في هذا التقرير لتؤكد نجاح تطبيق الخطة الاستراتيجية وتحقيق غاياتها الثلاث.

من خلال الباب الثاني من هذا التقرير السنوي سيتم استعراض إنجاز الخطة التشغيلية لعام 2013 لمحاكم دبي.

تضمنت الخطة الاستراتيجية هدفين لتحقيق هذه الغاية، وتركز (27%) من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية للدائرة لعام 2013 لتحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور (25) مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة (93) مبادرة، وبلغ عدد المبادرات المنجزة في عام 2013 لتحقيق هذه الغاية (17) مبادرة بنسبة إنجاز بلغت (82%) من إجمالي المبادرات.

محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي تطلقان تقريريهما السنويين لـ 2012

تم إطلاق التقرير السنوي لمحاكم دبي لعام 2012 مع التقرير السنوي لمحاكم مركز دبي المالي العالمي، في المؤتمر الصحفي الخاص الذي أقيم بحضور سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، ومارك بيير رئيس قلم محاكم مركز دبي المالي العالمي، حيث دأبت محاكم دبي ومنذ العام 2006 وبشكل سنوي على إصدار تقرير يحتوي على أبرز التطورات والتحديات ونتائج الأداء القضائية.

سعادة الدكتور/ أحمد بن هزيم مدير محاكم دبي والسيد/ مارك بير رئيس قلم المحكمة بمركز دبي المالي العالمي أثناء إطلاق كل من تقريرهما السنوي 2012.

محمد بن راشد

يلتقي مدير عام محاكم دبي والقضاة والنائب العام ورؤساء ووكلاء النيابة بدبي

التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، والنائب العام في دبي ورؤساء ووكلاء النيابة ومدير عام محاكم دبي والقضاة.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بأنهم محط اهتمامه ومتابعته وهم مبعث فخر واعتزاز كونهم يشغلون وظائف مهمة ومتقدمة في نيابة ومحاكم دبي اللتين تعتبران رمزا لسيادة القانون وتحقيق العدالة بين الناس والحفاظ على حقوقهم.

ودعا صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي هؤلاء الشباب بأن يطوروا أنفسهم وقدراتهم في العمل وأن يواصلوا التعلم واكتساب الخبرة ممن سبقوهم أو من خلال متابعة التقنيات الحديثة التي تتيح لهم الفرصة للتعرف أكثر على القوانين والأنظمة المعمول بها محليا وعالميا من أجل صقل معارفهم وثقافتهم في هذا المجال المهم في تنظيم حياة المجتمع وأفراده وفق القوانين المعمول بها لدينا.

كما أمر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بالتخفيف عن معاناة الناس في المحاكم والنيابة العامة ومراكز الشرطة في دبي والتسريع في البت في القضايا موضع الخلاف بين المتخاصمين خاصة القضايا البسيطة التي لا تتحمل الإطالة والتأجيل.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وسمو الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم ولي عهد دبي مع د. أحمد بن هزيم مدير محاكم دبي والنائب العام في قصر سموه بزعبيل

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي أثناء اجتماعه مع فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي وفريق القيادة بالمحاكم.

محاكم دبي تتبنى مجموعة من المبادرات لتسريع البت في القضايا وتسهيل الإجراءات

تبنت محاكم دبي مجموعة من المبادرات القضائية على ضوء توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حيث عقد فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي وفريق القيادة اجتماعاً برئاسة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي حول تبني محاكم دبي مجموعة من المبادرات لتكون تحت مظلة مبادرات مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، والتي ستساهم في ثلاثة محاور رئيسة وهي رفع كفاءة ومهارات وخبرات أعضاء الهيئة القضائية بإمارة دبي وابتكار وتطوير الخدمات وتبسيط الإجراءات على وجه الخصوص في القضايا البسيطة، هذا بالإضافة إلى الحرص على تعزيز سيادة القانون والحياد والاستقلالية ومبدأ أن لا أحد فوق القانون.

بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين لمحاكم دبي، منها تم إطلاق حوارات مع الجهات القانونية والقضائية بإمارة دبي للتسهيل على المتقاضين والتخفيف من معاناة الناس فيما يتعلق بالقضايا البسيطة، وبالإضافة إلى برامج تدريبية لتطوير قدرات ومهارات القضاة ومعاوني الجهاز القضائي في إمارة دبي.

محاكم دبي تطلق برنامج «حوارات الكفاءة وتسهيل الإجراءات وسيادة القانون» بهدف رفع الكفاءة وتسهيل الإجراءات وسيادة القانون

أطلقت محاكم دبي برنامج «حوارات الكفاءة وتسهيل الإجراءات وسيادة القانون» وهي عبارة عن لقاءات حوارية تجمع القيادات القضائية والإدارية في محاكم دبي والشركاء الاستراتيجيين، وتتناول موضوعات ذات أهمية في تعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي في إمارة دبي، ويتم خلال هذه اللقاءات تحديد الفرص والتحديات واقتراح الحلول المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج والحصول على أكبر قدر ممكن من الأفكار والمقترحات التي تدعم مسيرة التحسين والتطوير المستمر في المجال القضائي في إمارة دبي.

سمو الشيخ ماجد بن محمد آل مكتوم وسعادة د.أحمد بن هزيم مع مجموعة من القضاة والمستشارين أثناء تدشين فعاليات الدورة الرابعة لإسبوع المعرفة في محاكم دبي

سمو الشيخ ماجد بن محمد آل مكتوم وسعادة د. أحمد بن هزيم مع مجموعة من القضاة والمستشارين أثناء تفقدهم معرض الكتاب القانوني الرابع، ومعرض الهوايات

ماجد بن محمد يدشن فعاليات الدورة الرابعة لأسبوع «إدارة المعرفة» بمحاكم دبي

دشن سمو الشيخ ماجد بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي للثقافة والفنون فعاليات الدورة الرابعة لأسبوع إدارة المعرفة، تحت شعار «ريادتنا... بإدارة معارفنا» وذلك لتعزيز مفهوم إدارة المعرفة في الثقافة المؤسساتية للدائرة من خلال برامج وفعاليات مبتكرة منها، والذي سيستمر لمدة أسبوع.

كما قام سمو الشيخ ماجد بن محمد بافتتاح معرض الكتاب القانوني الرابع، ومعرض الهوايات، واللذين يقامان بهدف نشر مفهوم إدارة المعرفة لدى جميع المعنيين بالشأن القضائي، وإبراز مظاهر التميز المؤسسي التي تسهم في تعزيز ثقة المجتمع في النظام القضائي، كما يسهم الأسبوع إلى تحفيز روح المبادرة والإبداع على المستويين الفردي والمؤسسي في محاكم دبي، وإظهار مواهب موظفي محاكم دبي والشركاء الاستراتيجيين وشمل حفل الافتتاح قصيدة ألقاها الدكتور عارف الشيخ مستشار الأمور الأسرية في محاكم دبي.

وتهدف هذه المبادرة إلى بناء مجتمع معرفي وهي الغاية التي تتطلع إليها محاكم دبي من خلال اهتمامها بمفهوم إدارة المعرفة، حيث إن المجتمع الذي تحظى فيه المعرفة بالاهتمام والعناية ذاتها التي تحظى بها الموارد التقليدية في العمل الإداري الناجح وهي الموارد البشرية والمالية والمادية.

المعرفة عنصر حيوي يحدد مستوى الأداء والنتائج في جميع القطاعات، وإن المعرفة في عمل المحاكم يجب أن تدار عبر ثقافة مؤسساتية تتعدد فيها الوسائل والأدوات لتتلاءم مع الظروف التنظيمية المحيطة بها، وكما أن المحاكم تتطلع بكثير من الثقة والأمل بأن الاهتمام المؤسساتي بالمعرفة، يعتبر مؤشراً على مستوى الوعي الذي تتميز به محاكم دبي والذي سيؤثر في النتائج بتعزيز القدرات التنافسية للمحاكم مقارنة بالأجهزة القضائية في الدول الأخرى.

يذكر بأن هذه الفعالية تتضمن معرضاً للكتاب القانوني وعدة فعاليات أخرى ومن أبرزها ندوة «تجربتي» التي استمرت لمدة ثلاثة أيام استعراضاً لتجربة عدد من الشخصيات الرائدة في المجتمع الإماراتي من الذين أسهموا بشكل واضح في مسيرة المجتمع، ومن تلك الشخصيات المهندس مهدي علي المدير الفني لمنتخب دولة الإمارات، والدكتور نجيب عبدالوهاب أستاذ مساعد في كلية القانون بالجامعة الأمريكية في الإمارات، وسعادة قاسم سلطان مدير عام بلدية دبي سابقاً.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي والمستشار زايد سعيد الشامسي رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين بحضور مديري الإدارات في محاكم دبي وعدد من المحامين والقانونيين

محاكم دبي تمنح أعضاء «جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين» خمسة مقاعد في «أكاديمية محاكم مركز دبي المالي العالمي» في ملتقى «حوار العدالة»

أقامت محاكم دبي ملتقى «حوار العدالة» وذلك بالتعاون مع جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، والذي يجمع بين القيادات القضائية والإدارية في محاكم دبي وشركائهم الاستراتيجيين من المحامين في لقاءات دورية ممنهجة تهدف إلى تفعيل وتطوير علاقات الشراكة بين الطرفين، وذلك حرصاً من الطرفين على تعزيز التعاون والتكامل في مجال المحافظة على المكانة والسمعة التي يتمتع بها النظام القضائي في إمارة دبي.

وترأس الملتقى الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي والمستشار زايد سعيد الشامسي رئيس مجلس الإدارة في جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، وبحضور مديري الإدارات في محاكم دبي وعدد من المحامين والقانونيين، حيث تناول حوار الملتقى عدة محاور أساسية منها تفعيل وتطوير علاقات الشراكة بين الطرفين وتعزيز التعاون في مجال التحسين والتطوير المستمر للإجراءات والمعاملات القضائية والإدارية في المحاكم، حيث يشمل برنامج الملتقيات تدارس مختلف العقبات والتحديات التي تواجه محاكم دبي والمحامين في الأعمال القضائية المشتركة، والحرص على تمكين التعاون والتكامل في مجال المحافظة على المكانة والسمعة الرفيعة التي يتمتع ويمتاز بها النظام القضائي في إمارة دبي.

وكما أن اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني وخلال اللقاء أعلن مدير عام محاكم دبي عن منح أعضاء جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين خمسة مقاعد في برنامج «أكاديمية محاكم مركز دبي المالي العالمي»، والتي تعتبر إحدى المبادرات والتي تعنى بتدريب المُحامين الباحثين في الإمارات العربية المتحدة عن تحقيق فَهْمٍ أفضل لقوانين محاكم مركز دبي المالي العالمي وإجراءاتها، وسيستفيد المُشاركون في الأكاديمية من معارف وخبرات المحامين العاملين في مجال النظام القضائي الأنجلوسكسوني والذين يمارسون التقاضي بصورة منتظمة أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي.

تعزيز شراكة المحاكم مع القطاع الخاص وتدشين مبنى جديد للمحكمة العمالية وآخر للجزائية

كشف الدكتور أحمد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أن الخطة الاستراتيجية لمحاكم دبي لعام 2013 تتمحور حول تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بهدف تحقيق العدالة عبر التوسع في التعامل مع مؤسساته في العمليات التي يمكن أن يقوم بها في مجال التقاضي وخدماته، مشيراً إلى إنشاء مبنى جديد للمحكمة العمالية وآخر للجزائية.

وقال إن هذه الشراكة ستتم عبر ثلاثة محاور، الأول: الشراكة مع شركة الإمارات للمزادات لبيع العيون المنقولة والثابتة، والثاني: يتعلق في مجال الإصلاح الأسري، ويشمل الشراكة مع العيادات النفسية والمراكز الاجتماعية لإحالة الأزواج المختلفين إليها والاستفادة من تلك العيادات والمراكز لحل مشكلاتهم، والثالث: محور التوسع في الاستعانة بالقطاع الخاص بشركات الإعلان بحيث يتم تنفيذ عمليات الإعلان عبرهم بهدف التوسع بمجال المحضرين والمعلنين عبر توقيع اتفاقات مع شركات الإعلان كشركة «أرامكس» للإعلان عن الدعاوى في مجال التسويات الودية، والإنذارات العدلية التابعة لخدمات الكاتب العدل، وغيرها من المعاملات

بالتعاون مع عدة مكاتب محاماة في الإمارة برنامج «شور» في محاكم دبي يستمر في تقديم الاستشارات القانونية للمتعاملين

أقامت محاكم دبي اللقاء التعريفي الثاني لبرنامج المحامين التطوعي للاستشارات القانونية «شور»، وذلك لتعريف الدفعة الثانية من المحامين والمستشارين القانونيين بتفاصيل البرنامج وأهدافه والنتائج التي حققها حتى الآن، ويقدم برنامج «شور» استشارات مجانية للمتقاضين من خلال عدد من مكاتب المحاماة المسجلة في البرنامج والتي ستقدم هذه الخدمة بشكل تطوعي، حيث يقوم كل مكتب بتحديد عدد ساعات الاستشارات التي يرغب في تقديمها بشكل شهري، وتقوم شعبة توجيه المتقاضين بالإشراف على البرنامج وتوجيه المتقاضين لمكاتب المحاماة المسجلة حسب الجدول المعتمد.

ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الشراكة بين المحاكم والمحامين والذي يصب في خدمة النظام القضائي مؤكداً أن التعاون الدائم ضرورة من شأنها الارتقاء

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي مع مجموعة من المحامين في برنامج المحامين التطوعي للاستشارات القانونية (شور)

بمنظومة التقاضي باعتبار المحامين جزءاً لا يتجزأ منه ومشاركتهم في البرنامج هو دليل على حرصهم على تنمية المجتمع من خلال نشرهم للمعرفة القانونية.

كما أن الاستشارة تقدم مجاناً للأفراد فقط وتقدم قبل قيد الدعوى ولمرة واحدة لذات الموضوع، لمدة تتراوح بين 30 – 60 دقيقة، وتقدم طلبات الحصول على الاستشارات لدى شعبة توجيه المتقاضين ويحصل المتقاضي على بطاقة تحمل بيانات المحامي والمكتب والموعد المحدد للحصول على الخدمة.

والجدير بالذكر أن البرنامج ومنذ انطلاقه في أكتوبر من عام 2012 قدم 1300 ساعة استشارة مجانية لأكثر من 600 متقاضٍ من قبل 60 محامياً و محامية خلال العام الجاري وحقق نسبة رضا بلغت 98% وذلك من خلال الاستبيان الذي قامت به الشعبة عبر الاتصال بالمستفيدين من البرنامج.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي بحضور اللواء محمد أحمد المري مدير الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب واللواء أحمد بن ثاني المدير العام لأمن المطارات أثناء تدشين خدمة الدفع عبر المنافذ.

تدشين خدمة دفع المطالبات المالية للقضايا المدنية في مطار دبي

دشنت محاكم دبي والإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب بالتعاون مع شرطة دبي وبنك الإمارات دبي الوطني، في مبنى مطار دبي الدولي، خدمة «الدفع عبر المنافذ» الهادف إلى تحصيل المطالبات المالية المتعلقة بالقضايا المدنية.

وتم التدشين بحضور اللواء محمد أحمد المري مدير الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب، والدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، واللواء أحمد بن ثاني المدير العام لأمن المطارات، إضافة إلى عدد من مديري الإدارات والأقسام.

ويعتمد المشروع على آلية تحصيل المطالبات المالية من المحكوم عليهم، والذين أُصدرت بحقهم قرارات وأوامر قضائية بمنعهم من السفر عبر المنافذ الحدودية عند مغادرتهم البلاد عن طريق نظام مالي إلكتروني.

ويمكن للمطالب بالمال أن يدفع إما نقداً أو من خلال بطاقة الائتمان أو شيك مصرفي مصدق في المنفذ الذي سيغادر منه في بنك الإمارات دبي الوطني، حيث يقوم البنك بإرسال رسالة إلى المحكمة والتحريات فيتم إلغاء المنع من السفر فوراً بحيث تمكن المطالب من استكمال إجراءات سفره ومغادرة البلاد دون الحاجة إلى العودة للمحاكم والذي يسهم في تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً، وتعزيز كفاءة تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم واللجان القضائية، مشيرا إلى أن المشروع وضع بالشراكة مع الدوائر الحكومية والقطاع الخاص المتمثل في بنك دبي الإمارات الوطني.

«السالفة» برنامج يعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط لتسجيل القضايا عن بعد

أطلقت محاكم دبي رسمياً برنامجاً إلكترونياً مبتكراً لتسجيل القضايا عن بعد ، وذلك في إطار رؤية محاكم دبي الاستراتيجية «الريادة في عمل المحاكم»، وبهدف توفير الجهد والوقت وتيسير الأمور على المتعاملين معها وبناء شراكة استراتيجية بين محاكم دبي وبين مكاتب المحاماة في إمارة دبي، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة وتسهيل مهمة المتقاضين للوصول إلى حقوقهم.

ويأتي هذا البرنامج انطلاقا من حرص محاكم دبي على التميز والريادة دائماً وتقديم كل ما هو مبتكر وجديد ويلبي احتياجات المتعاملين مع محاكم دبي، ومن هنا قد جاءت تسمية البرنامج بالسالفة من منطلق ربط جميع خدمات المحاكم بهوية دولة

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، في حفل الإطلاق الرسمي لبرنامج السالفة

الإمارات، فهذا الاسم معروف في التراث الإماراتي، وهو يشير إلى الشخص الذي كان يقوم بدور القاضي قديماً.

وقد تم في تصميم هذا البرنامج مراعاة أعلى معايير الجودة والسهولة مع الحرص على توافر ضوابط العمل باستخدام الوسائل التقنية الحديثة بما فيها الربط مع قارئ الهوية الصادرة من هيئة الإمارات للهوية.

والبرنامج هو عبارة عن تسجيل القضايا من خلال الإنترنت دون الحاجة للحضور إلى مقر المحكمة، فهذه الخدمة تعد الأولى من نوعها على مستوى منطقة الشرق الأوسط، والتي تتيح لمكاتب المحاماة وجميع المتقاضين تسجيل القضايا إلكترونياً وتدوين كل تفاصيلها، وتحميل الأوراق الثبوتية، وإرسالها إلكترونياً إلى محاكم دبي دون الحضور إلى المبنى للقيام بهذه المهمة.

كما عقدت محاكم دبي ورشة عمل تدريبية حضرها 170 شخصاً ممثلين عن 115 مكتب محاماة، لتعريفهم بالخدمات الإلكترونية لتسجيل القضايا عن بعد «السالفة»، ضمن إطار خطة الدائرة في تطبيق تفعيل استخدام هذه الخدمات الإلكترونية.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي،
أثناء تدشين حملة المحكمة الذكية

المحكمة الذكية Smart Court
إكسبو 2020 دبي، الإمارات العربية المتحدة | EXPO 2020 DUBAI, UNITED ARAB EMIRATES

محاكم دبي تطلق حملة بعنوان
«المحكمة الذكية» تحت شعار «مقترحاتك تصنع المستقبل»

أطلقت محاكم دبي حملة بعنوان «المحكمة الذكية» بهدف تقديم أفضل فكرة لتطوير وتحسين الخدمات والإجراءات من خلال تطبيقات الهواتف الذكية، وذلك تحت شعار «مقترحاتك تصنع المستقبل»، دعماً من محاكم دبي لترشيح مدينة دبي لاستضافة إكسبو 2020. وجاءت هذه الحملة تحقيقاً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، بشأن إطلاق «مشروع الحكومة الذكية»، وتنفيذ رؤية سموه عندما قال: «أريد أن ينجز المواطن كل معاملاته الحكومية عبر الهاتف المحمول»، وقول سموه: «متعة الحياة أن تعمل شيئاً لم يعمله أحد .. ولم يتوقعه أحد .. أنتظر منك إبداعاً جديداً»، حيث تم إطلاق حملة «المحكمة الذكية» في محاكم دبي بحضور سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وكبار المسؤولين وجمع غفير من الموظفين والإعلاميين.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هريم مدير عام محاكم دبي،
في لقطة تذكارية مع أعضاء فريق المحكمة الذكية

حيث تهدف الحملة إلى رفع جاهزية إمارة دبي لاستضافة المعرض الدولي إكسبو 2020، وتعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين للمحاكم عن طريق إشراكهم في طرح أكبر قدر من الأفكار الإبداعية التي تسهم في تحقيق الارتقاء بالعمل في محاكم دبي، وتطوير وتحسين الخدمات والاجراءات من خلال تطبيقات الهواتف الذكية.

جدير بالذكر أن محاكم دبي كرمت أصحاب الاقتراحات الفائزة في حملة «المحكمة الذكية» التي أطلقتها في وقت سابق، بهدف الحصول على أفضل فكرة لتطوير وتحسين الخدمات والاجراءات من خلال تطبيقات الهواتف الذكية، من خلال رفع جاهزية إمارة دبي لاستضافة هذا الحدث الدولي الكبير.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هريم مدير عام محاكم دبي في لقطة تذكارية مع المكرمين

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي يلتقي بالمغردين

محاكم دبي تدشن برنامج «زيارة مغرد»
لفتح قنوات جديدة للتواصل مع مختلف شرائح المجتمع بصورة منظمة

دشن سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي برنامجاً جديداً تحت مسمى «زيارة مغرد» بهدف فتح قنوات جديدة للتواصل مع مختلف شرائح المجتمع بصورة منظمة، وإتاحة الفرصة للأفراد لزيارة مرافق محاكم دبي، والتعرف على النظام القضائي المعمول به في المحاكم والإجراءات والخدمات التي تقدمها للمتقاضين، وبحضور القضاة ومديري الإدارات وعدد من الموظفين والإعلاميين.

حيث تستهدف هذه المبادرة جميع متابعي محاكم دبي عبر تويتر والذين يصل عددهم في الوقت الراهن إلى ما يزيد على 7125 متابعاً وهم في تزايد مستمر،إذ تحرص محاكم دبي على التواصل مع جمهورها عبر مختلف وسائل التواصل التقليدية والاجتماعية خاصة وسائل التواصل الاجتماعي عبر حسابها في تويتر، والفيس بوك وغيرهما من الوسائل بهدف تعريفهم بخدماتها،وتلقي مقترحاتهم، والتعرف على ملاحظاتهم.

استقبلت محاكم دبي خمس دفعات من متابعيها على حساب تويتر ضمن برنامج «زيارة مغرد» والذين بلغ عددهم 63مغرداً وذلك بهدف فتح قنوات جديدة للتواصل مع مختلف شرائح المجتمع بصورة منظمة، وإتاحة الفرصة للأفراد لزيارة مرافق محاكم دبي، والتعرف على النظام القضائي المعمول به في المحاكم والإجراءات والخدمات التي تقدمها للمتقاضين لتعزيز ثقة المجتمع بالنظام القضائي.

وتحرص محاكم دبي على نشر رؤية ورسالة الدائرة وتعريف المتعاملين والمجتمع بصورة عامة بهما،إلى جانب التعريف بخدمات و إجراءات محاكم دبي ونشر الوعي بين أفراد المجتمع حول هذه الإجراءات.

وكما تتيح كل السبل وتفتح جميع وسائل الاتصال أمام أفراد الجمهور للتسهيل عليهم للوصول إلى المحاكم والعاملين فيها من مختلف المستويات والتخصصات ما يقوي أواصر علاقة المحاكم بأفراد المجتمع لتعريفهم بالنظام القضائي في إمارة دبي والخدمات التي تزخر بها محاكم دبي وتوفرها للمتقاضين.

..وأثناء استضافة أحد المغردين

الغايـــة الثانية

تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي

تضمنت الخطة الاستراتيجية هدفين لتحقيق هذه الغاية، وتركز (48%) من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية للدائرة لعام 2013 لتحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور (45) مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة (93) مبادرة، وبلغ عدد المبادرات المنجزة في عام 2013 لتحقيق هذه الغاية (30) مبادرة بنسبة إنجاز بلغت (89%) من إجمالي المبادرات ضمن الغاية.

محاكم دبي تدشن أول مزاد إلكتروني علني للعقارات في الشرق الأوسط

أطلقت محاكم دبي أول مزاد إلكتروني علني للعقارات على أن يساهم المزاد الذي يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط في تسهيل الإجراءات على المستثمرين الراغبين في تملك الوحدات العقارية في إمارة دبي من مختلف أنحاء العالم، بالتعاون مع مؤسسة الإمارات للمزادات، ويأتي إطلاق المزاد الإلكتروني للعقارات تماشياً مع استراتيجية محاكم دبي الرامية إلى تعزيز كفاءة الخدمات التي تقدمها للمتعاملين بما يساهم في تعزيز الثقة وتحقيق أعلى مستويات الشفافية، وضمان تيسير وسرعة ودقة الخدمات في محاكم دبي.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، والسيد/ عبدالله المناعي المدير التنفيذي - الإمارات للمزادات.

محاكم دبي تعقد الملتقى الداخلي الثامن لكاتب العدل

عقدت إدارة الكاتب العدل في محاكم دبي ملتقى الكاتب العدل الداخلي الثامن تحت شعار (بالحوار نلتقي)، وذلك برعاية وحضور سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم السويدي مدير عام محاكم دبي، بالمعهد القضائي بدبي، وقد رحب مدير عام محاكم دبي بالحضور وتقدم إليهم بالشكر على اهتمامهم بالمشاركة في الملتقى مشيراً إلى أن انعقاد الملتقى يعد فرصة مناسبة لالتقاء موظفي الإدارة، وذكر أن استمراريته دليل واضح على نجاحه على مدار هذه السنوات متمنياً استمرار هذه اللقاءات بما يسهم في الارتقاء بخدمات الكاتب العدل، وذلك بحضور مدير إدارة الكاتب العدل ورؤساء الأقسام وكتاب العدل والموثقين، بالإضافة إلى عدد من الموظفين من خريجي ودارسي القانون من الوحدات التنظيمية الأخرى بالدائرة وموظفي برنامج فزعة.

وتناول الملتقى عدداً من المحاور القانونية تمت مناقشتها بين كتّاب العدل بهدف تبادل الآراء ونقل المعرفة فيما يخص المسائل المتعلقة بأعمال الكاتب العدل وتوحيد الآراء القانونية والإجراءات بمختلف تصنيفاتها والمتعلقة بالعقود والوكالات والإقرارات وغيرها من المعاملات.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في الملتقى الداخلي لكاتب العدل

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام
محاكم دبي مع فرق تطوير العمل المؤسسي

محاكم دبي تعقد أول «لقاءات 365» لاستعراض نتائج الأداء

انطلق في محاكم دبي برنامج «لقاءات 365» والذي يلتقي فيه سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي مع فرق تطوير العمل المؤسسي لكل محكمة ووحدة إدارية على حده بحضور المعنيين من إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي، حيث يهدف البرنامج إلى مراجعة واستعراض نتائج الأداء عن العام الماضي عبر لقاءات تعقد في الربع الأول من كل عام.

وتهدف هذه اللقاءات التي سيشملها (لقاءات 365) الوصول إلى الريادة في عمل المحاكم والغايات التي استلهمت من تطلعات ورؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وذلك من خلال متابعة أداء كل محكمة وإدارة في محاكم دبي، باستعراضها نسب إنجاز مبادرات الخطة التشغيلية لها عن عام 2012، ونتائج مؤشرات الأداء الخاصة بها ومقارنتها بالمستهدف والأداء السابق لعام 2011.

مدير عام محاكم دبي يطلق مبادرة «رؤى قضائية»

أطلق سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي مبادرة جديدة أطلق عليها «رؤى قضائية»، حيث تجمع المبادرة اللقاء المباشر بين السادة القضاة في محاكم دبي بالمدير العام للمحاكم، وذلك للوقوف على الرؤى المشتركة والمنشودة للدورة القادمة من الخطة الاستراتيجية لمحاكم دبي (2016 - 2020)، بهدف استيعاب تلك التطلعات ضمن مسيرة محاكم دبي للأعوام القادمة.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وسعادة القاضي / د.أحمد حسن المطوع قاضي بمحكمة الإستئناف في لقاء عن مبادرة (رؤى اقتصادية).

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي أثناء تطوعه في برنامج «سهيل»

مدير عام محاكم دبي متطوع في برنامج «سهيل»

قام سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي بالتطوع في برنامج «سهيل»، وذلك في إطار مبادرة «في الميدان» التي تنطلق استناداً على رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بضرورة النزول للميدان والاطلاع على أي قصور، حيث يتواصل برنامج «سهيل» التطوعي في دورته الرابعة لعام 2013، حيث يوفر البرنامج الوقت والجهد على المراجع للحصول على التوجيه السليم من قبل موظف «سهيل» الذي يشبه في خدمته الموظف الشامل من حيث المعرفة بإجراءات وأماكن تقديم الخدمات المختلفة في محاكم دبي.

بن هزيم يهدي فريق القيادة «ومضات من فكر»

ضمن مبادرة «رسائل فواز» التي أطلقتها جوائز محاكم دبي للتميز في دورتها الثامنة لعام 2013، قام سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي بإهداء كتاب «ومضات من فكر» لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لـ فريق القيادة ورؤساء المحاكم بالدائرة؛ الذي يطرح فيه سموه أفكاراً وآراءً من وحي الجلسة الحوارية في القمة الحكومية 2013، وذلك انطلاقاً من إيمان قيادة محاكم دبي بالإيجابية التي يبثها سمو حاكم دبي من خلال كتابه الذي يطرح مفهوم الطاقة الإيجابية بشكلها الفريد «الطاقة الإيجابية تعطيك منظوراً جميلاً للحياة وتزودك بالدافع والتحفيز والطموح الذي تحتاجه للنجاح». وقد اختار سعادة مدير عام محاكم دبي عبارة «المستقبل للذين يرون جمال أحلامهم» كإهداء طبعه على صدر الكتاب، تأكيداً على أن المستقبل الجميل ينتظر الذين يرون الحياة بإيجابية.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة «رسائل فواز» تأتي ضمن مجموعة أنشطة فواز، وفواز هو الشخصية التي تمثل جوائز محاكم دبي لسنة 2013 في جميع فعالياتها.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في لقطة تذكارية مع فريق القيادة بالمحاكم مع كتاب ومضات من فكر لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

محاكم دبي تطلع على أفضل الممارسات في تقديم الخدمات للمتعاملين في مؤسسة مطارات دبي

ضمن جهود مركز نموذج دبي للخدمات الحكومية الموحدة التابع للأمانة العامة للمجلس التنفيذي بدبي بتعميم أفضل الممارسات الحكومية، نظم المركز زيارة لمؤسسة مطارات دبي للاطلاع على أفضل الممارسات في تقديم الخدمات للمتعاملين.

ضم الوفد رفيع المستوى (40) مسؤولاً من كبار المسؤولين في الهيئات والجهات الحكومية في دبي المعنيين بالخدمات والتميز المؤسسي، وشاركت محاكم دبي بوفد مكون من مريم عبدالله بن لاحج، مستشار التميز والأداء المؤسسي بالدائرة، وخالد عبدالله المعصم، رئيس قسم الجودة.

وقد تم خلال الزيارة استعراض أبرز الخدمات المقدمة في مؤسسة مطارات دبي والتي تصب في اتجاه تجميع غالبية الخدمات ضمن نقطة واحدة لتبسيط الاجراءات مع الحفاظ على أعلى معايير الأمن والسلامة،

كما اطلع الوفد على الإستراتيجيات التي وضعتها إدارة العمليات في مؤسسة المطارات ومستوى التحديات وكيفية التعامل معها وآليات التنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين لتوفير خدمة أفضل للمتعاملين.

لقطة تذكارية لممثلي محاكم دبي ضمن الوفد الزائر للاطلاع على أفضل الممارسات في مطارات دبي – نموذج دبي للخدمات الحكومية.

الغايـــة الثالثة

استقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية

تضمنت الخطة الاستراتيجية هدفين لتحقيق هذه الغاية، وترك (25%) من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية للدائرة لعام 2013 لتحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور (23) مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة (93) مبادرة، وبلغ عدد المبادرات المنجزة في عام 2013 لتحقيق هذه الغاية (18) مبادرة بنسبة إنجاز بلغت (85%) من إجمالي المبادرات ضمن الغاية.

محاكم دبي تعتمد مشروع «قضاة الغد» بهدف صناعة قضاة المستقبل

استناداً إلى توجيهات سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي في دبي، باعتماد مشروع «قضاة الغد»، أصدر سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي قراراً بتطبيق مشروع «قضاة الغد» في محاكم دبي بهدف صناعة قضاة المستقبل من خلال اختيار طلبة إماراتيين لدراسة القانون، يتم تأهيلهم وتدريبهم وصقل قدراتهم ليكونوا مرشحين أقوياء لأهم مهنة عرفتها البشرية.

حيث يشارك في برنامج «قضاة الغد» كل من مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، ودائرة محاكم دبي، ودائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، ومعهد دبي القضائي، ويستهدف الطلبة الإماراتيين خريجي الثانوية العامة ومن في حكمهم.

قضاة ورؤساء نيابة يؤدون اليمين القانونية أمام نائب رئيس الدولة

وجه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، القضاة الجدد ورؤساء النيابة العامة، الذين أقسموا أمام سموه أمس، بأن يحكموا بين الناس بالعدل، وأن يؤدوا مهمتهم بكل أمانة وإخلاص، ويؤدوا عملهم بالذمة والصدق، وأن يحترموا القوانين النافذة في إمارة دبي، ووجههم سموه بأن يحترموا الإنسان أولاً وأخيراً، سواء أكان مدعياً أم متهماً، لأن الإنسان هو من كرمه الله بالنطق والكرامة والخلق الحسن، معتبراً سموه أن كرامة الإنسان وحقوقه واحترامه خطوط حمراء لا يجب تجاوزها أو المساس بها، لأن ديننا الإسلامي وأخلاقنا العربية وقيمنا الإنسانية لا تسمح لنا بذلك، مسؤولين وغير مسؤولين.

وقد أدى اليمين القانونية أمام صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وبحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، قاضيان في محكمة التمييز، وستة قضاة في محكمة الاستئناف، وخمسة عشر قاضياً في المحاكم الابتدائية بمحاكم دبي.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله أثناء تأدية القضاة الجدد اليمين القانونية أمام سموه.

برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز يعقد ورشة عمل «إبداع» في محاكم دبي

تفعيلاً لمبادرة (إبداع) والتي تم إطلاقها بمباركة من سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي العام 2012، نفذ برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز وضمن حملة توعوية المخطط لها للجهات الحكومية في إمارة دبي ورشة عمل لمحاكم دبي حول معايير وفئات الجائزة. حضر الورشة مدير عام محاكم دبي سعادة الدكتور أحمد بن هزيم بالإضافة إلى فريق القيادة بالدائرة والإشرافيين وممثلي إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي، وتدعم هذه المبادرة محور التطوير الحكومي في خطة دبي الاستراتيجية من خلال الأهداف المرتبطة بالتميز الحكومي.

وتطرقت السيدة/ علا مبيضين من برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز خلال ورشة العمل إلى تفاصيل المبادرة من حيث الأهداف والفئات والمعايير إضافة إلى المكافآت وآليات الترشيح والمشاركة، حيث تنطوي ضمن مبادرة محمد بن راشد للإبداع الحكومي أربع فئات رئيسية هي: فئة الجهة الراعية للإبداع، القائد المبدع، الفكرة المبدعة، الموظف المبدع.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في ورشة عمل حول معايير وفئات الجائزة لمبادرة (إبداع)

في ورشة عمل حول معايير وفئات الجائزة لمبادرة (إبداع)

مدير عام محاكم دبي يكرم الموظفين الحاصلين على شهادات جامعية

كرم الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي عدداً من موظفي محاكم دبي الذين أنهوا دراساتهم الجامعية، وذلك في إطار مبادرة «شكراً» التي تم إطلاقها لتكريم جميع الكوادر الوظيفية من الهيئة القضائية والإدارية في محاكم دبي، وذلك في إطار تحقيق رؤية الدائرة «الريادة في عمل المحاكم»، من خلال تعزيز البيئة الداخلية المحفزة على الإبداع والتميز واستقطاب والمحافظة على الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

سعادة د.أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في لقطة تذكارية مع الموظفين الحاصلين على شهادات جامعية

بتوجيهات سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم.. محاكم دبي تعتمد مشروع «قضاة الغد» بهدف صناعة قضاة المستقبل

استناداً إلى توجيهات سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي في دبي، باعتماد مشروع «قضاة الغد»، أصدر سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي قراراً بتطبيق مشروع «قضاة الغد» في محاكم دبي بهدف صناعة قضاة المستقبل من خلال اختيار طلبة إماراتيين لدراسة القانون، يتم تأهيلهم وتدريبهم وصقل قدراتهم ليكونوا مرشحين أقوياء لأهم مهنة عرفتها البشرية.

حيث يشارك في برنامج «قضاة الغد» كل من مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، ودائرة محاكم دبي، ودائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، ومعهد دبي القضائي، ويستهدف الطلبة الإماراتيين خريجي الثانوية العامة ومن في حكمهم.

وقد تم إطلاق المشروع على مرحلتين، إذ اشترطت المرحلة الأولى أن تكون مدة الدراسة 5 سنوات، يلتحق فيها الطالب في إحدى الجامعات البريطانية أو أية جامعة تعتمدها محاكم دبي، على أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو مايعادلها بمعدل لا يقل عن 85%، وألا تقل النتيجة النهائية للشهادة الدراسية للصفين العاشر والحادي عشر عن 80%، وألا يكون قد مضى أكثر من عام على حصول المتقدم على شهادة الثانوية العامة، وألا يقل المجموع الكلي لنتيجة شهادة اللغة الإنجليزية الأليتس عن 5.5، وألا يكون المتقدم يشغل أي وظيفة حكومية، وستكون الدراسة بطريقة الانتظام والتفرغ طيلة مدة الدراسة.

أما المرحلة الثانية من برنامج «قضاة الغد» فنصت على أن يتم تعيين الخريج في محاكم دبي على الدرجة الحادية عشرة ويمنح جميع الامتيازات التي يحظى بها الموظف بالإضافة لمنحه بدل مهارات 30%، كما يتم منحه مسمى ضابط قضائي خلال السنوات الثلاث الأولى، ويخضع المتدرب لبرنامج تدريبي متكامل بالتعاون مع معهد دبي القضائي، كما يخضع المتدرب للتقييم السنوي.

ويعد برنامج «قضاة الغد» من البرامج المبتكرة التي توصلت إليه محاكم دبي وذلك بعد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات والحوارات، حيث أن مجرد دراسة القانون لا تصنع قضاة حقيقيين ولأن التوطين غاية استراتيجية لا تتحقق بالاستعجال ولا يمكن أن تمر بدون مواصفات ومعايير «لبناء قضاة المستقبل.

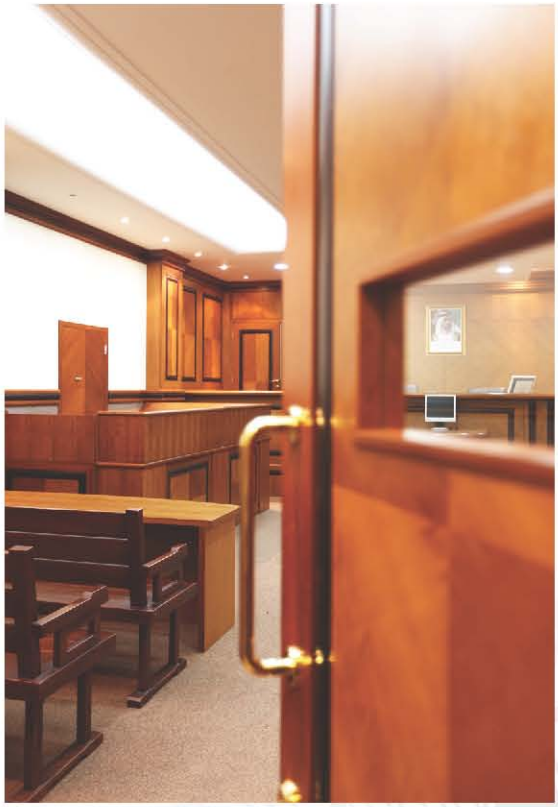

مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم: إطلاق الدورة الثانية لمسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية

برعاية كريمة من سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بدبي، أعلنت اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني عن إطلاق الدورة الثانية لمسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية إحدى مبادرات سموه، حيث يتم تنظيمها من قبل محاكم دبي، وبشراكة إعلامية مع مؤسسة دبي للإعلام، وذلك تحت شعار «نحو جيل قانوني متمرّس».

وتعتبر هذه المسابقة فرصة أمام طلاب القانون في الكليات المختلفة بالدولة لتطوير الجوانب التطبيقية للمعرفة القانونية النظرية، ولممارسة أنشطة قانونية ذات سمات واقعية، والتي من شأنها تحفيز طموحاتهم للعمل في المجال القضائي، وحيث إن اللجنة العلمية للمسابقة قد قامت بتحديد وإعداد قضية عقارية كسؤال للدورة الثانية، حيث إن مراحل المسابقة تتضمن إعداد مذكرات مكتوبة استناداً إلى وقائع حقيقية أو افتراضية للقضية، ومن ثم تنفيذ جولات متعددة من المرافعات الشفهية من قبل الفرق المشاركة أمام لجان تحكيم قضائية من محاكم دبي.

وتتضمن مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني التي تم تدشينها هذا العام، مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية، ومسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم الطلابية للبحوث العلمية القانونية، وبرنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للبعثات والمنح الدراسية القانونية، وأكاديمية محاكم مركز دبي المالي العالمي، هي الأولى من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة وموجهة لمختلف فئات المجتمع القانوني والقضائي، وتعتبر منصة لإطلاق العديد من المبادرات والبرامج الرائدة في كل نواحي المجالات القانونية والقضائية، كما أنها تؤكد على متانة الشراكة ما بين محاكم دبي والعديد من الجهات الحكومية والقضائية والأكاديمية في الدولة، وفي مقدمتها دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، ومؤسسة دبي للإعلام، ومحاكم مركز دبي المالي العالمي، وكلية القانون في جامعة الإمارات.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي ومجموعة من القضاة والمسؤولين أثناء إطلاق الدورة الثانية لمسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية

تكريم الفائزين بمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني والكشف عن مبادرتين جديدتين

تحت رعاية سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي أقيم الحفل الختامي لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، وهي مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية، ومسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم

للبحوث الطلابية العملية القانونية، وأكاديمية محاكم مركز دبي المالي العالمي،

وتقدم سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، في كلمته بالشكر الجزيل لسمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي، لرعايته للحفل وعلى دعمه اللامحدود الذي يقدمه سموه لبناء جيل قانوني وتطوير قدرات العاملين بالسلطة القضائية، وتحفيز ريادة الأعمال القانونية.

وأعلن ابن هزيم خلال كلمته عن إطلاق مبادرتين وهما «برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للدراسات والبحوث القضائية»، وهي مبادرة تهدف إلى تشجيع وتعزيز الدراسات والأبحاث العلمية القانونية في المجال القضائي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا البرنامج موجه لأعضاء السلطة القضائية في الدولة، على أن تتضمن المبادرة إجراء دراسات وبحوث حول المسائل القضائية والقانونية الإجرائية والموضوعية.
وقال إن المبادرة الثانية هي «برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القانونية والقضائية»، والتي ستقام بهدف دعم ورعاية وتنظيم المؤتمرات والندوات القضائية والقانونية على مستوى العالم، يناقش من خلالها سلسلة من الموضوعات المتعلقة بآخر المستجدات والمتغيرات المختصة في جميع نواحي المجالات القانونية والقضائية، وذلك على الصعيدين المحلي والعالمي، لإبراز الجهود المبذولة في مجال تطوير إجراءات التقاضي، وتبادل المعرفة ونقل الخبرات المختلفة على مستوى العالم، بالإضافة إلى استعراض أهم التجارب العالمية في المجال القضائي والقانوني.

كما أعلن سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم أنه وبتوجيهات من سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي، فإن مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية، ستكون اعتباراً من الدورة المقبلة على مستوى كليات القانون في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، حتى تعم الفائدة، وتزداد المعرفة والخبرات من خلال اللقاء المباشر بين أكبر عدد ممكن من طلاب القانون في دول مجلس التعاون.

وأكد ابن هزيم أن مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني أصبحت منصة لإطلاق العديد من البرامج الرائدة في المجالات القانونية والقضائية، فهي تضم الآن 6 مبادرات مختلفة في المضمون ومتنوعة، تحظى باهتمام ورعاية كريمة من سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي، لتعد هذه المبادرات الأولى من نوعها على مستوى

الشرق الأوسط، وهي موجهة لمختلف فئات المجتمع القانوني والقضائي ولطلاب كليات القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد كرم الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، شركاء المبادرات الاستراتيجيين وهم محاكم مركز دبي المالي العالمي، ودائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، ومعهد دبي القضائي، وكلية القانون بجامعة الإمارات، بالإضافة إلى الراعي الإعلامي مؤسسة دبي للإعلام.

ومن ثم كرم بن هزيم مكاتب المحامين المشاركين في مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني لعام 2013 وهم مكتب بن سويدان للمحاماة والاستشارات القانونية، وبن شبيب للمحاماة والاستشارات القانونية، وعبد اللطيف الحمادي للمحاماة، وحيدر بن حيدر للمحاماة والاستشارات القانونية، ومكتب الخبرة للمحاماة والاستشارات القانونية، بالإضافة إلى كلداري محامون ومستشارون قانونيون، وهلال وشركاؤه، ومكتب الرضا وشركاؤه للمحاماة، ومكتب خير الله للمحاماة والاستشارات القانونية، وأمل الراشدي للمحاماة والاستشارات القانونية.

كما كرم بن هزيم ومايكل هوانغ رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي، خريجي أكاديمية محاكم مركز دبي المالي العالمي - الدفعة الأولى، وهم صالح العبيدلي، والمحامي حيدر بن حيدر، والمحامية ماريا روبرت، وجوهان بير، ودين رابون، وصاموئيل لوهمان، وشيراز سيتهي، وجينيفير جارن، ورياض القبان، وديانا حمدي، ونورة الصديق، وعزالدين فتح الرحمن، ومحمد أحمد، وإيريكا إفيرسون، وحسن عرب، وزياد حداد، والمحامي فرانسيسكو جورنو، وكارولين ميلمان، والمحامي عبدالرحمن جمعة، ومحمود مصطفى، وهيام مهتدي، وحسين المترود، وعامر الخاجة.

كما تضمن حفل الختام تكريم الفائزين بفئات مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية، حيث فاز فريق الطلاب من كلية الإمام مالك للشريعة والقانون بالمركز الأول لجائزة التفوق العام، وفاز فريق الطالبات من الكلية نفسها بالمركز الثاني، وفاز فريق آخر من كلية الإمام مالك للشريعة والقانون بفئة أفضل مرافعة شفهية، فيما فاز فريق أكاديمية شرطة دبي بفئة أفضل مرافعة مكتوبة، وتم كذلك تكريم الطالب حمد الصايف من كلية الإمام مالك عن فئة الطالب الأكثر تميزاً في جولات المسابقة، وكذلك الطالبة أحلام علي صالح عن فئة الطالبة الأكثر تميزاً في جولات المسابقة.

وأيضاً تم تكريم الجامعات المشاركة في مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للمحاكمة الصورية 2013 ، وهي جامعة الإمارات، وأكاديمية شرطة دبي، وكلية الإمام مالك للشريعة والقانون، وجامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة الشارقة، وجامعة سان جوزيف، وجامعة الجزيرة، والجامعة الأمريكية في الإمارات.

وكذلك تم تكريم الفائزين في مسابقة مكتوم بن محمد آل مكتوم للبحوث الطلابية العلمية القانونية 2012، لعدة محاور، المحور الأول: «جرائم العنف الأسري» عن المركز الأول سلطان سلام عزيز، من جامعة الشارقة، والمركز الثاني آمنة سعيد راشد الشحي، من جامعة الإمارات، والمركز الثالث فاطمة علي الشحي، من جامعة الإمارات، أما المحور الثاني: «اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل» عن المركز الأول مها جبران العمري، من كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، والمركز الثاني إيناس محمد عوض، من جامعة الإمارات، والمركز الثاني «مكرر» نجاة أحمد العامري، من جامعة الإمارات، والمركز الثالث شرينة ناجي الظاهري، من جامعة الإمارات.

أما عن المحور الثالث: «المجلس الوطني الاتحادي»، المركز الأول أسماء علي الشامسي، من جامعة الإمارات، والمركز الثاني آمنة إبراهيم الشامسي، من جامعة الإمارات، والمركز الثالث إبراهيم عبدالله بن علي، من جامعة الشارقة، والمحور الرابع: «عقد التحكيم التجاري الدولي الإلكتروني» عن المركز الأول سمية عبدالرحيم الجهوري، من جامعة الإمارات، والمركز الثاني ناعمة علي الزعابي، من جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، والمركز الثالث عايدة مصطفى الفارسي، من جامعة الإمارات.

Emirates NBD
SERVICES HALL صالة الخدمات

«سنوات من التميز والإبداع يمكن أن تدفعنا
ألف عام إلى الأمام»

محمد بن راشد آل مكتوم

الباب الأول

الفصل 3

التطورات والتحولات في محاكم دبي سنة 2013

1. الإدارة العليا (اتفاقات واستقبالات)
2. الجوائز التي حصلت عليها محاكم دبي
3. جوائز محاكم دبي للتميز 2013 - الدورة الثامنة
4. مشاركات محاكم دبي (مؤتمرات ومنتديات)

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم
مدير عام محاكم دبي أثناء توقيع
الاتفاقية مع مؤسسة ليدر أكسبريس

محاكم دبي توقع اتفاقية مع مكتب خاص جديد لتقديم خدماتها

وقعت محاكم دبي اتفاقية جديدة مع مكتب خدمات خاصة وذلك لتقديم خدماتها بشكل يتوافق مع تطلعاتها وسياستها في التعامل مع العملاء، حيث وقع عبد الرحيم حسين أهلي مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية وبحضور الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي اتفاقية مع مؤسسة ليدر اكسبرس لتقديم خدماتها الإلكترونية للمتعاملين وذلك ضمن اشتراطات ومعايير وضعها فريق «تعهيد» بناءً على دراسة مستفيضة للخدمات المقدمة في محاكم دبي وتحديد احتياجات العملاء بمختلف أنواعهم وطلباتهم، لينضم المكتب إلى المكاتب التي تم التوقيع معها وهي مكتب تسهيل التابع لوزارة العمل ومكتب تخليص ومركز الإمارات لرجال الأعمال ومركز أون تايم.

وتتضمن الخدمات طباعة اللوائح والطلبات والمحررات والعقود والوكالات، بالإضافة إلى الترجمة القانونية والخدمات الإلكترونية من تسجيل الدعاوى ومعاملات الكاتب العدل والطلبات الإلكترونية لمحاكم دبي، وأكمل أن فريق «تعهيد» قد كثف اتصالاته في الفترة الأخيرة مع شركاء المحاكم بغرض التنسيق وتوحيد آلية توجيه العملاء وذلك للوصول إلى أفضل آلية لتقديم الخدمات مما يسهل عمل المكاتب الخارجية.

محاكم دبي توقع مذكرة تفاهم مع جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات

وقع سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، مذكرة تفاهم مع سعادة سيف محمد بن عابد المهيري رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات، وذلك في إطار تعزيز التعاون المشترك بينهما من منطلق رسالة المحاكم وهي تحقيق العدالة من خلال الدقة والسرعة في التسوية والفصل في الدعاوى وتنفيذ الأحكام وتوثيق المحررات بالاعتماد على الكوادر الوطنية المؤهلة ونظم وإجراءات متطورة، ولما كانت محاكم دبي تولي أهمية بالغة للخبراء والمحكمين بإعتبارهم معاونين للقضاء، لذلك تسعى وبشكل دائم للارتقاء بنظام إدارة أعمال الخبرة والتحكيم والذي يسهم في تعزيز التعاون بين المحاكم والخبراء بهدف تسريع عملية التقاضي.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أثناء توقيع مذكرة تفاهم مع سعادة سيف محمد بن عابد المهيري رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي أثناء توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي لإدارة المحاكم، ومحاكم المركز المالي العالمي، لاستضافة المؤتمر الإقليمي الأول لمنظمة الاتحاد الدولي لإدارة المحاكم في الشرق الأوسط.

دبي تستضيف المؤتمر الإقليمي الأول لإدارة المحاكم في منطقة الشرق الأوسط بمشاركة 50 دولة

تحت رعاية مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني قامت محاكم دبي، بتنظيم المؤتمر الإقليمي الأول لمنظمة الاتحاد الدولي لإدارة المحاكم في الشرق الأوسط، والذي استضافته إمارة دبي للمرة الأولى على مستوى الوطن العربي، وذلك بحضور السيد جيفري إيبرسون المدير التنفيذي للاتحاد الدولي لإدارة المحاكم، والسيد مارك بيير مسجل قضائي بمحاكم مركز دبي المالي العالمي، وعدد من القضاة والمحامين والمسؤولين من المؤسسات والمنظمات.

وذلك بعد أن تم توقيع مذكرة تفاهم بين محاكم دبي الجهة المنظمة لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، والاتحاد الدولي لإدارة المحاكم، ومحاكم المركز المالي العالمي، لاستضافة إمارة دبي المؤتمر الإقليمي الأول لمنظمة الاتحاد الدولي لإدارة المحاكم في الشرق الأوسط، وتترجم استضافة هذا المؤتمر تعزيز القدرة التنافسية لإمارة دبي على المستوى الإقليمي والعالمي في هذا المجال وتأكيداً لسمعتها كأفضل مركز لتنظيم مثل هذه المؤتمرات على مستوى العالم.

وجاء المؤتمر لتحقيق رؤية مستقبلية تهدف إلى تنمية وتعزيز الفكر القانوني في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة بشكل عام من خلال إعداد كوادر قضائية وقانونية متميزة علمياً وعملياً تتسم بالمهنية والكفاءة لتعزيز التميز القضائي ونشر الثقافة والوعي القانوني في المجتمع، وذلك من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في المجالات القضائية والأعمال القانونية.

حيث شهد المؤتمر مشاركة واسعة المجال من نخبة القانونيين في الدولة والمنطقة، وتم تسليط الضوء على القضايا القانونية المتخصصة، ومناقشة أحدث استراتيجيات وآليات التكيف مع المتغيرات القانونية التي تستجد إقليمياً وعالمياً، بالإضافة إلى أنه أتاح الفرصة أمام المشاركين للاطلاع على عدد كبير من المقارنات والأنظمة القانونية المختلفة من خلال أحدث الدراسات القانونية المتخصصة المشاركة في المؤتمر.

محاكم دبي توقع مذكرة تفاهم مع كلية آل مكتوم للدراسات العليا تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال التعددية الثقافية، والمشاركة في الدورات والبرامج التعليمية للكلية.

وقعت محاكم دبي مذكرة تفاهم مع كلية آل مكتوم للدراسات العليا، بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال التعددية الثقافية والقيادة، وإتاحة المجال لأعضاء محاكم دبي للمشاركة في الدورات والبرامج التعليمية للكلية.

ووقع المذكرة سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، وسعادة ميرزا الصايغ رئيس مجلس أمناء كلية آل مكتوم للدراسات العليا خلال حفل أقيم لهذا الغرض في مقر محاكم دبي بحضور عدد من كبار المسؤولين من الجانبين.

ونصت المذكرة على التعاون بين الجانبين في مجالات تعزيز الأهداف المشتركة لهما خاصة تعزيز قيم التفاهم المتبادل والتعددية الثقافية، واستخدام التعليم كوسيلة لتعزيز الأهداف المشتركة للجانبين، خاصة من خلال مشاركة أعضاء محاكم دبي في الدورات والبرامج التابعة لكلية آل مكتوم للدراسات العليا.

ونصت مذكرة التفاهم كذلك على تقديم كلية آل مكتوم للدراسات العليا التدريب اللازم لمحاكم دبي لمساعدتها على تطوير خدماتها، وذلك من خلال الدورات والبرامج التي تقدمها الكلية، ومن أبرزها دورات في مجال التعددية الثقافية، والعولمة والمجتمعات الإسلامية، وتنمية العالم الإسلامي، والدين والأخلاق، وغيرها من البرامج ذات الصلة.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، وسعادة ميرزا الصايغ رئيس مجلس أمناء كلية آل مكتوم للدراسات العليا أثناء توقيع الاتفاقية

شراكة بين معهد دبي القضائي و«مبادرات مكتوم بن محمد للتميز»

وقّع معهد دبي القضائي مذكرة تفاهم استراتيجية مع «مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني» في خطوة نوعية لتعزيز العلاقة التكاملية وتعميق أواصر التعاون الثنائي في مجال تدريب وتأهيل الكوادر القضائية والإدارية المساندة وفق أفضل الممارسات الدولية ونشر الوعي القانوني على نطاق واسع بين أوساط المجتمع الإماراتي.

ووقّع الاتفاقية كلٌ من القاضي الدكتور جمال السميطي، مدير عام «معهد دبي القضائي»، والدكتور أحمد بن هزيم، مدير عام محاكم دبي رئيس اللجنة العليا لـ «مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني».

اتفاقية تعاون بين جمعية المحامين ومبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني

وقعت جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين اتفاقية تعاون مشترك مع مبادرات مكتوم آل مكتوم للتميز والفكر القانوني وذلك في مقر مجلس المحامين في محاكم دبي.

ووقع الاتفاقية الدكتور أحمد بن هزيم السويدي مدير عام محاكم دبي رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، والمحامي زايد سعيد الشامسي رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، بحضور عدد من المسؤولين من كلا الجانبين.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أثناء توقيع مذكرة تفاهم مع سعادة القاضي الدكتور جمال السميطي مدير عام معهد دبي القضائي

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أثناء توقيع اتفاقية تعاون مع المحامي زايد سعيد الشامسي رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين

محاكم دبي توقع اتفاقية مع مكتبي سكرتارية لتقديم خدماتها

وقعت محاكم دبي اتفاقية جديدة مع مكتبي خدمات لتقديم خدماتها بشكل يتوافق مع تطلعاتها وسياستها في تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين من خلال التعاقد مع شركات رائدة متخصصة في مجال خدمات السكرتارية والطباعة، حيث وقع عبد الرحيم حسين أهلي مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية وبحضور الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي اتفاقية مع مؤسسة البستكي ومؤسسة فكست اكسبرس لخدمات الأعمال لتقديم خدماتها الإلكترونية للمتعاملين وذلك ضمن اشتراطات ومعايير وضعها فريق «تعهيد» بناءً على دراسة مستفيضة للخدمات المقدمة في محاكم دبي وتحديد احتياجات متعاملي محاكم دبي بمختلف أنواعها، لتنضم المؤسسة إلى المكاتب التي تم التوقيع معها وهي مكتب تسهيل التابع لوزارة العمل ومكتب تخليص ومركز الإمارات لرجال الأعمال ومركز أون تايم وليدر اكسبريس.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، اثناء توقيع اتفاقية تسهيل التابع لوزارة العمل ومكتب تخليص ومركز الإمارات لرجال الأعمال ومركز أون تايم وليدر اكسبريس.

المصرف المركزي واتحاد مصارف الإمارات يوقعان مذكرة تفاهم مع دائرة محاكم دبي

وقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الإمارات مذكرة تفاهم مع دائرة محاكم دبي بشأن ضوابط تعيين الخبراء المصرفيين، وذلك استكمالاً لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع وزارة العدل العام الماضي وحرصاً على تطبيق استراتيجية الحكومة الاتحادية لتحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية بما يتلاءم مع النمو الاقتصادي، وانسجاماً مع القانون الاتحادي بشأن تنظيم مهنة الخبراء أمام الجهات القضائية الصادر حديثا والذي قرر لأول مرة في تاريخ الإمارات تصنيف الخبراء.

ويبرز دور الخبراء المصرفيين الذين قد توكل إليهم الجهات القضائية مهمة تقديم تقارير عن الجوانب الفنية للنزاعات المصرفية التي تضطلع الجهات القضائية بمهمة النظر والفصل فيها، فيظل النمو الاقتصادي الذي تشهده دولة الإمارات في كافة المجالات، وهو ما يتطلب من الخبير المصرفي أن يكون على درجة عالية من الكفاءة والجهوزية والإلمام الواسع والدقيق بطبيعة الأعمال المصرفية فنياً بما في ذلك آخر المستجدات المتعلقة فيها.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أثناء توقيع اتفاقية تفاهم مع معالي سلطان بن ناصر السويدي، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومعالي عبد العزيز عبد الله الغرير، رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات.

توقيع اتفاقية تعاون مع المحكمة العليا بأذربيجان
مدير عام محاكم دبي يترأس وفد رسمي إلى المجلس القضائي بأذربيجان

ترأس سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وفداً رسمياً من محاكم دبي إلى جمهورية أذربيجان، وقد ضم الوفد كلاً من القاضي عيسى محمد شريف رئيس محكمة الاستئناف ومحمد العبيدلي مدير إدارة خدمات القضايا، ومروان عبدول رئيس قسم شؤون مكتب المدير العام، لزيارة مجلس القضاء الأذربيجاني والالتقاء بالقيادات القضائية بها لتعزيز سبل التعاون بين الجهتين.

كما اشتملت الإدارة على توقيع اتفاقية مع المحكمة العليا لجمهورية أذربيجان ومحاكم دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك من منطلق تطوير التعاون المشترك بين الطرفين ولأهمية دورهما في تحقيق العدالة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات بينهما وفق التشريعات.

ونصت الاتفاقية الموقعة بين الطرفين على توسيع التعاون بين محاكم دبي والمحكمة العليا بأذربيجان في مجال تكميل التشريع وترتيب نشاط المحكمة، وتبادل المستندات الخاصة بمجالات صلاحياتهما وخاصة في القوانين التشريعية ونصوص قرارات المحكمة في الحالات المنفردة بناءً على احتياجات الطرفين، على أن ينظم الطرفان زيارات متبادلة للقضاة بغرض الاطلاع على نظام المحكمة وزيادة الخبرة المهنية للقضاة ولتحقيق تبادل الخبرة في هذا المجال.

وفي ختام الزيارة تبادل سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي الدروع مع معالي فكرت محمدوف وزير العدل بجمهورية أذربيجان، ومعالي رامز رزاييف رئيس المحكمة العليا لجمهورية أذربيجان، ومعالي ذاكرت قارالوف النائب العام الأذربيجاني.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي مع معالي فكرت محمدوف وزير العدل بجمهورية أذربيجان أثناء توقيع اتفاقية مع المحكمة العليا بأذربيجان.

مؤسسة دبي للإعلام ترعى مبادرات «مكتوم بن محمد للتميز والفكر القانوني»

أعلنت مؤسسة دبي للإعلام عن توقيع مذكرة تفاهم مع مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، وذلك في إطار تعزيز أواصر التعاون وبما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية في تعزيز العلاقات مع الهيئات والمؤسسات العاملة في دولة الإمارات.

وقام بالتوقيع على مذكرة التفاهم في مبنى المؤسسة سامي ظاعن القمزي نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمؤسسة دبي للإعلام، والدكتور أحمد سعيد بن هزيم رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، مدير عام محاكم دبي، وذلك بحضور عدد من المديرين والمسؤولين من كلا الطرفين.

وتنص مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، على منح مؤسسة دبي للإعلام حق الرعاية الإعلامية لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني لعام 2013/ 2014، وذلك في إطار الحرص على التعاون المثمر والبناء، وانطلاقاً من دورهما الهادف إلى نشر وتعزيز التطبيق العملي لمبادىء المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع ورسالة الإعلام بوصفها وسيلة رئيسة لنشر الوعي بين أفراد المجتمع.

مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني
Maktoum Bin Mohammed Al Maktoum Initiatives for Legal Excellence

الراعي الإعلامي Media Sponsor

مؤسسة دبي للإعلام
DUBAI MEDIA INC

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، في لقطة تذكارية مع سعادة سامي ضاعن القمزي نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لمؤسسة دبي للإعلام بعد توقيع مذكرة التفاهم

محاكم وجمارك دبي تبرمان مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات في التدريب

وقعت محاكم دبي وجمارك دبي، مذكرة تفاهم بشأن تعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة بينهما بشكل فعال وفق نظام مؤسسي، بما يعزز النهوض بهذه العلاقة وتطويرها بشكل مستمر، ويخدم كافة شرائح المجتمع، وينعكس إيجاباً على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإمارة.

وتأتي الاتفاقية المبرمة بين الجانبين انطلاقاً من الخطط الاستراتيجية لكلا الطرفين، وبناءً على العلاقة المتميزة التي تربطهما، وسعياً نحو تكامل الجهود وتبادل الخبرات، وتحقيق أفضل أداء في خدمة مختلف شرائح المتعاملين وتوفير أفضل الخدمات لهم.

وقع الاتفاقية كل من سعادة أحمد بطي أحمد الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة مدير عام جمارك دبي، وسعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، بحضور عدد من المديرين والمسؤولين من كلا الجانبين.

وتهدف الاتفاقية إلى تكامل جهود الشراكة بين الطرفين لتحقيق رؤية حكومة دبي، وإرضاء المتعاملين، والعمل المشترك لتحسين أداء العمليات، وتبسيط الإجراءات، وتطوير خدمات المتعاملين، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، وإدامة الاتصال والتواصل بين الطرفين لتحقيق المصالح المشتركة، وتبادل المعرفة والخبرات والتجارب المؤسسية على كافة المستويات، إضافة إلى تبادل المعلومات والدراسات ذات العلاقة باختصاصات الطرفين ومجال عملهما.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أثناء توقيع مذكرة تفاهم مع سعادة أحمد بطي أحمد الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة مدير عام جمارك دبي

وزارة الثقافة ومحاكم دبي توقعان اتفاقية فهرس الإمارات الوطني للمكتبات

وقعت وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ومحاكم دبي اتفاقية شراكة في فهرس الإمارات الوطني للمكتبات بمقر ديوان الوزارة في دبي

وتأتي الاتفاقية بهدف تحقيق التكامل بين المكتبات وترشيد ميزانياتها وتقديم خدمات تسهم بشكل فعال في دعم العمل الفني للمكتبات المرتبطة بالخدمة إضافة إلى إتاحة تنفيذ الإجراءات الفنية من فهرسة وتصنيف وتحميل التسجيلات الببليوجرافية لأوعية المعلومات للمكتبات المنتسبة للخدمة بقاعدة البيانات المخصصة لذلك.

وقع الاتفاقية من جانب وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع أحمد الهدابي مدير إدارة المكتبات بالوزارة المشرف العام على مشروع الفهرس ومن جانب محاكم دبي عبدالرحيم المضرب مدير إدارة تقنية المعلومات بحضور عدد من رؤساء الأقسام بالوزارة والهيئة.

السيد عبد الرحمن المضرب مدير إدارة تقنية المعلومات والسيد أحمد الهدابي مدير إدارة المكتبات بوزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع أثناء توقيع الاتفاقية.

مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني

توقع مذكرة تفاهم مع الجامعة البريطانية في دبي

وقعت مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني مذكرة تفاهم مع الجامعة البريطانية في دبي، حيث وقع الاتفاقية الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، والدكتور عبدالله الشامسي نائب رئيس الجامعة البريطانية في دبي، بحضور عدد من المسؤولين من كلا الجانبين.

وتهدف الاتفاقية إلى التعاون في مجال دعم التعليم العالي لدى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة وبالتحديد في مجال قانون البناء وفض المنازعات، وذلك من خلال توفير خمس منح أو أكثر بنسبة 50% سنوياً للسنوات الثلاث القادمة خلال مدة هذه الاتفاقية وعلى أن تشمل المنح الدراسية معايير منها أن يكون مقدم الطلب من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن يكون مسجلا في ماجستير الحقوق في قانون البناء وفض المنازعات.

محاكم دبي توقع اتفاقية تعاون مع جمعية المهندسين في دولة الإمارات

وقعت محاكم دبي اتفاقية تعاون مع جمعية المهندسين في دولة الإمارات تنص على التعاون المشترك بين الجانبين والاستعانة بالخبرات الهندسية لدى الجمعية في فض المنازعات في قطاع المقاولات بدولة الإمارات العربية المتحدة. ووقع الاتفاقية سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم السويدي، مدير عام محاكم دبي، وسعادة المهندس عيسى الميدور رئيس جمعية المهندسين في دولة الإمارات اليوم في مقر محاكم دبي بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وتنص الاتفاقية من بين أمور أخرى على أن تقوم جمعية المهندسين بدولة الإمارات بالمساعدة في فض النزاعات التي تنشأ بين الاستشاري والمقاول والمالك والناتجة عن الأعمال الهندسية والمقاولات، كذلك على أن تقوم جمعية المهندسين بتزويد محاكم دبي بالمعايير الفنية لاختيار الخبير الهندسي.

كما تنص اتفاقية التعاون على أن تقوم الجمعية بتقييم وتصنيف الخبراء من الهندسيين والمحكمين الهندسيين إلى ثلاث فئات (خبير أ خبير ب خبير ج)، ووضع اختبار إلكتروني للخبراء والمحكمين، ويتم تطويره باستمرار لفحص المتقدمين للقيد بجدول الخبراء الهندسيين والمحكمين بجدول محاكم دبي.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أثناء توقيع مذكرة تفاهم مع الدكتور عبدالله الشامسي نائب رئيس الجامعة البريطانية في دبي

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أثناء توقيع مذكرة تعاون مع سعادة المهندس عيسى الميدور رئيس جمعية المهندسين.

محاكم دبي تستقبل وفداً قانونياً من كوريا

استقبلت محاكم دبي وفداً من القانونيين والمحامين بكوريا والذي جاء للاطلاع على النظام القضائي في دبي، وذلك في إطار الوفود التي تستقبلها الدائرة من خارج الدولة للاستفادة من تجاربها الناجحة في المجال القضائي.

وجاء الوفد الكوري للاطلاع على أفضل الممارسات والتطبيقات العملية والتقنيات الحديثة المستخدمة في محاكم دبي، حيث يضم الوفد 37 محامياً، وقد قدم د.يوسف السويدي مستشار أول التخطيط والأداء المؤسسي عرضاً عن تاريخ محاكم دبي واستراتيجية المحاكم التي تسير عليها بهدف تحقيق رؤيتها الريادية في عمل المحاكم، كما قام الوفد بجولة في أروقة محاكم دبي شملت قسم الخدمات المركزية وصالة الأحوال الشخصية للاطلاع على آلية العمل، كما اطلع الوفد على قاعات المحاكمة الإلكترونية.

محاكم دبي تستقبل القنصل العام لجمهورية أذربيجان

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في مكتبه القنصل العام برويز إسماعيل القنصل العام لجمهورية أذربيجان، وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون المشترك في المجالات القضائية والقانونية.

حيث شرح مدير عام محاكم دبي رؤية ورسالة المحاكم والتي ترتكز على تحقيق العدالة في المجتمع من خلال الدقة والسرعة في التسوية والفصل في الدعاوى، وتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية وتوثيق العقود والمحررات، وذلك بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات حديثة ومتطورة، كما أشار إلى أن جميع خدمات محاكم دبي أصبحت إلكترونية ومتوفرة في الموقع الإلكتروني الرسمي لمحاكم دبي.

د. يوسف السويدي مع الوفد الكوري في جولة ميدانية بمحاكم دبي أثناء اطلاعه على التطبيقات الإلكترونية الحديثة.

الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي خلال لقاء برويز إسماعيل القنصل العام لجمهورية أذربيجان

الوفد الليبي في جولة ميدانية في أروقة المحاكم واطلاعه على أفضل التطبيقات.

محاكم دبي تستقبل وفداً من القيادات الحكومية الليبية

قام وفد من القيادات الحكومية الليبية الذين يشاركون في برنامج إعداد القادة الذي تنظمه كلية دبي للإدارة الحكومية بالاتفاق مع هيئة شؤون المحاربين في ليبيا ما بعد الثورة، بزيارة إلى محاكم دبي والذي جاء للاطلاع على عملية التقاضي إداراتها وأفضل تجاربها وممارساتها في القضاء حيث استقبل الوفد القاضي جاسم باقر رئيس المحاكم الابتدائية وعدد من مديري الإدارات والمسؤولين في محاكم دبي، وتأتي هذه الزيارة من منطلق دور محاكم دبي في تعزيز الدور الثقافي ونشر المعرفة لكافة المجتمع القانوني داخل وخارج الدولة.

حيث تم للوفد الزائر استعراض الهيكل التنظيمي لمحاكم دبي والإدارات والأقسام، بالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية التي تعمل على تطبيقها، ومؤشرات الأداء بمحاضرة ألقاها حمد ثاني رئيس قسم التميز الدولي، كما تعرف الوفد على أهم الخدمات التي تقدمها محاكم دبي لمتعامليها بدءاً من عملية تسجيل القضية والإجراءات المتبعة في عمل المحاكم، ووصولاً إلى تنفيذ الأحكام، بالإضافة إلى الخدمات التقنية الحديثة التي توفرها محاكم دبي للمتعاملين والموظفين وذلك بهدف تيسير عملية التقاضي.

كما قام الوفد بجولة ميدانية في صالات محاكم دبي حيث تم الاطلاع على الخدمات المقدمة في صالة الخدمات المركزية (نايف) ومن ضمنها الخدمات الإلكترونية الحديثة من أجهزة على طراز عال أعدت للتسهيل على المراجعين والمتعاملين مثل نبراس وبرزة، كما زار الوفد صالة الأحوال الشخصية.

محاكم دبي تستقبل مغردين من الكويت ضمن برنامج «زيارة مغرد»

استقبلت محاكم دبي دفعة من المهتمين في عمل المحاكم من دولة الكويت ضمن برنامج «زيارة مغرد»، وذلك بهدف فتح قنوات جديدة للتواصل مع مختلف شرائح المجتمع بصورة منظمة، وإتاحة الفرصة للأفراد لزيارة مرافق محاكم دبي، والتعرف على النظام القضائي المعمول به في المحاكم والإجراءات والخدمات التي تقدمها للمتقاضين.

وشمل برنامج الزيارة التعريف ببرنامج «زيارة مغرد»، والذي يستهدف جميع مغردي محاكم دبي في مواقع التواصل الاجتماعي، إذ تحرص محاكم دبي على التواصل مع جمهورها عبر مختلف وسائل التواصل التقليدية والاجتماعية بهدف تعريفهم بخدماتها، وتلقي مقترحاتهم، والتعرف على ملاحظاتهم.

وقد التقى الوفد الكويتي بسعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي حيث شرح لهم النظام القضائي في محاكم دبي، والأهداف الاستراتيجية والغايات التي تعمل المحاكم تحت مظلتها، كما فتح باب النقاش مع الوفد للرد على استفساراتهم، وأكد سعادته أن محاكم دبي تحرص على إتاحة جميع وسائل الاتصال أمام أفراد الجمهور للتسهيل عليهم للوصول إلى المحاكم والعاملين فيها من مختلف المستويات والتخصصات.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في لقطة تذكارية مع المغردين من دولة الكويت.

وزيرة الشؤون الاجتماعية تناقش في محاكم دبي
آلية جديدة للتسهيل على المستفيدين من الضمان الاجتماعي

زارت معالي مريم محمد خلفان الرومي وزيرة الشؤون الاجتماعية محاكم دبي، والتقت معالي الوزيرة خلال الزيارة مدير عام المحاكم الدكتور أحمد سعيد بن هزيم وتم بحث الإجراءات التي تمكن الوزارة من الحصول على الشهادات والوثائق المطلوبة من محاكم دبي بطريقة ميسرة وسهلة ترفع العبء عن المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي دون تكليفهم أي جهد.

و تأتي هذه الخطوة في إطار حرص وزارة الشؤون الاجتماعية على تسهيل الإجراءات والارتقاء بخدمات الوزارة لا سيما كبار السن، و سعيها للحصول على الوثائق الضرورية المطلوبة من محاكم دبي بآلية جديدة ودون الحاجة لتكليف المستفيدين من المساعدات الاجتماعية باستيفاء تلك المستندات وذلك عن طريق الإقرار الشخصي للمستفيد في مكاتب الشؤون الاجتماعية ثم تقوم الوزارة بتوثيق ذلك عن طريق المحاكم دون الحاجة لانتقال المستفيد إلى دائرة القضاء.

كما تم مناقشة إمكانية الربط الشبكي بين الوزارة ومحاكم دبي للاستعلام عن بيانات المستفيدين من المساعدات الاجتماعية.

والجدير بالذكر أن ذلك يسهم في إيصال المساعدات إلى مستحقيها ومن يحتاجها فعلاً والذين يبلغ عددهم في إمارة دبي حوالى سبعة آلاف و227 حالة يستفيد منها 13 ألفاً و213 فرداً.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي أثناء استقباله معالي مريم محمد خلفان الرومي وزيرة الشؤون الإجتماعية.

ضمن برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القانونية والقضائية
بن هزيم يستقبل قاضية بريطانية للإطلاع على الجهاز القضائي في إمارة دبي

استقبل سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، القاضية البريطانية مارلين مورنينجتون والمختصة في مجال أحوال الأسرة، وذلك للاطلاع على أفضل الممارسات في الجهاز القضائي بمحاكم دبي، وذلك بحضور القاضي جاسم باقر رئيس المحاكم الابتدائية والقاضي سالم عبيد رئيس محكمة الأحوال الشخصية، وعدد من القضاة ومديري الإدارات والمسؤولين في محاكم دبي، وذلك ضمن برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القانونية والقضائية.

بدأت الزيارة بجولة ميدانية للوفد شملت صالة الخدمات المركزية «نايف» حيث اطلعت على الإجراءات المتبعة في تسجيل القضايا والخدمات والأنظمة الإلكترونية المقدمة في الصالة المركزية، بالإضافة إلى جهاز «نبراس» الذي يعتبر الأول من نوعه في الشرق الأوسط حيث إنه يعرض المحاكم بتقنية الأبعاد الثلاثة بهدف توجيه العملاء وتقديم المعلومات لهم، كما اطلعت على إجراءات إدارة الأحوال الشخصية والمبادرات التي من شأنها التسهيل على المتعاملين.

كما تم عقد لقاء الطاولة المستديرة حيث استعرض مدير عام محاكم دبي من خلاله تاريخ القضاء في إمارة دبي والنظام العام في محاكم دبي، ثم استعرض الجهاز القضائي في محاكم

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في استقبال القاضية البريطانية مارلين مورنينجتون.

دبي من مراحل التقاضي والأجهزة الإدارية المساندة للجهاز القضائي، كما تناول المبادرات والخدمات التي تقدمها محاكم دبي للمتقاضين ومن شأنها تسريع وتسهيل عملية التقاضي، ودور مركز التسوية الودية للمنازعات الذي أنشأ لتسوية المنازعات ودياً قبل الإحالة للتقاضي.

وأشادت القاضية مارلين مورنينجتون من بريطانيا بما وصلت إليه محاكم دبي من تحول إلكتروني في إجراءاتها وخدماتها المقدمة وأن النظام القضائي في إمارة دبي منفتح ومتقدم يعتبر فرصة للاستفادة من الخبرات المتوفرة، لتحقيق العدالة وفق معايير عالمية.

سمو الشيخ ماجد بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس هيئة دبي الثقافية والفنون أثناء تسليم سعادة د. أحمد بن هزيم مدير عام محاكم دبي جائزة الحكومة الإلكترونية

محاكم دبي تمثل الدولة في جائزة الحكومة الإلكترونية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وتفوز بجائزتين

ضمن فعاليات النسخة الثالثة من جائزة ومؤتمر ومعرض الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي، حصدت محاكم دبي جائزتي أفضل خدمة حكومية للمتعاملين، وأفضل ممارسة في المشاركة الإلكترونية «محاكم دبي تتواصل إلكترونياً» حيث تأهلت محاكم دبي لتمثل دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه الجائزة بعد اختيارها من قبل هيئة تنظيم الاتصالات بناء على عملية تقييم مبدئية شملت الملفات المشاركة على المستوى الوطني للدولة.

وأكد الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أن تمثيل الدائرة لدولة الإمارات العربية المتحدة ما هو إلا دليل على تميز الخدمات الإلكترونية التي تقدمها محاكم دبي لمتعامليها، وحرص محاكم دبي على تنفيذ توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتقديم كافة المعاملات الحكومية على الأجهزة الذكية، وإلكترونياً لتبقى متوفرة في أي وقت ومكان للمتعامل، والذي نسعى كذلك من خلاله الوصول إلى الريادة في عمل المحاكم.

جدير بالذكر أن جائزة الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليج العربي تنظم من قبل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي كل سنتين في إحدى دول المجلس وهي جائزة مصاحبة لمعرض ومؤتمر الحكومة الإلكترونية، وتهدف إلى تبادل وتطوير التجارب في مختلف النواحي تقنية المعلومات والاتصالات.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم في لقطة تذكارية أثناء استلامه شهادة التسجيل من إدارة الموسوعة العالمية للأرقام القياسية (جنيس)

محاكم دبي أول محكمة تدخل موسوعة جينيس للأرقام القياسية لبيعها أغلى عقار عبر التطبيقات الذكية

دخلت محاكم دبي في موسوعة جينيس للأرقام القياسية، لبيعها أغلى عقار عبر مزاد إلكتروني ومن خلال التطبيقات الذكية المستخدمة، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية بين محاكم دبي والإمارات للمزادات، إذ بلغت قيمة العقار قرابة 94 مليون درهم، وبذلك تعد محاكم دبي أول محكمة على مستوى العالم تدخل موسوعة جينيس.

حيث تسلّم سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي شهادة التسجيل من إدارة الموسوعة العالمية للأرقام القياسية «جينيس»، خلال استقباله لوفد الموسوعة برئاسة القاضية فورتونا بيرك، بحضور عدد من المسؤولين والسيد عبد الله مطر المناعي المدير التنفيذي للإمارات للمزادات.

وقد تمت عملية بيع العقار من خلال مزاد تم إلكترونياً بشكل متكامل وباستخدام التطبيقات الذكية المتوفرة للتزايد، وذلك بالتعاون بين إدارة التنفيذ بمحاكم دبي والإمارات للمزادات، حيث طرح قسم التنفيذ في محاكم دبي قطعة أرض في دبي وبالشراكة مع الإمارات للمزادات التي طرحت هذا المزاد إلكترونياً، وعبر التطبيقات الذكية مما كان له أكبر الأثر في استقطاب أعداد كبيرة من المتزايدين، حيث فاز بالمزاد مجموعة من المستثمرين الإماراتيين الذين اشتروا قطعة الأرض بمبلغ أكثر من 94 مليون درهم إماراتي.

سمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد في حفل هيئة تنمية المجتمع لتكريم الشركاء الرسميين

هيئة تنمية المجتمع تكرم محاكم دبي لدورها الفعال في التسهيل على المتعاملين كبار السن

كرم سمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم خلال حفل نظمته هيئة تنمية المجتمع بدبي، الشركاء الرسميين الذين بادروا دون تردد في الاشتراك مع الهيئة في بطاقة «مسن» ومنهم محاكم دبي والقيادة العامة لشرطة دبي وبلدية دبي والإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب ودائرة التنمية الاقتصادية وهيئة الطرق والمواصلات والدفاع المدني وهيئة الطيران المدني وجمارك دبي.

حيث قامت محاكم دبي بالتسهيل على المتعاملين المسنين والذين يمتلكون بطاقة «مسن»، وجاء ذلك خلال احتفالية منوعة نظمتها الهيئة بمناسبة اليوم العالمي للمسنين والذي تحتفل فيه منظمات الأمم المتحدة ودول العالم في الأول من شهر أكتوبر من كل عام. وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من حرص الهيئة المتواصل على القيام بدور فَعَّال في بناء مجتمع متماسك، ينعم أفراده بجميع فئاتهم بالرفاهية والرخاء، وإيماناً منها بالدور العظيم الذي لعبه الآباء والأجداد خلال مسيرة التنمية التي شهدتها وتشهدها الدولة كافةً.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي أثناء تدشين الدورة الثامنة لجوائز محاكم دبي للتميز 2013 وإطلاق شخصية «فواز»

محاكم دبي تدشن الدورة الثامنة لجوائز محاكم دبي للتميز 2013 وتطلق شخصية جوائز محاكم دبي للتميز «فواز»

دشن الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي الدورة الثامنة لبرنامج جوائز محاكم دبي للتميز 2013 بحلة جديدة، بحضور ورؤساء المحاكم ومديري الإدارات ومسؤولي الوحدات التنظيمية بالدائرة وعدد من موظفي المحاكم.

وكشف مدير عام محاكم دبي عن شخصية «فواز» والذي يمثل شخصية برنامج جوائز محاكم دبي للتميز، كما دشن شعاراً جديداً لجوائز محاكم دبي للتميز، وأشار بن هزيم إلى أن شخصية «فواز» لجوائز محاكم دبي للتميز تعتبر بادرة جديدة من نوعها تحمل الكثير من الفعاليات التي ستكون ضمن برنامج الجوائز لهذه السنة.

وأكد مدير عام محاكم دبي أن الدورة الثامنة ستشهد منافسة متميزة على المستويين القضائي والإداري وذلك لإرسال رسالة واحدة وهي رؤية محاكم دبي «الريادة في عمل المحاكم»، حيث إن محاكم دبي مستمرة في تحقيق تلك الريادة في عمل المحاكم ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى الدولي.

حيث شهدت الدورة الثامنة لبرنامج الجوائز 2013 تحديثات على مستوى السياسات حيث تم استثناء الإدارات من التقييم ضمن فئة تحقيق التميز لعام 2013، وأن يتم تكريم القضاة عن فئة القاضي الإلكتروني في حال تجاوزه نسبة 80% في نتيجة نموذج التقييم، كما سيتم تكريم أمين سر واحد عن كل من الإدارات التالية: إدارة القضايا المدنية، وإدارة التنفيذ، وإدارة الأحوال الشخصية، على أن يحجب أمناء السر الفائزون لثلاث سنوات.

كما تم استحداث 4 فئات جديدة في برنامج جوائز محاكم دبي للتميز 2013، على مستوى فئات التفوق الإداري فئة الدائرة القضائية المتميزة والتي ستشمل المنافسة في هذه الفئة جميع الدوائر القضائية في محكمة الاستئناف والدوائر القضائية الكلية في المحاكم الابتدائية، كما سيتم استحداث فئة الفكرة المبدعة والتي ستمنح لأصحاب الأفكار التطويرية الجديدة القابلة للقياس والتي تقدم قيمة مضافة وتعمل على تحسين الأداء. ومن الفئات المستحدثة في التفوق الوظيفي هي فئة المدير المبدع والتي ستشمل أي مدير إدارة أو رئيس قسم يعمل على توفير البيئة الملائمة للإبداع ويبادر إلى التغيير نحو الأفضل، هذا بالإضافة إلى فئة الموظف المتميز في خدمة المتعاملين على أن تشمل هذه الفئة الموثقين وإداريين التسجيل ومنسقي خدمة الجمهور ممن تنطبق عليهم المعايير المعتمدة لاختيار المكرمين. وإلى ذلك أشار رئيس قسم الجودة إلى أن من أنشطة شخصية «فواز» المستحدثة هذا العام ورش فواز وندوات فواز للمتنافسين في برنامج جوائز محاكم دبي للتميز، كما أن هناك ومضان فواز والتي ستنشر وترسل لجميع موظفي محاكم دبي حول الإبداع والتميز، كما سيقوم فريق جوائز محاكم دبي للتميز 2013 بزيارات أطلق عليها زيارات فواز للجهات الحكومية الأخرى.

تحت رعاية سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بدبي، احتفلت أمس محاكم دبي بالفائزين في برنامج جوائز محاكم دبي للتميز في دورته الثامنة على التوالي، حيث كرم سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي الفائزين في الحفل الذي أقيم في فندق الميدان بدبي بحضور القاضي الدكتور علي إبراهيم الإمام رئيس محكمة التمييز والقاضي عيسى محمد شريف رئيس محكمة الاستئناف والقاضي جاسم محمد باقر رئيس المحكمة الابتدائية ورؤساء المحاكم التخصصية ومديري الإدارات وموظفي محاكم دبي.

وتقدم مدير عام محاكم دبي في كلمة ألقاها أثناء الحفل بجزيل الشكر لسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بدبي، لرعايته الكريمة لحفل تكريم الفائزين في برنامج جوائز محاكم دبي للتميز بدورته الثامنة لعام 2013 واهتمام سموه بموظفي محاكم دبي المتميزين.

وأكد بن هزيم أن برنامج جوائز محاكم دبي للتميز يعد سباقاً للتميز على مدار السنوات الثماني الماضية للطموحين والراغبين في التميز في مجال العمل المؤسسي، حيث تنوعت معايير التميز لتظهر مدى قدرات موظفي محاكم دبي على تقديم مهامهم الوظيفية بكل تميز والتي كانت حصيلته نتائج وإنجازات نفخر بها في المحاكم.

وذكر أن من المجالات الجديدة والتي تسابق عليها مجموعة من موظفي محاكم دبي ضمن برنامج جوائز محاكم دبي للتميز 2013 هي على مستوى فئات التفوق الإداري فئة الدائرة القضائية المتميزة والتي ستشمل المنافسة في هذه الفئة جميع الدوائر القضائية في محكمة الاستئناف والدوائر القضائية الكلية في المحاكم الابتدائية، كما تم استحداث فئة الفكرة المبدعة والتي ستمنح لأصحاب الأفكار التطويرية الجديدة القابلة للقياس والتي تقدم قيمة مضافة وتعمل على تحسين الأداء، بالإضافة إلى فئة المدير المبدع والتي شملت أي مدير إدارة أو رئيس قسم يعمل على توفير البيئة الملائمة للإبداع ويبادر إلى التغيير نحو الأفضل، هذا بالإضافة إلى فئة الموظف المتميز في خدمة المتعاملين التي شملت فئة الموثقين وإداري التسجيل ومنسقي خدمة الجمهور ممن تنطبق عليهم المعايير المعتمدة لاختيار المكرمين.

وفي ختام كلمة مدير عام محاكم دبي تقدم بالشكر لكافة الشركاء الاستراتيجيين. كما تقدم بالشكر إلى القائمين على إدارة برنامج جوائز محاكم دبي للتميز، ومن العاملين في إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي وقسم العلاقات العامة وخدمة العملاء بإدارة الشؤون المالية والإدارية على تنظيمهم للحفل وإخراجه بالصورة الملائمة، وتقدم بالشكر إلى فريق المقيمين الداخلين من قضاة وموظفين الذين قاموا بتقييم المرشحين لمختلف فئات الجائزة حيث كان لأدائهم المتميز وتضحياتهم وإخلاصهم في أداء المهمة

الفضل في رفع مستوى نجاح البرنامج في دورته الثامنة.

وفي السياق نفسه أشار خالد عبدالله المعصم رئيس قسم الجودة، المنسق العام لبرنامج جوائز محاكم دبي للتميز، أن محاكم دبي كانت السباقة في استحداث أول برنامج للتميز من هذا النوع قبل ثماني سنوات، حيث أن محاكم دبي أول جهة في حكومة دبي تستحدث برنامجاً من هذا النوع يتطابق مع برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز. كما حققت المحاكم السبق على المستوى الحكومي في مجال التقييم المؤسسي بدون استمارات ترشيح باستحداث نموذج لاقى الإشادة من عدد الجهات إضافة إلى استحداث عدد من الفئات التي ينفرد بها برنامج جوائز محاكم دبي للتميز مثل فئة القاضي الإلكتروني وفئة التحدي الخاصة والدائرة القضائية وغيرها.

وأكد أن محاكم دبي حققت السبق في تسجيل أكبر عدد من المقيمين المعتمدين على مستوى الدوائر الحكومية، فهي تضم (30) مقيماً معتمداً من المجموعة الأوروبية للجودة و(7) مقيمين معتمدين من حكومة دبي و(5) مقيمين معتمدين من برامج التميز على مستوى الحكومة المحلية والاتحادية و(40) خبير جودة و(50) مقيماً معتمداً من برنامج جوائز محاكم دبي محققين بذلك التميز في الاعتماد الكلي على كوادرنا المؤهلة في تنفيذ أعمال التقييم ليس في محاكم دبي فقط وإنما في برامج التميز على مستوى الدولة.

وقد كرم سعادة مدير عام محاكم دبي فئة شركاء التميز الاستراتيجيين وهم وزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الشؤون القانونية ودائرة الموارد البشرية وهيئة الطرق والمواصلات وشركة الإمارات للمزادات.

وعن فئة المحكمة المتميزة فازت المحكمة الجزائية. وفاز أحمد علي النون الظنحاني بالقاضي المتميز.

كما كانت هناك جائزة الشريك المتميز، فعن فئة عضو النيابة المتميزة فاز إسماعيل أحمد مليح، ونال عن فئة المحامي المتميز كل من عبدالرحمن عبدالله المضرب وعبدالمنعم سالم بن سويدان، وفازت فاطمة موسى البلوشي عن فئة المحامية المتميزة، وفاز بالخبير المتميز محمد سليمان المرزوقي. وتم كذلك تكريم رواد القضاء الإلكتروني.

ثم قام الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي بتكريم الفائزين في فئات التميز الوظيفي والإداري، وتم تكريم مقيمي برنامج جوائز محاكم دبي للتميز، فمن فئات التميز الوظيفي فاز عن فئة الموظف الإداري المتميز عبدالله أحمد الريس، وفاز عن فئة الموظف المتميز في المجال الفني التخصصي طلال الحسيني همام، وفازت عبير إبراهيم النعيمي عن فئة الموظفة المتميزة، ونال جائزة الموظف الميداني المتميز محمد عبدالله ناصر.

ومن الفئات والأفراد المكرمين كانت فئة الموظفين الجدد وفاز بها عيسى عبدالله أميري، وعن فئة التحدي الخاصة فازت نصرة أحمد سوقطري، وفاز بجائزة الموظف المبدع عبدالله محمد إسماعيل. وفاز عن فئة أمين السر المتميز كل من راشد عبيد المطوع من إدارة الأحوال الشخصية وفهد عبدالملك أهلي من إدارة التنفيذ وعبدالرحيم السيد عبدالله من إدارة القضايا المدنية.

وعن فئة الجندي المجهول فاز بها كُلَ من محمد المهدي سليمان وعبدالحميد قنديل وطاهر محمد عبدالرحيم الخاجة.

وفاز عن الفئة الخدمية كل من بانيات كونهي محمد وماندني رستم دلشاد وروشان محمد نور.

كما كُرمت فئات التميز الإداري، فحاز جائزة فئة القسم المبدع قسم القضايا العمالية بإدارة القضايا المدنية، وفاز عن فئة فريق العمل المتميز فريق العمل المشترك لإطلاق وتسويق خدمات التسجيل الإلكتروني عبر نظام (السالفة)، وأحرز مشروع تسجيل القضايا عن بُعد (السالفة) جائزة فئة المشروع المتميز.

تكريم الشريك الاستراتيجي المتميز - 2013

مدير عام محاكم دبي يكرم
وزارة الشؤون الاجتماعية

مدير عام محاكم دبي يكرم
سعادة د.لؤي بالهول مدير دائرة الشؤون القانونية

مدير عام محاكم دبي يكرم
دائرة الموارد البشرية

مدير عام محاكم دبي يكرم
هيئة الطرق والمواصلات

مدير عام محاكم دبي يكرم السيد / عبدالله
المناعي المدير التنفيذي لشركة الامارات للمزادات

تكريم الشريك المتميز – 2013

فئة عضو النيابة 2013
الأستاذ / إسماعيل أحمد مليح

فئة المحامي 2013
الأستاذ / عبد الرحمن المضرب

فئة المحامي 2013
الأستاذ / عبد المنعم سويدان

فئة المحامي 2013
الأستاذة / فاطمة موسى

فئة الخبير المتميز 2013
الأستاذ / محمد سليمان المرزوقي

فئة تحقيق التميز (المحكمة المتميزة) : **المحكمة الجزائية**

فئة الدائرةالقضائية المتميزة (محكمة الاستئناف)

الدائرة التجارية الأولى

فئة الدائرةالقضائية المتميزة (المحاكم الابتدائية)

الدائرة التجارية الكلية الأولى

فئة الفريق المتميز

فريق عمل مشترك لإطلاق وتسويق خدمات التسجيل الإلكتروني عبر نظام «سالفة»

فئة المشروع المشترك المتميز : **مشروع تسجيل القضايا عن بعد «السالفة»**

فئة القسم المبدع : **قسم القضايا العمالية**

فئة القاضي المتميز 2013 : **المحكمة الابتدائية**
القاضي أحمد علي الظنحاني

فئة القاضي الإلكتروني - 2013

تكريم رواد القضاء الإلكتروني

تكريم مقيمي برنامج جوائز محاكم دبي للتميز 2013

فئة المدير المبدع

مدير إدارة خدمات القضايا	محمد أحمد يوسف العبيدلي

فئة التميز الوظيفي

فئة الموظف المتميز في المجال التخصصي	طلال الحسيني همام
فئة الموظف المتميز في المجال الإداري	عبد الله أحمد الريس
فئة الموظفة المتميزة	عبير ابراهيم صالح النعيمي
فئة الموظف المتميز في المجال الميداني	محمد عبد الله محمد ناصر
فئة الموظف الجديد	عيسى عبد الله علي حسن أميري
فئة الموظف المبدع	عبد الله محمد علي اسماعيل
فئة التحدي	نصرة أحمد علي سوقطري

فئة أمين السر المتميز

أمين السر المتميز - الأحوال الشخصية	راشد عبيد سليمان المطوع
أمين السر المتميز - التنفيذ	فهد عبد الملك مصطفى أهلي
أمين السر المتميز - القضايا المدنية	ابراهيم خميس غانم الاستاذ

فئة خدمة الجمهور المتميز

فئة خدمة الجمهور	فاطمة محمد بخيت سعيد السويدي

فئة الجندي المجهول

الجندي المجهول	محمد المهدي سليمان
الجندي المجهول	عبد الحميد عبد المطلب علي قنديل
الجندي المجهول	طاهر محمد عبد الرحيم الخاجة

الفئة الخدمية

الفئة الخدمية	بانيات كونهي محمد
الفئة الخدمية	ماندني رستم دلشاد
الفئة الخدمية	روشان نور محمد

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي ووفد رفيع المستوى أثناء انعقاد مؤتمر الحكومة الإلكترونية

محاكم دبي ترعى وتشارك في المؤتمر الـ (19) للحكومة والخدمات الإلكترونية في مجلس التعاون الخليجي

دعا مشاركون في المؤتمر التاسع عشر للحكومة والخدمات الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي انطلقت أعماله في دبي والذي دعا الى أهمية مواجهة تحديات التنافسية في مجال الخدمات الحكومية الإلكترونية خليجياً، مع التركيز على أحدث التطورات والأبعاد الاستراتيجية في مشاريع الحكومة والتعاملات الإلكترونية، ومناقشة المبادرات والتوجهات العالمية الجديدة في هذا الشأن، وسبل الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية من أجل بناء الحكومة الإلكترونية 2020 وتهيئة مجتمعاتها ومؤسساتها للوصول لأعلى معدلات الأداء الإلكتروني المتميز.

بدأت أولى جلسات المؤتمر بكلمة افتتاحية ألقاها الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، أكد فيها أن انعقاد المؤتمر وحضور هذا التجمع الفريد، دليل على ما تشهده دولة الإمارات ودول مجلس التعاون من إنجازات، مشيراً إلى التقدم الذي شهده الجميع، وهو إنجاز مؤشر 2012 في مدى جاهزية الإمارات الإلكترونية في عهد قيادات الدولة الرشيدة.

وأكد ابن هزيم اكتمال جهود التحول الإلكتروني في إمارة دبي، وما وصلت إليه من تميز مشهود به في القطاعات كافة، وأن جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية، في دول مجلس التعاون الخليجي من نمو في قطاعات الخدمات الحكومية واعتماد أحدث التقنيات الإلكترونية، بحيث أصبحت هذه القطاعات المحرك الرئيس للنمو في المنطقة، مما يجعلها نواة مركزية ومنصة تفاعلية للبحث والتطوير في السنوات القادمة، خاصة أن مثل هذه الأحداث الكبرى تعمل جاهدة للوصول بمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، لتصبح أكثر تقدماً في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبصفة خاصة في ظل الروح التنافسية العالمية والثورة المعلوماتية التي تسود العالم.

يذكر أن المؤتمر التاسع عشر للحكومة والخدمات الإلكترونية عقد برعاية محاكم دبي وجهات أخرى.

سعادة الدكتور / أحمد بن هزيم – مدير محاكم دبي أثناء مشاركة محاكم دبي في مؤتمر الحكومة الالكترونية

محاكم دبي تشارك في يوم البيئة العالمي

احتفلت محاكم دبي بيوم البيئة العالمي 2013 بمشاركة شركة زيروكس، وذلك تماشياً مع التزامها بمسؤولياتها المؤسسية والبيئية، حيث شارك سعادة الدكتور أحمد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، في زراعة أشجار حول الدائرة، بحضور عدد من السادة القضاة وفريق القيادة وعدد من الموظفين وذلك تعبيراً عن دعمه للمبادرة ومشاركته البناءة في هذه المناسبة.

ومن ناحية أخرى، تشارك محاكم دبي في النشاطات والفعاليات التي تقوم لهذه المناسبة في إطار مشاركة المجتمع الدولي الاحتفال والتعريف بدورها المتميز محلياً ودولياً في مجال حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية من أجل تحقيق الاستدامة وتنمية حقيقية دون الإضرار بمقدراتنا الطبيعية.

مؤتمر التميز في إدارة المحاكم في ظل التطورات
التكنولوجية والاقتصادية العالمية
COURT EXCELLENCE IN A CHANGING WORLD

ضمن برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القانونية والقضائية

تدشين الموقع الرسمي لمؤتمر تحقيق التميز في إدارة المحاكم بدبي

دشن سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم رئيس اللجنة العليا لمبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، مدير عام محاكم دبي، الموقع الرسمي لمؤتمر «تحقيق التميز في إدارة المحاكم في ضوء التطور التكنولوجي والتحديات الاقتصادية العالمية»، حيث يحتوي الموقع الرسمي للمؤتمر (http://www.courtexcellenceuae.com/) على أجندة المؤتمر والمتحدثين وأوراق العمل ومعلومات حول كيفية التسجيل والحجوزات ووقت ومكان الحدث.

حيث سيعقد المؤتمر في نسخته الحالية بإمارة دبي وذلك بعد توقيع مذكرة تفاهم بين مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني التي تنظمها محاكم دبي، والمنظمة الدولية لإدارة المحاكم ومحاكم المركز المالي العالمي لاستضافة إمارة دبي للمؤتمر الإقليمي الاول للمنظمة الدولية لإدارة المحاكم في الشرق الأوسط.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي ومركز دبي المالي العالمي أثناء تدشين مؤتمر التميز في إدارة المحاكم.

ضمن برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القانونية والقضائية

مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني
تقيم ندوة «مفهوم العدالة المدنية وتيسير وسهولة التقاضي وفق محور الأمن والعدل»

استضاف معهد دبي القضائي ندوة متخصصة بعنوان «مفهوم العدالة المدنية وتيسير وسهولة التقاضي وفق محور الأمن والعدل» قدّم خلالها سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم، رئيس اللجنة العليا لـ «مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز»، مدير عام «محاكم دبي»، شرحاً مفصلاً حول تيسير وسهولة التقاضي في إطار «خطة دبي الاستراتيجية 2015» الرامية إلى مواكبة قطاع الأمن والعدالة والسلامة لمسارات النمو الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم الجهود الهادفة للوصول إلى مصاف المدن الأكثر أمناً في العالم. واستقطبت الندوة، التي أقيمت بالتعاون مع «مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني» ضمن «برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القانونية والقضائية»، حضوراً واسعاً من كبار الشخصيات الحكومية وصنّاع القرار والمعنيين بالشأن القانوني والقضائي في الإمارة.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في ندوة مفهوم العدالة وتيسير وسهولة التقاضي وفق محور الأمن والعدل.

برنامج مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات القانونية يعقد ندوة تعزيز القدرات التنافسية لإمارة دبي

عقد برنامج «مكتوم بن محمد آل مكتوم للمؤتمرات والندوات القضائية والقانونية» أولى ندواته تحت عنوان «تعزيز القدرات التنافسية لإمارة دبي عبر تكامل الإجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بحجز السفن في الموانئ».

وحضر الندوة سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وسعادة محمد المعلم نائب الرئيس الأول ومدير عام موانئ دبي العالمية - إقليم الإمارات وسعادة اللواء محمد أحمد المري مدير الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب في دبي وعدد من القضاة والمسؤولين في الجانبين ونخبة من صناع القرار والمختصين والخبراء القانونيين.

وأوصت الندوة والتي نظمتها محاكم دبي وموانئ دبي العالمية ببيع السفينة أو البضائع في حالة التلف أو فقد قيمتها وتعزيز وسائل تقديم الضمان للدين المدني وتشكيل فريق عمل بين الجهات المختصة بشأن آلية التنفيذ ومتابعة الإجراءات المتعلقة بالحجز على السفن والبضائع بشقيه المدني والجزائي وذلك من خلال توقيع اتفاقيات التفاهم في هذا الشأن.

كما أوصت الندوة بجمع وعرض ملاحظات التعديلات التشريعية على السلطات المختصة وتخصيص مكان مناسب لحجز السفن والبضائع وكذلك تشكيل لجان دائمة للنظر في حجز السفن والبضائع المتضررة من بقائها لدى الجهة المختصة والاتفاق على صيغة موحدة بضمان خطاب العطل والضرر.

وأكد سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي أن محاكم دبي لا تنتظر حتى تصل إليها المشكلة لتواجهها بل تحرص على توفير سلسلة من البرامج والمسابقات تحت مظلة مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني التي تسهم بشكل واضح بوضع حلول لجميع التحديات التي قد تواجه الشركاء الاستراتيجيين للقطاع القضائي.

واشار الى أنه تم خلال الندوة إلقاء الضوء على المكانة العالمية والقدرات التنافسية التي تحظى بها إمارة

دبي في قطاع إدارة الموانئ حيث تعد دبي المحور الرئيس للتبادل التجاري في المنطقة وحلقة الوصل بين الشرق الأقصى وأوروبا على خارطة الخطوط الملاحية الدولية إذ يصنف ميناء جبل علي بين الموانئ العشرة الأوائل على المستوى العالمي متجاوزاً أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الترتيب العالمي.

وفي الختام تم تكريم كل من الشريك الاستراتيجي لإنجاح هذه الندوة وهي موانئ دبي العالمية والدوائر الحكومية المشاركة في طرح أوراق العمل.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وسعادة ايريك جيرو القنصل الفرنسي في الإمارات وسعادة القاضي د.جمال السميطي ونخبة من كبار الشخصيات في ملتقى العدالة.

ينظمه معهد دبي القضائي
ملتقى العدالة يسلط الضوء على الممارسات الفرنسية

شارك الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في افتتاح فعاليات الدورة الثانية من «الملتقى الدولي للعدالة والقانون»، الذي نظمه معهد دبي القضائي تحت شعار «الأسبوع القانوني الفرنسي.. الممارسات الأفضل»، بحضور نخبة من كبار الشخصيات الحكومية وصنّاع القرار والقضاة والقانونيين والخبراء والمعنيين بالشأن القانوني والقضائي.

وقد شارك في الملتقى القنصل الفرنسي في الإمارات ايريك جيرو، و80 ممثلاً عن أبرز الهيئات الحكومية في إمارة دبي، في سبيل الاطلاع على أحدث التشريعات وأفضل الممارسات الدولية، التي من شأنها تطوير المنظومة القانونية والقضائية بما ينسجم مع المتغيرات المتسارعة على الساحتين الإقليمية والعالمية.

تمحور جدول أعمال الملتقى، الذي أقيم على مدى 4 أيام بالتعاون مع السفارة الفرنسية في أبوظبي، حول مناقشة الممارسات الفرنسية في هيئة النيابة والسياسة الجنائية والتحديات الناشئة أمام الادعاء العام على صعيد مكافحة الفساد، ومواجهة متغيرات الحداثة، لاسيّما تلك المتعلقة بالجرائم الإلكترونية التي باتت تمثل تهديداً عالمياً، يعيق المسيرة التنموية على المستويات كافة.

وتناولت الجلسات النقاشية أركان النظام القانوني الفرنسي وماهية دور المدعي العام، وأبرز التجارب الدولية الناجحة، التي تقدّم نموذجاً يُحتذى، لتعزيز البنية التحتية العدلية والتشريعية المحلية، بما يصب في خدمة مجتمع القانون في دولة الإمارات.

محاكم دبي تواصل الاحتفال باليوم الوطني لدولة الإمارات وفوز دبي باستضافة إكسبو 2020

واصلت محاكم دبي احتفالاتها بمناسبتين عزيزتين على قلوب أبناء الإمارات والمقيمين على أرضها، وهما اليوم الوطني الثاني والأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفوز دبي باستضافة معرض إكسبو 2020 الدولي.

وحرص سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي بالاحتفال مع المتعاملين الذين تواجدوا في محاكم دبي حيث قام بتوزيع الورود على جميع المراجعين وسلم كل واحد منهم وردة بيده تعبيراً عن الفرحة بهاتين المناسبتين.

كما حرص مدير عام محاكم دبي على تقديم التهنئة لجميع المغردين الذين يتواصلون مع محاكم دبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وذلك من خلال تسجيل فيديو خاص يحمل التهاني القلبية لقيادة دولة الإمارات وشعبها بمناسبة اليوم الوطني، وفوز دبي باستضافة إكسبو 2020.

وبمناسبة اليوم الوطني الثاني والأربعين لدولة الإمارات تم تكريم الموظفين المتميزين في خدمة العملاء في محاكم دبي وذلك في إطار خطة نادي محاكم دبي للاحتفال بهذه المناسبة الغالية، وتثمين دور موظفي خدمة العملاء وجهودهم في إبراز الصورة الحضارية لمحاكم دبي، إذ ينوي النادي تكريم عدد من الموظفين المتميزين في خدمة العملاء في كل إدارات محاكم دبي.

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي ووفد رفيع المستوى خلال مؤتمر تحقيق التميز.

تحت رعاية مكتوم بن محمد... انطلاق فعاليات مؤتمر «تحقيق التميز في إدارة المحاكم في ضوء التطور التكنولوجي والتحديات الاقتصادية العالمية»

تحت رعاية الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي، افتتحت فعاليات مؤتمر «تحقيق التميز في إدارة المحاكم في ضوء التطور التكنولوجي والتحديات الاقتصادية العالمية» ضمن مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني الذي تنظمه محاكم دبي، بتعاون مشترك بين محاكم مركز دبي المالي العالمي والمنظمة الدولية لإدارة المحاكم.

حيث تستمر جلسات أعمال المؤتمر على مدار يومين وسط حضور كلٍّ من ريتشارد فوستر الرئيس التنفيذي للمنظمة الدولية لإدارة المحاكم، وسعادة مايكل هوانج رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي، ونخبة واسعة من القضاة وقانونين ومسؤولي وزارات العدل ومديري المحاكم العليا والمحامين الاستشاريين والأكاديميين وممثلي الأنظمة القضائية من أكثر من 50 دولة من مختلف أنحاء العالم، الذي يؤكد أهمية تحقيق التميز في إدارة المحاكم في ضوء التطور التكنولوجي والتحديات الاقتصادية العالمية والقدرة التنافسية التي تمتاز بها إمارة دبي وتميز دورها الرائد على المستوى الإقليمي والعالمي في المجالات القانونية.

وقد ألقى كلمة الإفتتاح سعادة الدكتور أحمد سعيد بن

هزيم مدير عام محاكم دبي، توجه فيها بالشكر لسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بإمارة دبي، على رعايته المستمرة لمختلف الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها مبادرات مكتوم بن محمد آل مكتوم للتميز والفكر القانوني، ما هو إلا دليل على حرص سموه في تطبيق أفضل الممارسات الحديثة في إدارة المحاكم، وتبادل التجارب والممارسات الناجحة في مجالات القطاع القانوني.

وذكر بن هزيم أننا في محاكم دبي فخورون باختيار منظمة الاتحاد الدولي لإدارة المحاكم لمحاكم دبي لتكون الشريك

الاستراتيجي في هذا المؤتمر الأول للمنظمة في الشرق الأوسط، وذلك بعد ما تبين للمنظمة ما تتمتع به إمارة دبي بشكل خاص ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام من بنية تحتية قوية لتنظيم مثل هذه الأحداث، حيث تعد محاكم دبي من المؤسسات القضائية المتطورة قضائياً وإدارياً ونموذجاً يقتدى به في المنطقة وذلك بعد ما لمسناه من زيارات الوفود الخارجية لمحاكم دبي وإعجابها بنظام وخدمات محاكم دبي الإلكترونية.

وأضاف أن المؤتمر ينطلق من رؤية مستقبلية هادفة إلى تنمية وتعزيز الفكر القانوني في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة بشكل عام من خلال إعداد كوادر قضائية وقانونية متميزة علمياً وعملياً تتسم بالمهنية والكفاءة لتعزيز التميز القضائي ونشر الثقافة والوعي القانوني في المجتمع، وذلك من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في المجالات القضائية والأعمال القانونية.

9
10
11
12
COURT CHAMBERS

«متعة الحياة.. أن تعمل عملاً
لم يسبقك عليه أحد.. ولم يتوقعه آخرون»

محمد بن راشد آل مكتوم

الباب الثاني

الفصل 1

مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية في:

1. نتائج مؤشرات الأداء العامة للمحاكم الثلاث (المحاكم الابتدائية - محكمة الاستئناف - محكمة التمييز)
2. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالمحاكم الابتدائية
3. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة الاستئناف
4. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة التمييز
5. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالتنفيذ المدني
6. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة القضايا الجزائية
7. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالكاتب العدل
8. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالأحوال الشخصية
9. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمركز التسوية الودية النزاعات

نتائج مؤشرات الأداء العامة للمحاكم الثلاث

(المحاكم الابتدائية، محكمة الاستئناف، محكمة التمييز).

أ- إجمالي القضايا / المواد / الطلبات المسجلة بالمحاكم الثلاث.

توضح الإحصائيات العامة لمحاكم دبي إلى وجود زيادة بنسبة وقدرها 4% تقريباً في مجموع عدد القضايا المسجلة بالمحاكم الثلاث (الابتدائية، الاستئناف، والتمييز) في عام 2013 مقارنة بالعام السابق 2012، حيث تم تسجيل عدد 103847 (قضية / مادة / طلب) في عام 2013 مقارنة بـ 100342 (قضية / مادة / طلب) في عام 2012 وبلغت نسبة الارتفاع في القضايا المدنية في عام 2013 3%، و بلغت نسبة الارتفاع في عدد القضايا الجزائية المسجلة بمحاكم دبي 5%. ويوضح الرسم البياني التالي مقارنة القضايا والمواد والطلبات المسجلة خلال الأعوام السابقة من 2011 إلى 2013.

وبتفصيل الإحصائيات وتحليلها ومقارنتها على مستوى درجات التقاضي يتضح أن الارتفاع في عدد القضايا في المحاكم الثلاث المحكمة الابتدائية. محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز وذلك على النحو التالي:

أولاً: القضايا المدنية:

• **المحاكم الابتدائية:** تم تسجيل نسبة ارتفاع وقدرها 1% في عام 2013 مقارنة بعام 2012. أي بارتفاع عدد 481 (قضية / مادة / طلب)، حيث تم تسجيل عدد 44345 (قضية / مادة / طلب) في 2013 مقارنة بـ 43864 في 2012.

• **محكمة الاستئناف:** تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها 9% في عام 2013 مقارنة بعام 2012 أي بزيادة عدد 674 (قضية / مادة / طلب)، حيث تم تسجيل عدد 7854 (قضية / مادة / طلب) في 2013 مقارنة بـ 7180 في 2012.

• **محكمة التمييز:** تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها 13% في عام 2013 مقارنة بعام 2012 أي بزيادة عدد 224 قضية، حيث تم تسجيل عدد 2009 قضية في 2013 مقارنة بـ 1785 في 2012.

ثانياً القضايا الجزائية:

• **المحكمة الابتدائية:** تم تسجيل نسبة ارتفاع وقدرها 6% في عام 2013 مقارنة بعام 2012. أي بزيادة عدد 2251 قضية حيث تم تسجيل عدد 40067 قضية في 2013 مقارنة بـ 37816 في 2012.

• **محكمة الاستئناف:** تم تسجيل نسبة انخفاض وقدرها 2% في عام 2013 مقارنة بعام 2012 أي بانخفاض بلغ 192 قضية، حيث تم تسجيل عدد 8721 قضية في 2013 مقارنة بـ 8913 قضية في 2013.

• **محكمة التمييز:** تم تسجيل نسبة ارتفاع وقدرها 9% في عام 2013 مقارنة بعام 2013 أي بارتفاع عدد 67 قضية، حيث تم تسجيل عدد 851 قضية في 2013 مقارنة بـ 784 في 2012.

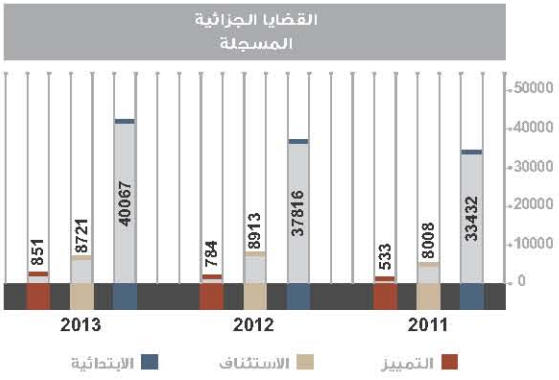

ب- اجمالي معدل الفصل في المحاكم الثلاث.

هناك ثبات في معدل الفصل العام لمحاكم دبي بلغ 96% وبالنزول إلى النوع الرئيسي للقضايا يتبين وجود ارتفاع في معدل فصل القضايا المدنية بلغ 6% و انخفاض في معدل فصل القضايا الجزائية بلغ 4%. جدير بالذكر أن الثبات في معدل الفصل خلال العام 2013 ترافق مع ارتفاع في عدد القضايا المسجلة بلغت 5% حيث تم تسجيل 77907 قضية في 2013 بينما تم تسجيل 73999 قضية في 2012. بالإضافة زيادة في عدد الأحكام بلغت 5% عن العام 2012 أي بزيادة عدد 3304 حكم حيث تم الفصل في 74524 قضية في 2013 بينما تم الفصل في 71220 قضية في 2012.

نتائج مؤشرات أداء المحكمة الابتدائية

أ- المحكمة الابتدائية (القضايا المدنية + القضايا الشرعية) [1]:

1. حجم العمل [2]:

يشير الرسم البياني في الصفحة (97) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ (26736) قضية في المحكمة الابتدائية عام 2013م، منها (7678) قضية (أي ما نسبته (29%) من حجم العمل) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة 2012م وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ 2013/1/1، بالإضافة إلى عدد (19058) قضية جديدة (أي ما نسبته 71%من حجم العمل) سُجلت خلال عام 2013م.

وبالمقارنة بين عامي 2012م و2013م، لوحظ ارتفاعا بعدد القضايا المسجلة في عام 2013م بنسبة (5%) حيث تم تسجيل عدد (19058) في عام 2013م بينما في عام 2012م تم تسجيل (18216) قضية.

بنهاية 2013م تم فصل (18753) قضية أي ما نسبته (70%) من حجم العمل، وترحيل (7077) قضية (متداولة) أي ما نسبته (27 %) إلى عام 2013م، وكان حجم القضايا المعلقة (906) قضية أي ما نسبته (3%) من إجمالي حجم العمل.

يوجد ارتفاع بنسبة وقدرها (13%) في متوسط عدد الأحكام في الشهر حيث سجل المتوسط (1563) حكم في الشهر في عام 2013م مقارنة (1382) حكم في الشهر في عام 2012م. إضافة الى ارتفاع في عدد القضايا المحكومة بنسبة وقدرها 13% في عام 2013 مقارنة ب 18216 قضية في عام 2012.

2. سرعة الفصل الشاملة [3]:

يوجد انخفاض في نسبة القضايا المحكومة التي تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر (57%) في 2013 من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر مقارنة بنسبة وقدرها 58% في عام 2012. حيث ارتفع عدد القضايا المحكومة خلال 3 أشهر من 9550 في عام 2012 إلى 10723 في عام 2013 بنسبة ارتفاع قدرها 12%، كما يمكن ملاحظة أن (18%) من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4إلى 6أشهر و (8%) تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7إلى 9أشهر و(6%) فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين 10إلى 12 شهر و(11%) فقط تم فصلها في مدة تزيد عن 12شهر.

(1) القضايا المدنية + الشرعية: هي القضايا التي يدور فيها النزاع حول حق من الحقوق التي ينظمها قانون المعاملات المدنية ولا تتصل بالمعاملات التجارية بطبيعتها أ المعاملات التجارية التي يكون طرفيها من التجار أو بالعلاقات العمالية أو بالأحوال الشخصية والتركات والوقف إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك كدعوى فض الشيوع في العقارات بقضايا الميراث او قضايا العاملين بالدولة ضد الحكومة. / هي القضايا المدنية ذات الطبيعة النزاعية وهي (المدنية الجزئية، المدنية الكلية، التجارية الجزئية، التجارية الكلية، العمالية الجزئية، العمالية الكلية والعقارية الجزئية والعقارية الكلية، أحوال نفس مسلمين، أحوال نفس غير مسلمين).

(2) حجم العمل: عبارة عن القضايا المرحلة من سنوات سابقة + القضايا المسجلة في عام 2013.

(3) سرعة الفصل الشاملة: هو مؤشر أداء يقيس الزمن المستغرق من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ صدور حكم قطعي بها في جميع القضايا المحكومة بغض النظر عن تاريخ تسجيلها.

3. معدل الفصل [4]:

بلغ معدل الفصل في عام 2013، 98 % مقارنة بـ 91% في عام 2012.

4. عمر القضايا المرحلة [5]:

القضايا المرحلة [6] في نهاية عام 2012م إلى عام 2013م يبلغ عددها 7077 قضية، ويبلغ عمر (76%) منها أقل من 365 يوماً أي إنها مسجلة في عام 2013م. وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها، كما أن (8%) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012م،كما تعود 16% من القضايا إلى ماقبل 2012بمجموع (1133) قضية.

5. معدل مدة الحكم [7]:

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحاكم الابتدائية في عام 2013 معدلاً وصل إلى 175 يوما مقارنة ب 177 يوما في عام 2012.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحاكم الابتدائية في عام 2013معدلاً منخفضاً حيث وصل إلى 144 يوما من تاريخ أول جلسة مقارنة ب 146 يوما من تاريخ أول جلسة في عام 2012.

(4) معدل الفصل: عبارة مؤشر أداء يقيس أجمالي القضايا المحكومة في عام 2013 / القضايا المسجلة %.

5- عمر القضايا المرحلة: هو مؤشر أداء يقيس الفترة الزمنية من تاريخ التسجيل إلى تاريخ طباعة التقرير للقضايا التي لم يصدر بها حكم، ويستخدم لمعرفة العمر الزمني للقضايا للتأكد من عدم وجود قضايا مسجلة لفترات طويلة لم تصدر بها أحكام

6- القضايا المرحلة: هي القضايا المتداولة ويعود تاريخ تسجيلها لسنوات سابقة، ولم يصدر بها حكم.

(7) يمثل هذا المؤشر معدل مدة فصل القضايا بالأيام والتي تم فصلها قطعيا خلال السنة المحددة. (ويتم احتسابه = مجموع الفترات من تاريخ التسجيل إلى تاريخ الحكم القطعي للقضايا التي فصلت قطعياً خلال السنة/مجموع القضايا المفصولة قطعياً خلال السنة.

6. معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [8]:

انخفض معدل زمن الانتظار انخفاضا إيجابيا إلى25 يوما في 2013، مقارنة بـ 30 يوما في 2012 مع تحقيق نسبة ارتفاع إيجابي في عدد القضايا المسندة بنسبة 5% في عام 2013 مقارنة بعام 2012.

المحكمة الابتدائية

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	15661	20	33
2012	18166	29	30
2013	19029	25	25

7. دقة الأحكام في المحاكم الابتدائية:

الأداء بصورة عامة خلال عام 2013 حقق ارتفاعاً إيجابياً وقدره (1%) بنسبة تأييد الأحكام مقارنة بالعام الماضي وبالنظر إلى نسبة التعديل في عام 2013 حققت نسبة ثابتة مقارنة بالعام السابق، بالنسبة إلى معدل الإلغاء يوجد انخفاض إيجابي بلغ (1%) عند مقارنة نتائج عام 2013 بالعام الماضي.

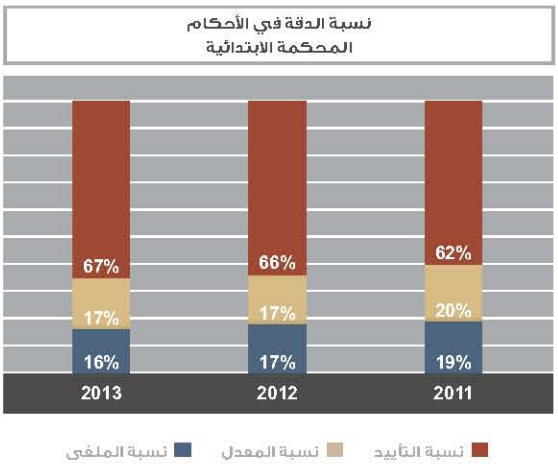

(8) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة.

حجم العمل في المحاكم الابتدائية السنوية 2013

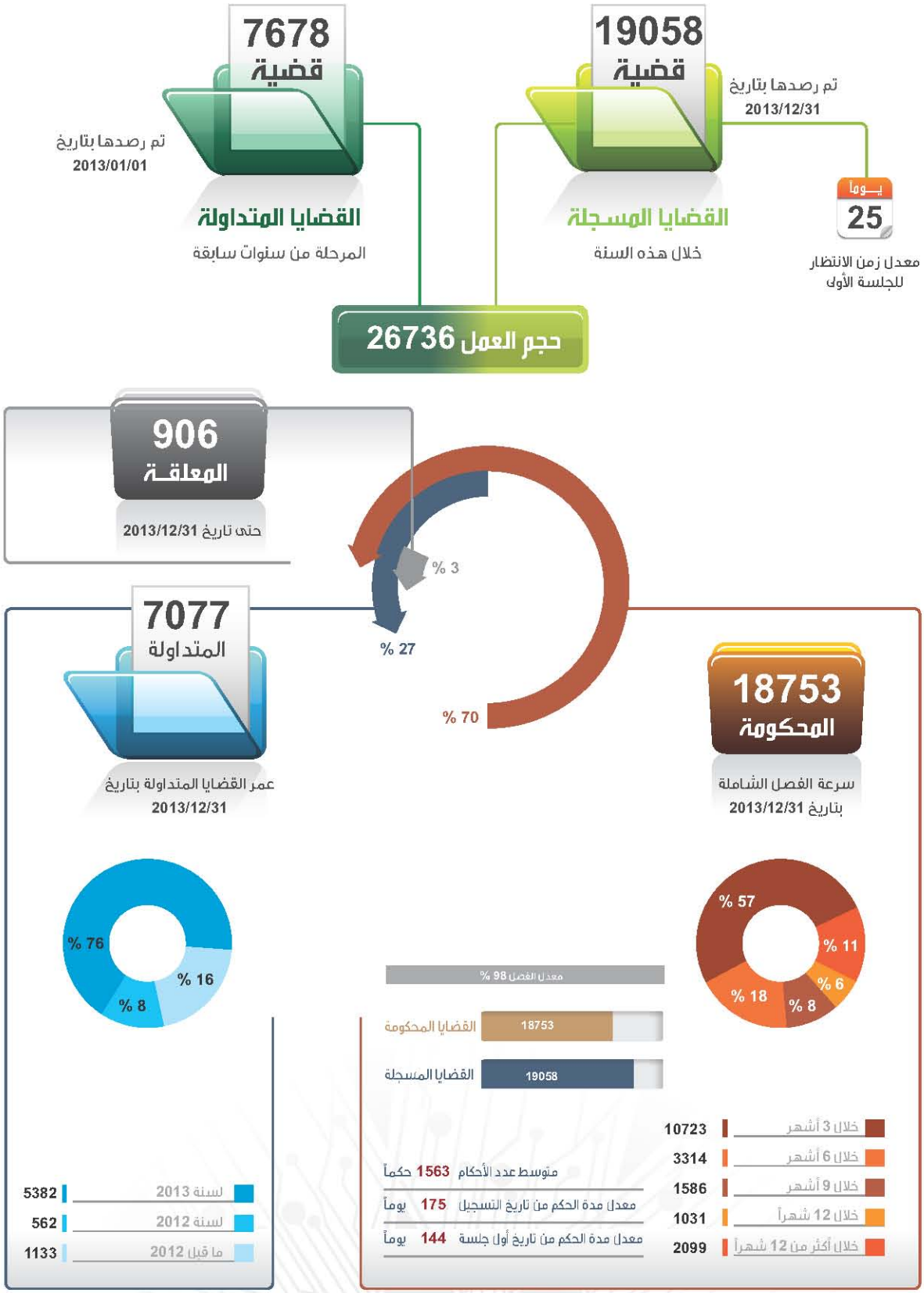

ب- المحكمة المدنية الابتدائية

I. القضايا المدنية الجزئية[9]:

1.1 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (100) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 1720 قضية في القضايا المدنية الجزئية عام 2013 منها 681 قضية مرحلة من سنوات سابقة أي ما نسبته 40% تعود لسنة 2012 وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ 2013/1/1، تضاف إليها 1039 قضية جديدة بما نسبته 60% سُجلت خلال عام 2013.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 لوحظ انخفاض بعدد القضايا المسجلة في عام 2013 بنسبة وقدرها 19% حيث تم تسجيل عدد 1278 قضية في عام 2012 بينما في عام 2013 فقد تم تسجيل 1039 قضية.

وبنهاية 2013 تم فصل 1273 قضية أي ما نسبته 74%، وترحيل 344 قضية (متداولة) أي ما نسبته 20 % وكان عدد القضايا المعلقة 103 قضايا أي ما نسبته 6% من إجمالي حجم العمل.

2.1 سرعة الفصل الشاملة:

63% من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3أشهر. كما يمكن ملاحظة أن 29% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4إلى 6أشهر. و5% تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7إلى 9أشهر، 1% تم فصلها في مدة تتراوح بين 10إلى 12 شهراً. و 2% فقط تم فصلها في مدة تزيد على 12 شهراً.

3.1 معدل الفصل:

تم تحقيق معدل الفصل 123%، حيث تم فصل 1273 قضية كنسبة من 1039 قضية مسجلة، وبالمقارنة بين عامي2012 و2013 سجل ارتفاع بنسبة 36% في عدد القضايا المحكومة في عام 2013 حيث تم فصل 1273 قضية في عام 2013 مقارنة بـ 934 قضية في عام 2012.

4.1 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ عمر 94 % (324 قضية) منها أقل عن 365 يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام 2013. وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها، كما أن 2% (8 قضايا) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012، وهناك نسبة قليلة 4% (12 قضية) يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل 2012.

(9) القضايا المدنية الجزئية: هي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم

5.1 معدل مدة الحكم:

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة المدنية في عام 2013 معدلا ايجابيا وصل إلى 127 يوما مقارنة بـ 152 يوماً في عام 2012.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة المدنية في عام 2013 معدلاً إيجابيا وصل إلى 92 يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب 120 يوما من تاريخ أول جلسة في عام 2012.

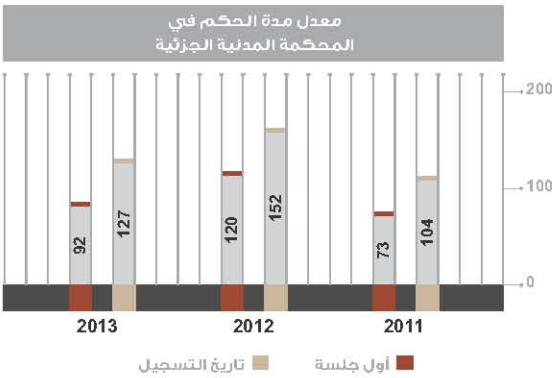

6.1 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [10]:

انخفض معدل زمن الانتظار انخفاضا ايجابيا وصل إلى 29 يوما في 2013 مقارنة بـ 34 يوما في عام 2012.

المحكمة المدنية الجزئية

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	1524	13	32
2012	1272	30	34
2013	1033	22	29

7.1 دقة الأحكام في القضايا المدنية الجزئية:

تم رصد انخفاض سلبي في نسبة التأييد بنسبه وقدرها 5% حيث سجلت 59% في عام 2013 (مقارنة بـ 64% في عام 2012). وبالنظر إلى نسبة التعديل في 2012 يلاحظ انحراف سلبي بنسبه وقدرها 3% حيث ارتفعت النسبة من 12% في عام 2012 إلى 15% في عام 2013. وبالنسبة إلى نسبة الملغي يوجد ارتفاع سلبي في المؤشر مقارنة بعام 2012م. حيث بلغت نسبة الملغي إلى26% (مقارنة 24% في عام 2012).

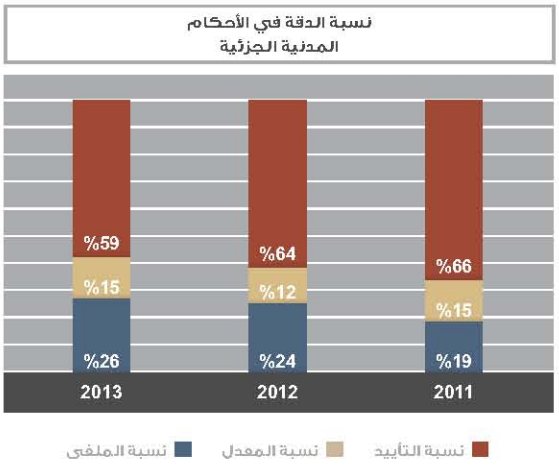

(10) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة

حجم العمل في المحكمة المدنية الجزئية 2013

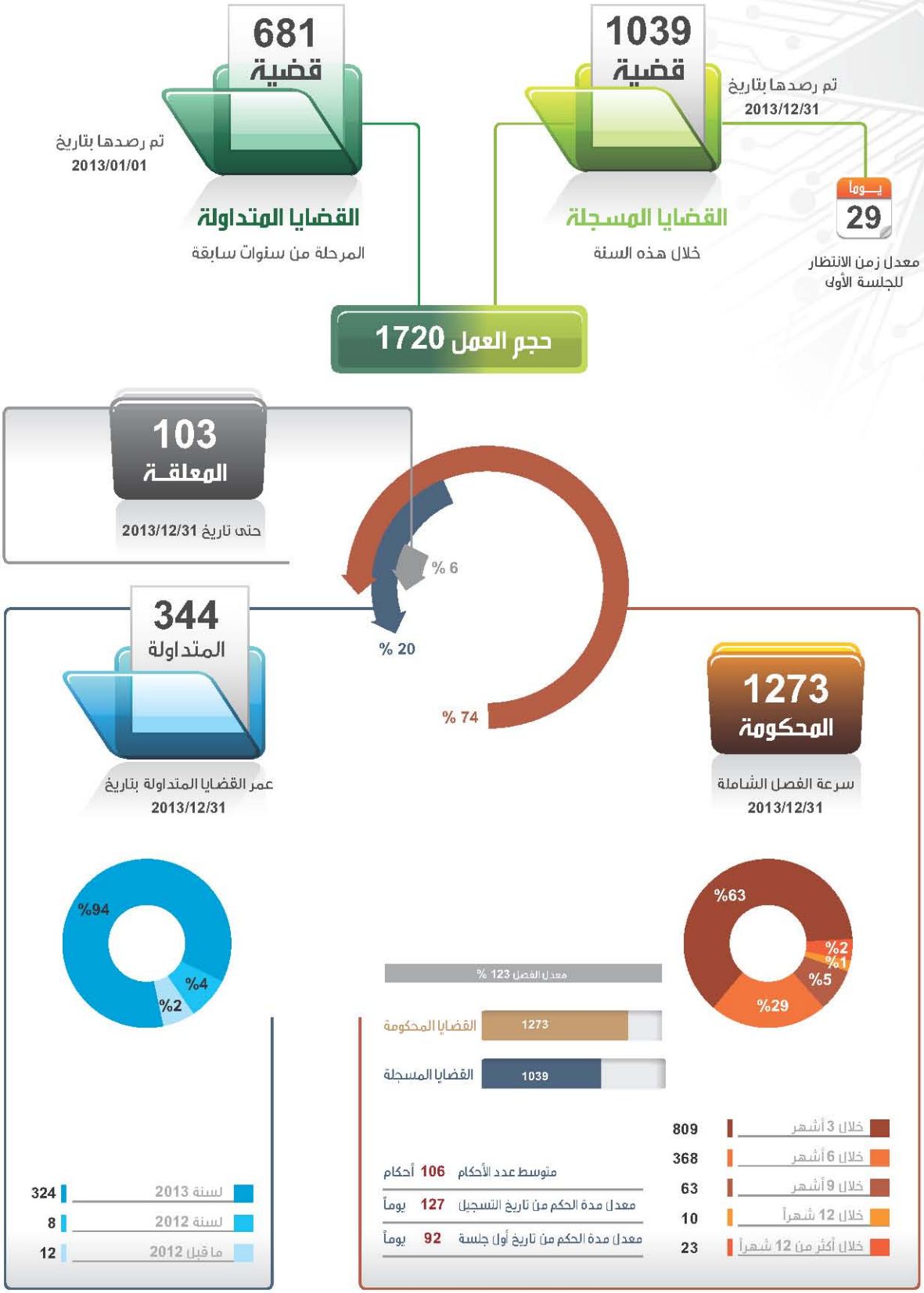

2. القضايا المدنية الكلية[11]:

1.2 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (103) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 1367 قضية في القضايا المدنية الكلية في عام 2013، منها 543 قضية (ما نسبته 40%) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة 2012 وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ 2013/1/1، بالإضافة إلى عدد 824 قضية جديدة (ما نسبته 60%) سُجلت خلال عام 2013.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 لوحظ انخفاض بنسبة وقدرها 8% بعدد القضايا المسجلة في عام 2013 حيث تم تسجيل عدد 824 قضية في عام 2013 بينما في عام 2012 فقد تم تسجيل 893 قضية.

وبنهاية 2013 تم فصل 955 قضية أي ما نسبته 70%. وترحيل 441 قضية (متداولة) أي ما نسبته 30%، إلى عام 2014 من إجمالي حجم العمل.

2.2 سرعة الفصل الشاملة:

(39%) نسبة القضايا المحكومة التي تم فصلها خلال مدة لاتتجاوز 3 أشهر في 2013، كما يمكن ملاحظة أن 23% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4 إلى 6 أشهر. و12% تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7 إلى 9 أشهر، و8% تم فصلها في مدة تتراوح بين 10 إلى 12 شهراً. و 18% تم فصلها في مدة تزيد عن 12 شهراً.

3.2 معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل 116% في عام 2013 حيث تم فصل 955 قضية كنسبة من 824 قضية مسجلة، مقارنة بـ 134% في عام 2012.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 سُجل انخفاض بنسبة وقدرها 20% في عدد القضايا المحكومة في عام 2013. حيث تم فصل 955 قضية مقارنة بـ 1193 قضية في عام 2013. وانخفض متوسط عدد الأحكام في الشهر بنسبة وقدرها (19%).

4.2 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ عمر 77% منها أقل عن 365 يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام 2013 (341 قضية). وهي نسبة جيده تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس ملحوظ بها، كما أن 9% من القضايا المرحلة (40 قضيه) يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012، ونسبة 14% يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل 2012م (60 قضية).

(11) القضايا المدنية الكلية: هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم، أو القضايا المدنية غير محددة القيمة.

5.2 معدل مدة الحكم:

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة المدنية الكلية في عام 2013 معدلا ايجابيا وصل إلى 241 يوما مقارنة ب 278 يوما في عام 2012.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة المدنية الكلية في عام 2013 معدلاً إيجابياً وصل إلى 212 يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ 245 يوماً من تاريخ أول جلسة في عام 2012.

6.2 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [12]:

انخفض معدل زمن الانتظار في المحكمة المدنية الكلية انخفاضاً إيجابياً يصل إلى 26 يوماً في 2013.مقارنة بـ 28 في 2012.

المحكمة المدنية الكلية

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	1174	14	36
2012	890	30	28
2013	824	25	26

(12) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

7.2 دقة الأحكام في القضايا المدنية الكلية:

يلاحظ انخفاض في نسبة تأييد الأحكام المدنية الكلية بنسبة 1% في عام 2013 مقارنة بعام 2012. وانخفاض سلبي بمقدار 3% في نسبة المعدل في عام 2013 مقارنة بعام 2012. بالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح انخفاض إيجابياً بنسبة وقدرها 1% في عام 2013 مقارنة بعام 2012.

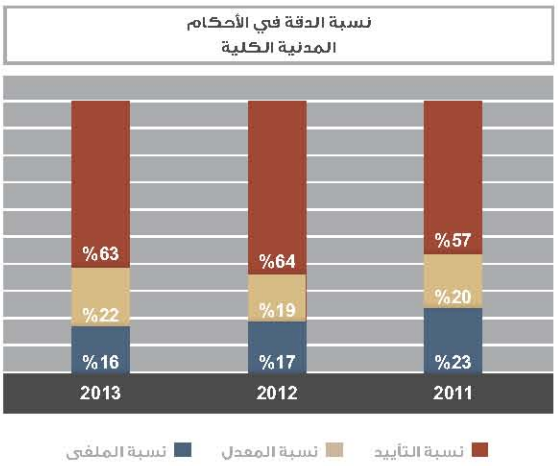

حجم العمل في المحكمة المدنية الكلية 2013

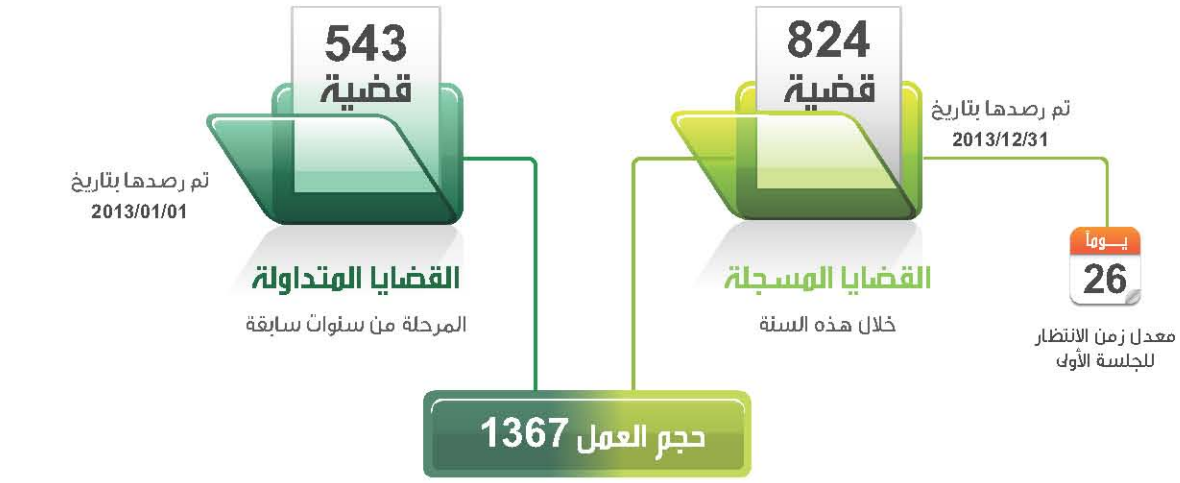

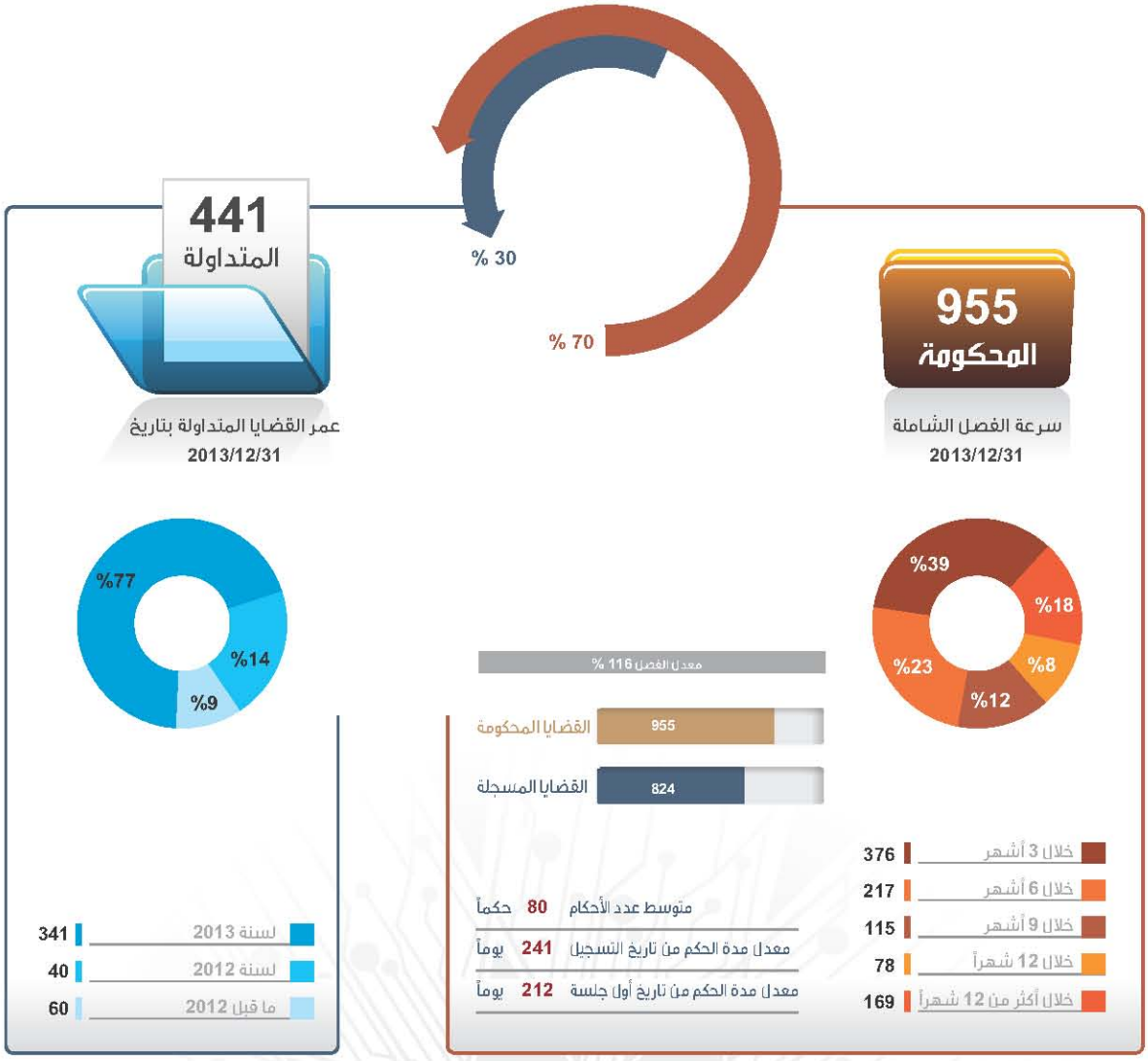

ج- المحكمة التجارية الابتدائية

1. القضايا التجارية الجزئية[13]:

1.1 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (106) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 1617 قضية في القضايا التجارية الجزئية عام 2013، منها 512 قضية (أي ما نسبته 32%) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة 2012 وما قبلها، حيث تم رصدها بتاريخ 2013/1/1، بالإضافة إلى عدد 1105 قضية (ما نسبته 68%) جديدة سُجلت خلال عام 2013.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام 2013 قُدر بنسبة 29% حيث تم تسجيل عدد 1105 قضايا في عام 2013 بينما في عام 2012 فقد تم تسجيل 856 قضية بفارق وقدره 249 قضية.

وبنهاية 2013 تم فصل 970 قضية، أي ما نسبته 60% (مقارنة بـ 60% في 2012)، وترحيل 550 قضية (متداولة) أي ما نسبته 34% إلى عام 2014 وكان عدد القضايا المعلقة 97 قضية، أي ما نسبته 6% من إجمالي حجم العمل.

2.1 سرعة الفصل الشاملة:

27% من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر. كما يمكن ملاحظة أن 38% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4 إلى 6 أشهر. 15% تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7 إلى 9 أشهر، و9% فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين 10 إلى 12 شهراً. و11% فقط تم فصلها في مدة تزيد على 12 شهراً.

3.1 معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل 88% في عام 2013 (مقارنة بـ 106% في 2012) حيث تم فصل 970 قضية كنسبة من 1105 قضايا مسجلة في2013، الانخفاض في هذا المعدل يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع في عدد القضايا المسجلة بنسبة وقدرها 29 % في عام 2013 مقارنة بالعام الماضي.

4.1 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ عمر 92% منها أقل عن 365 يوماً من تاريخ تسجيلها، أي أنها مسجلة في عام 2013. وهذه النسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها. كما أن 3% من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012, وهناك 27 قضية بنسبة 5% فقط يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل 2012. وخلاصة الأداء في هذا المقياس تشير إلى إيجابية الأداء.

(13) القضايا التجارية الجزئية: هي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم.

5.1 معدل مدة الحكم:

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة التجارية في القضايا التجارية الجزئية معدلاً إيجابياً وصل الى 211 يوماً في عام 2013 مقارنة بـ 232 يوماً في عام 2012.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة التجارية في القضايا التجارية الجزئية معدلاً إيجابياً وصل إلى 180 يوماً في عام 2013 من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ 200 يوم من في عام 2012.

6.1 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى[14]:

حقق مؤشر معدل زمن الانتظار وصل إلى 30 يوماً في 2013 مقارنة بـ (29) يوماً في 2012. ويرجع سبب الانخفاض الى زيادة عدد القضايا المسندة في عام 2013 بنسبة وقدرها 30%مقارنة بعام 2012.

المحكمة التجارية الجزئية

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	1147	14	34
2012	847	31	29
2013	1102	23	30

7.1 دقة الأحكام في القضايا التجارية الجزئية:

سجلت المحكمة التجارية الجزئية ارتفاعاً إيجابياً في نسبة تأييد الأحكام التجارية الجزئية في عام 2013 مقارنة بعام 2012 حيث سجلت نسبة 89% تأييد في عام 2013 مقابل 78% في عام 2012 وبالنظر إلى نسبة التعديل يلاحظ ارتفاع سلبي بنسبه 3% في عام 2013 مقارنة بعام 2012. وبالنسبة إلى معدل الإلغاء فقد سجل إنخفاض إيجابي بمقدار14% في عام 2013 مقارنة بالعام السابق.

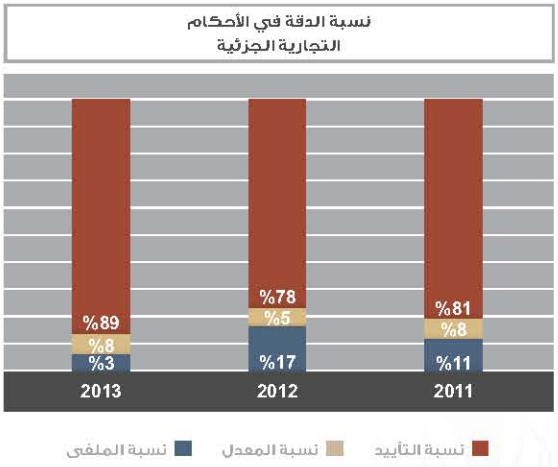

(14) معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

حجم العمل في المحكمة التجارية الجزئية 2013

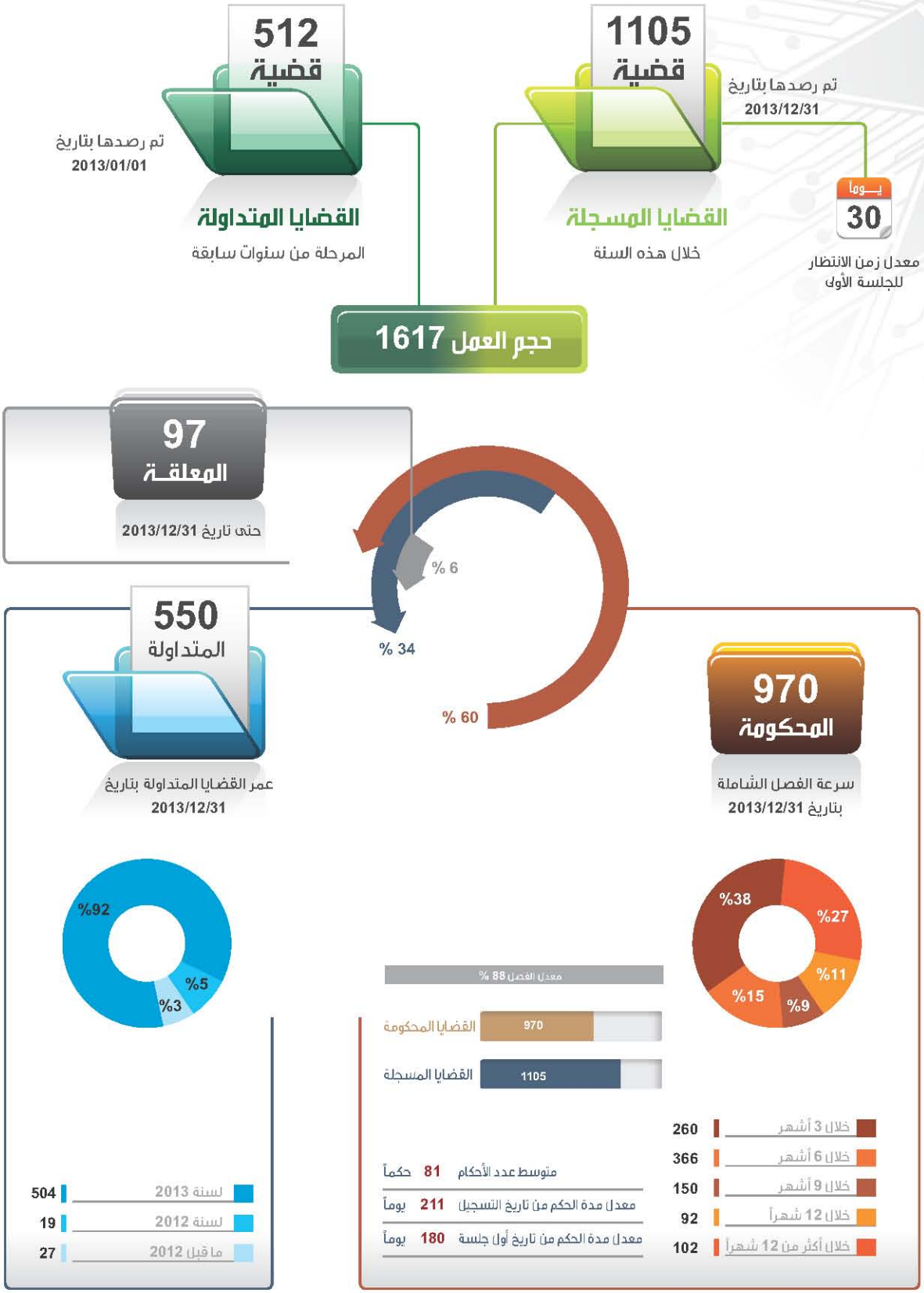

2. القضايا التجارية الكلية[15]:

1.2 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (109) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 4266 قضية في القضايا التجارية الكلية عام 2013، منها 2042 قضية (ما نسبته 48%) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة 2012 وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ 2013/1/1، بالإضافة إلى عدد 2224 قضية (ما نسبته 52%) جديدة سُجلت خلال عام 2013.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام 2013 قُدر بنسبة 13% حيث تم تسجيل عدد 2224 قضية في عام 2013 بينما في عام 2012 فقد تم تسجيل 1972 قضية.

وبنهاية 2013 تم فصل 2597 قضية(مقارنة بـ 2210 في 2012) أي ما نسبته 60%، وترحيل 1732 قضية (متداولة) أي ما نسبته 40 % من إجمالي حجم العمل.

2.2 سرعة الفصل الشاملة:

16%من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر. كما يمكن ملاحظة أن 22% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4 إلى 6 أشهر. 16% تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7 إلى 9 أشهر، و14 % تم فصلها في مدة تتراوح بين 10 إلى 12 شهراً. و32% تم فصلها في مدة تزيد على 12 شهراً.

3.2 معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل 117% في عام 2013 (مقارنة بـ 112% في 2012)، حيث تم فصل 2597 قضية مقابل2210 قضية مسجلة في 2013. وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 سُجل ارتفاع بنسبة وقدرها 18% في عدد القضايا المحكومة في عام 2013 حيث تم فصل 2597 قضية مقارنة بـ 2210 قضية في عام 2012. ويعتبر متوسط عدد الأحكام في الشهر متوسطاً إيجابياً حيث ارتفع من 184 حكماً في 2012 إلى 216 حكماً في عام 2013م.

4.2 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ عمر 76% منها أقل عن 365 يوماً من تاريخ تسجيلها، أي أنها مسجله في عام 2013. وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها، كما أن 9 % من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012، وهناك نسبة قليلة نسبياً 15% يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل 2012م.

(15) القضايا التجارية الكلية:
هي القضايا التي يدور فيها النزاع حول حق من الحقوق التي ينظمها قانون المعاملات التجارية التي يكون طرفاها من التجار أو بحكم المزاولة على سبيل الاحتراف أو المترتبة جراء التصرفات والمعاملات التجارية ولا تتصل بالعلاقات العمالية أو بالأحوال الشخصية والتركات والوقف إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك./ هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.

5.2 معدل مدة الحكم:

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة التجارية الكلية معدلاً إيجابياً في عام 2013 وصل إلى 341 يوماً مقارنة بـ 398 يوماً في عام 2012.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة التجارية الكلية انخفاضاً إيجابياً في عام 2013 وصل إلى 306 يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ 356 يوماً من تاريخ أول جلسة في عام 2012.

6.2 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى[16]:

انخفض المعدل انخفاضاً إيجابياً وصل إلى 27 يوماً في 2013 مقارنة بـ 29 في عام 2012.

7.2 دقة الأحكام في القضايا التجارية الكلية:

دقة الأحكام في القضايا التجارية الكلية تؤشر إلى ارتفاع ايجابي في نسبة التأييد في 2013 بنسبة 4%، وانخفاض ايجابي بنسبة التعديل بمقدار 3% مع انخفاض ايجابي في معدل الإلغاء بمقدار 1% مقارنة بعام 2012.

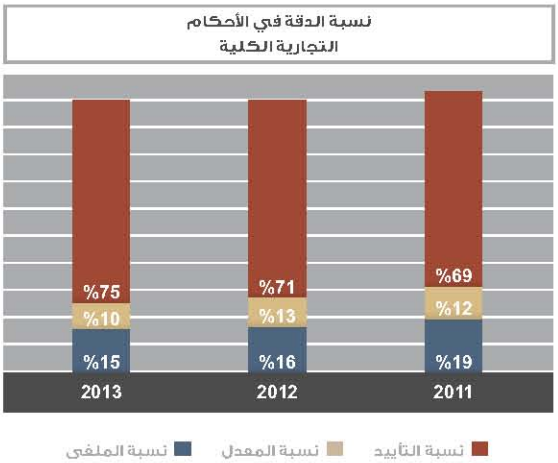

المحكمة التجارية الكلية

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	2242	18	49
2012	1962	47	29
2013	2227	29	27

(16) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

حجم العمل في المحكمة التجارية الكلية 2013

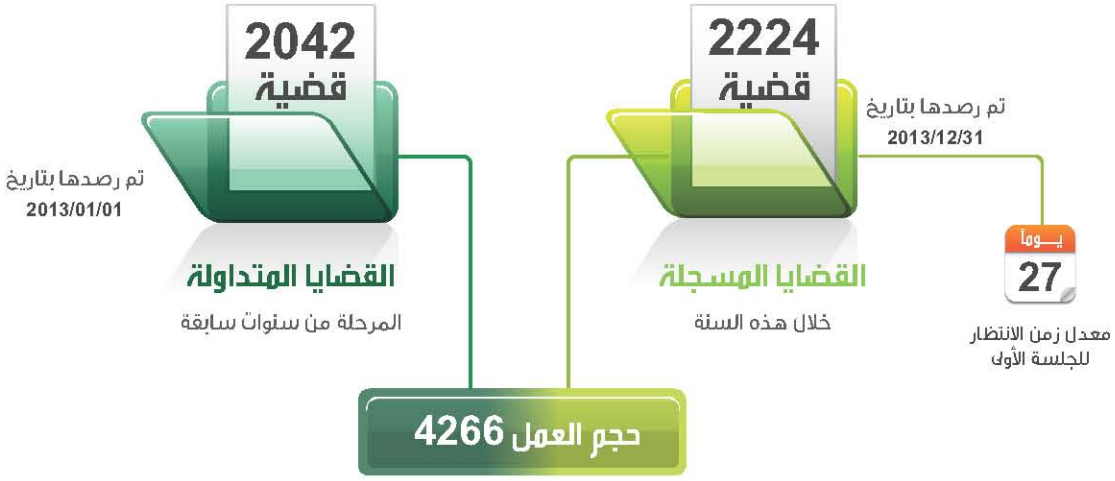

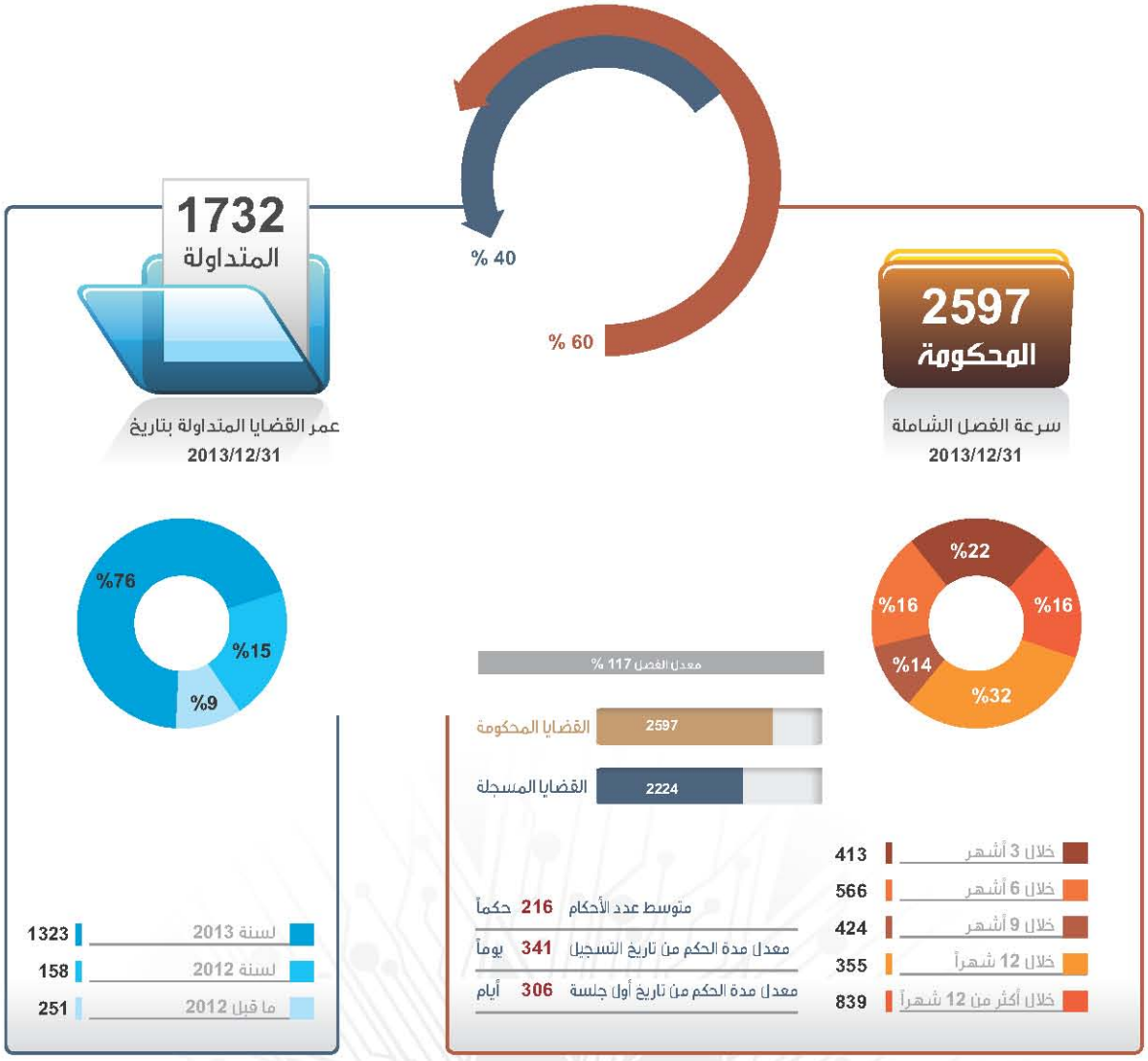

د- المحكمة العمالية الابتدائية

1. القضايا العمالية الجزئية[17]:

1.1 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (112) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 6133 قضية في المحكمة العمالية الجزئية عام 2013, منها 893 قضية (ما نسبته 15%) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة 2012 حيث تم رصدها بتاريخ 2013/1/1، بالإضافة إلى عدد 5240 قضية (ما نسبته 85%) جديدة سُجلت خلال عام 2013.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام 2013 بنسبة 0.3% حيث تم تسجيل عدد 5240 في عام 2013 بينما في عام 2012 فقد تم تسجيل 5225 قضية عمالية جزئية.

وبنهاية 2013 تم فصل 4588 قضية (مقارنة بـ 4957 قضية في 2012)، أي ما نسبته 75%، وترحيل 1064 قضية (متداولة) أي ما نسبته 17%، وكان حجم القضايا المعلقة 481 قضية، أي ما نسبته 8% من إجمالي حجم العمل.

2.1 سرعة الفصل الشاملة:

92% من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر. كما يمكن ملاحظة أن 7% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4 إلى 6 أشهر، و1% فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7 إلى 9 أشهر.

3.1 معدل الفصل:

يلاحظ أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد وصل إلى نسبة 88 % حيث تم فصل 4588 قضية من 5240 قضية مسجلة في 2013.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 نلاحظ انخفاض بعدد القضايا المحكومة وصل إلى نسبة وقدرها 7% في عام 2013 حيث تم فصل 4588 قضية مقارنة بـ 4957 قضية في عام 2012 أي بانخفاض وقدره 369 قضية.

4.1 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ عمر سنة 1061 قضية مسجله في عام 2013. أي ان كل القضايا المرحلة تقريبا هي قضايا حديثة. و قضية واحدة فقط يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012 وقضيتان يعود تاريخها الى ما قبل عام 2012.

(17) القضايا العمالية الجزئية: الدعاوى التي يرفعها العمال ضد جهات العمل في القطاع الخاص لحماية الحقوق الناتجة عن الرابطة العمالية بموجب عقود العمل التي ترعاها الوزارة المختصة. / وهي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.

5.1 معدل مدة الحكم:

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة العمالية الجزئية في عام 2013 معدلاً وصل إلى 65 يوماً مقارنة بـ 61 يوماً في عام 2012.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة العمالية الجزئية في عام 2013 معدلاً وصل إلى 45 يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ 40 يوماً من تاريخ أول جلسة في عام 2012.

6.1 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [18]:

تم تحقيق ثبات في معدل زمن انتظار بلغ 20 يوماً في عام 2013 مقارنة بعام 2012.

المحكمة العمالية الجزئية

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	5425	8	27
2012	5219	22	20
2013	5241	18	20

(18) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

7.1 دقة الأحكام في القضايا العمالية الجزئية:

يلاحظ ارتفاع إيجابي بمقدار 5% في نسبة التأييد في الأحكام العمالية بالمحكمة الابتدائية في عام 2013 مقارنة بعام 2012. وبالنظر إلى نسبة التعديل يلاحظ ارتفاع بسيط بمقدار 1% مقارنة بعام 2012. وبالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح انخفاض إيجابي وقدره 5% في عام 2013.

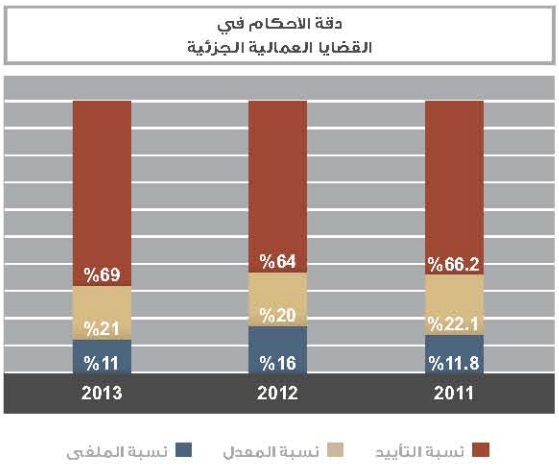

حجم العمل في القضايا العمالية الجزئية 2013

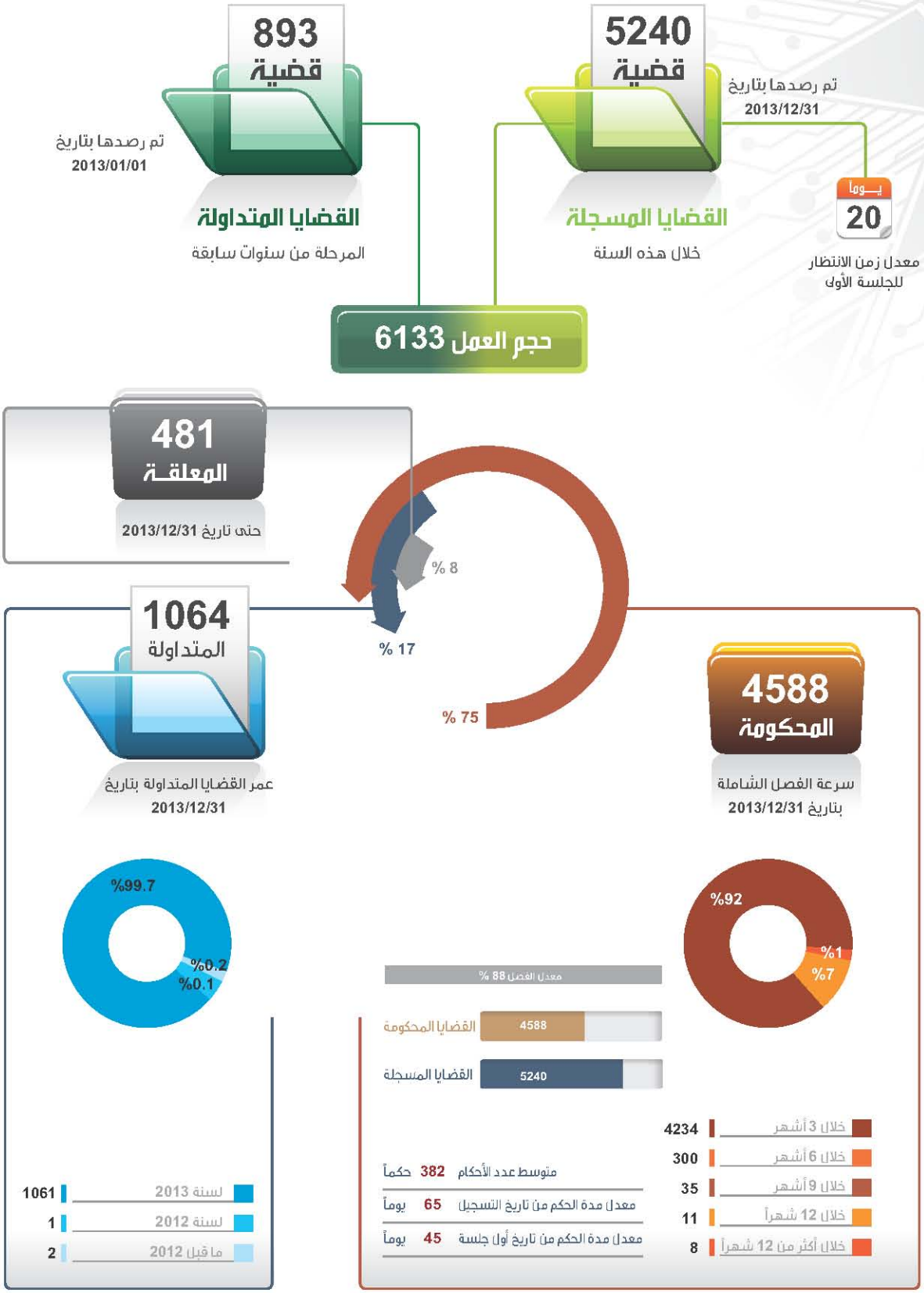

2. القضايا العمالية الكلية[19]:

1.2 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (115) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 1496 قضية في المحكمة العمالية الكلية عام 2013، منها 336 قضية، أي ما نسبته 23% مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة 2012 وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ 2013/1/1، بالإضافة إلى عدد 1160 قضية (أي ما نسبته 77%) جديدة سُجلت خلال عام 2013. وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 لوحظ انخفاض بعدد القضايا المسجلة في عام 2013 بنسبة 4% حيث تم تسجيل عدد 1160 في عام 2013 بينما في عام 2012 فقد تم تسجيل 1204 قضية عمالية كلية.

وبنهاية 2013 تم فصل 1170 قضية أي ما نسبته 79% (مقارنة بـ 1173 قضية في 2012)، وترحيل 245 قضية متداولة أي ما نسبته 16% إلى عام 2014 وكان حجم القضايا المعلقة 81 قضية أي ما نسبته 5% من إجمالي حجم العمل.

2.2 سرعة الفصل الشاملة:

إن نسبة القضايا المحكومة التي تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر قد سجلت نسبة وقدرها 70%. كما يمكن ملاحظة أن 16% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4 إلى 6 أشهر، 8% تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7 إلى 9 أشهر، 3% فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين 10 إلى 12 شهراً، و3% فقط تم فصلها في مدة تزيد على 12 شهراً.

3.2 معدل الفصل:

إن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد حقق نسبة وصلت إلى 101% (مقارنة بـ 97% في عام 2012) حيث تم فصل 1170 قضية كنسبة من 1160 قضايا مسجلة في 2013.

4.2 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ عمر 96% منها أقل عن 365 يوماً من تاريخ تسجيلها، أي أنها مسجلة في عام 2013 وهذه النسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها، كما أن 2% (عدد 4 قضايا) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012، ويلاحظ انه يوجد 4 قضايا مرحلة لما قبل 2012.

5.2 معدل مدة الحكم:

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة العمالية الكلية في عام 2013 معدلاً إيجابياً حيث وصل إلى 119 يوماً مقارنة بـ 121 يوماً في عام 2012.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة العمالية الكلية في عام 2013 معدلاً وصل إلى 97 يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ 95 يوماً من تاريخ أول جلسة في عام 2012.

(19) القضايا العمالية الكلية: هي القضايا التي تجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.

6.2 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [20]:

هناك انخفاض إيجابي في زمن الانتظار بنسبة 12% حيث بلغ 21 يوماً في عام 2013 مقارنة بـ 33 يوماً في عام 2012.

المحكمة العمالية الكلية

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	1022	8	33
2012	1204	30	33
2013	1161	18	21

7.2 دقة الأحكام في القضايا العمالية الكلية:

يلاحظ ارتفاع إيجابي بمقدار 1% في نسبة التأييد في الأحكام العمالية الكلية بالمحكمة الابتدائية في عام 2013 مقارنة بعام 2012 وهناك ثبات في نسبة التعديل مقارنة بعام 2013 حيث بلغت 24%. وبالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح انخفاض إيجابي وقدره 1% في عام 2013.

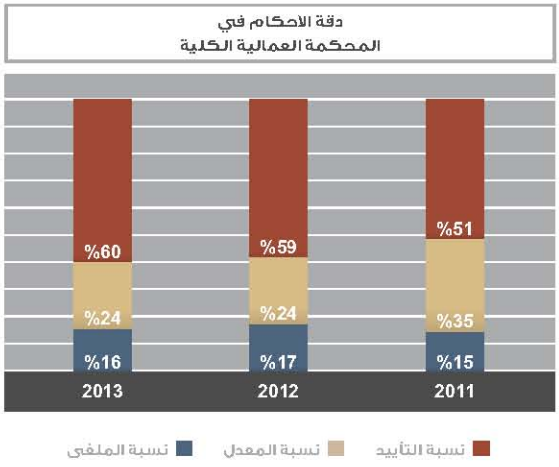

8.2 التسويات والصلح في القضايا العمالية:

يشير الرسم البياني التالي إلى أن تجربة تطبيق قاضي التحضير قد حققت نتائج في عام 2013 وصلت الى 1613 قضية، أي ما نسبته 28% من إجمالي القضايا المحكومة والتي تعتبر السنة الخامسة للتطبيق مقارنة بالسابق 2012 حيث تم تسوية (2047) دعوى عمالية في حين أنه في عام 2013 تم التسوية في (1613) دعوى فقط.

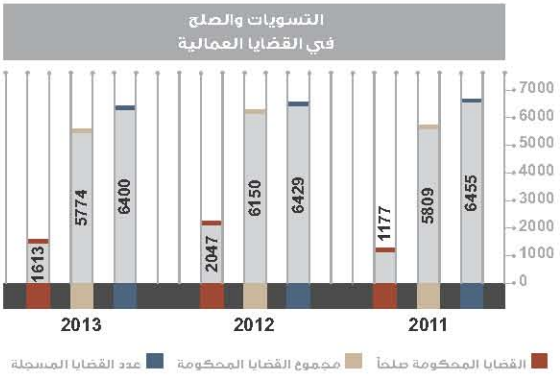

(20) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

حجم العمل في القضايا العمالية الكلية 2013

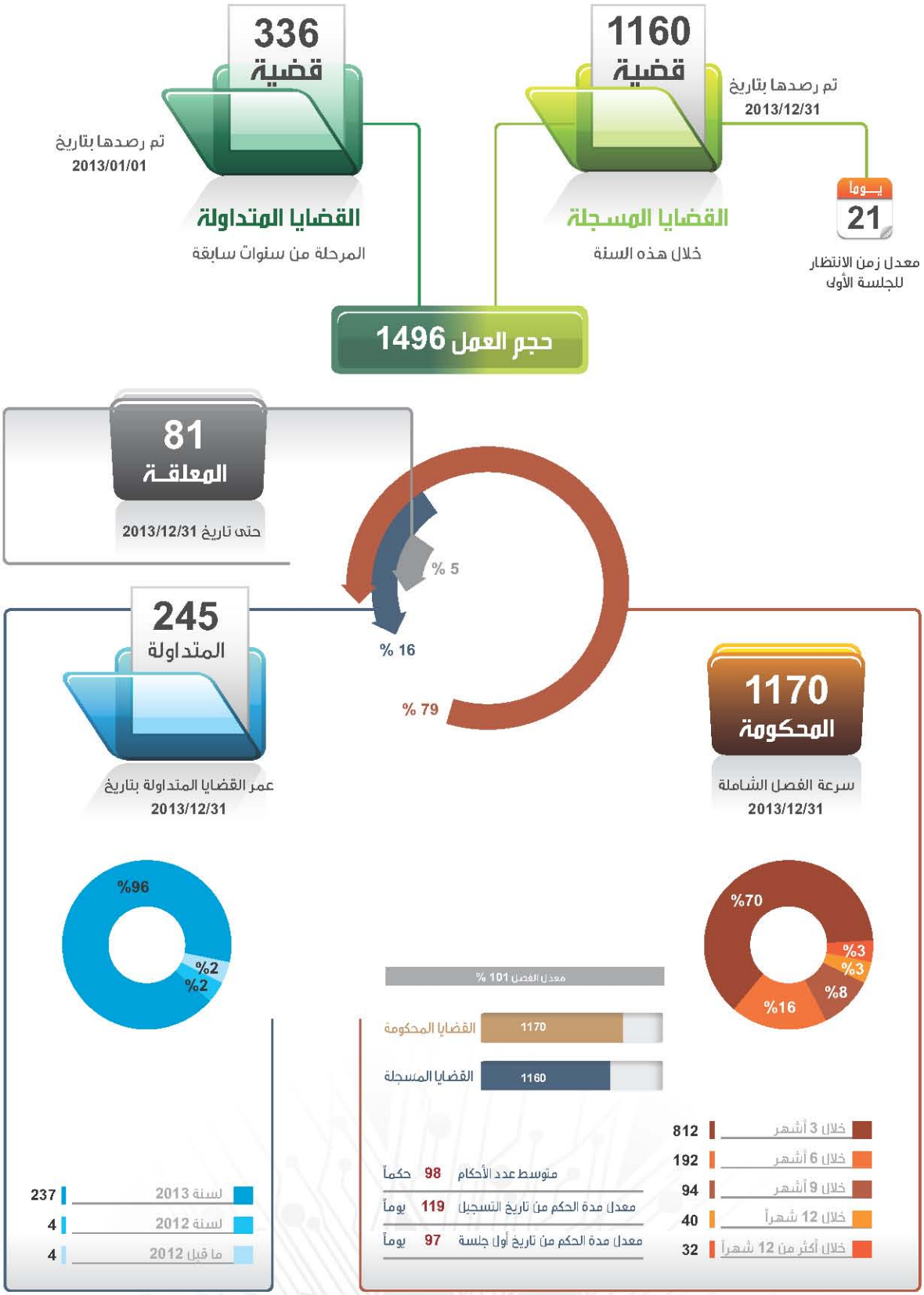

هـ- المحكمة العقارية الابتدائية

1. القضايا العقارية الجزئية[21]:

1.1 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (118) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 49 قضية في المحكمة العقارية الجزئية عام 2013. وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام 2013 بنسبة 17% حيث تم تسجيل عدد (27) قضية في عام 2013 بينما في عام 2012 فقد تم تسجيل (23) قضية. وبنهاية 2013 تم فصل 33 قضية، أي ما نسبته 65%، وترحيل 19 قضية متداولة، أي ما نسبته 35% إلى عام 2014.

2.1 سرعة الفصل الشاملة:

24% من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر، حيث تم فصل 8 قضايا من إجمالي القضايا المحكومة البالغة 33 قضية خلال 3 أشهر، وهناك 12 قضية فصلت خلال 4 - 6 أشهر والتي تمثل نسبة وقدرها 37% وهناك 4 قضايا حكمت خلال 7 - 9 أشهر وتمثل نسبة 12%. و12% تم فصلها في مدة تتراوح مابين 10 إلى 12 شهراً، كما أن عدد القضايا التي تم فصلها خلال 12 شهراً فأكثر بلغت 5 قضايا بنسبة 15%.

مجموع القضايا المحكومة هو مجموع عدد القضايا التي صدر بها حكم قطعي واحد على الأقل.

3.1 معدل الفصل:

يلاحظ ارتفاع ملحوظ بمعدل الفصل في القضايا المحكومة قد وصل إلى نسبة 122% (مقارنة 57% في عام 2012) حيث تم فصل 33 قضية كنسبة من القضايا المسجلة 27 في 2013.

4.1 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ 47% منها أقل من 365 يوماً من تاريخ تسجيلها، أي أنها مسجلة في عام 2013, وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة لا يوجد تكدس بها, كما أنه يوجد قضايا مرحلة وعددها 4 قضايا يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012. أي بنسبة 21% ويوجد 6 قضايا يعود تاريخها إلى ما قبل 2012 أي بنسبة 32%.

(21) القضايا العقارية الجزئية:
وهي القضايا التي تتعلق بالمنازعات والخصومات المترتبة والناتجة عن المعاملات والعقود الماسة والمتصلة بحقوق الملكية وأية حقوق عينية أو تابعة تتعلق بالعقار وتستثنى من ذلك الروابط الإيجارية. / هي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم.

5.1 معدل مدة الحكم:

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة العقارية الجزئية معدلاً إيجابياً في عام 2013 وصل إلى 224 يوماً مقارنة بـ 302 يوماً في عام 2012.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة العقارية الجزئية في عام 2013 معدلاً إيجابياً وصل الى 188 يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ 269 يوماً من تاريخ أول جلسة في عام 2012.

6.1 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [22]:

ارتفع معدل زمن الانتظار في 2013 الى 38 يوماً مقارنة بـ 32 يوماً في عام 2012 نظراً لارتفاع عدد القضايا المسندة.

المحكمة العقارية الجزئية

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	16	13	33
2012	22	30	32
2013	26	18	38

7.1 دقة الأحكام في القضايا العقارية (الجزئية):

يلاحظ ارتفاع إيجابي بمقدار 33% في نسبة التأييد في الأحكام العقارية بالمحكمة الابتدائية في عام 2013 مقارنة بعام 2012. وبالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح انخفاض إيجابي حيث بلغت النسبة 67% في عام 2013.

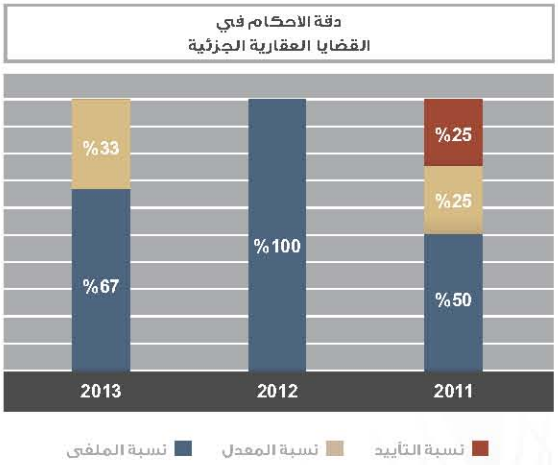

(22) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

حجم العمل في القضايا العقارية الجزئية 2013

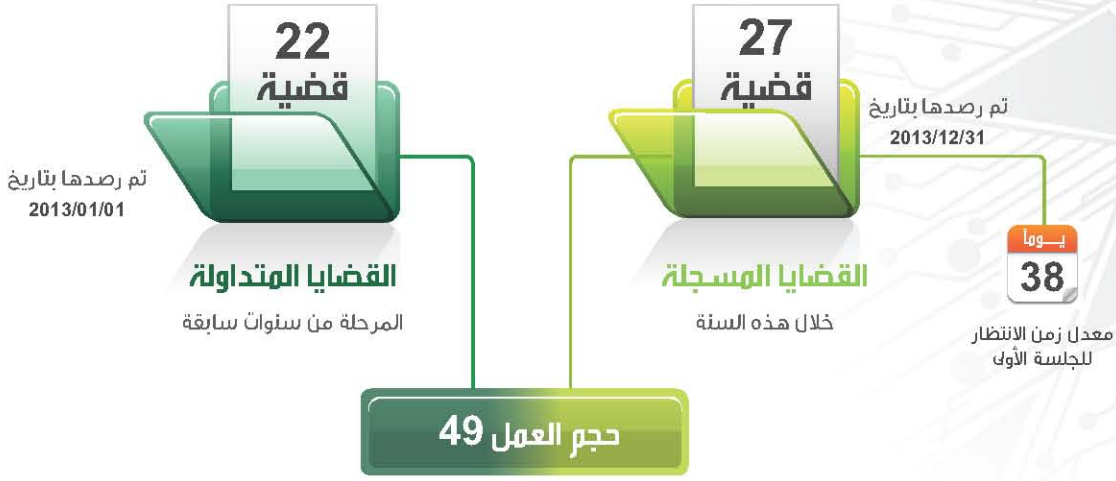

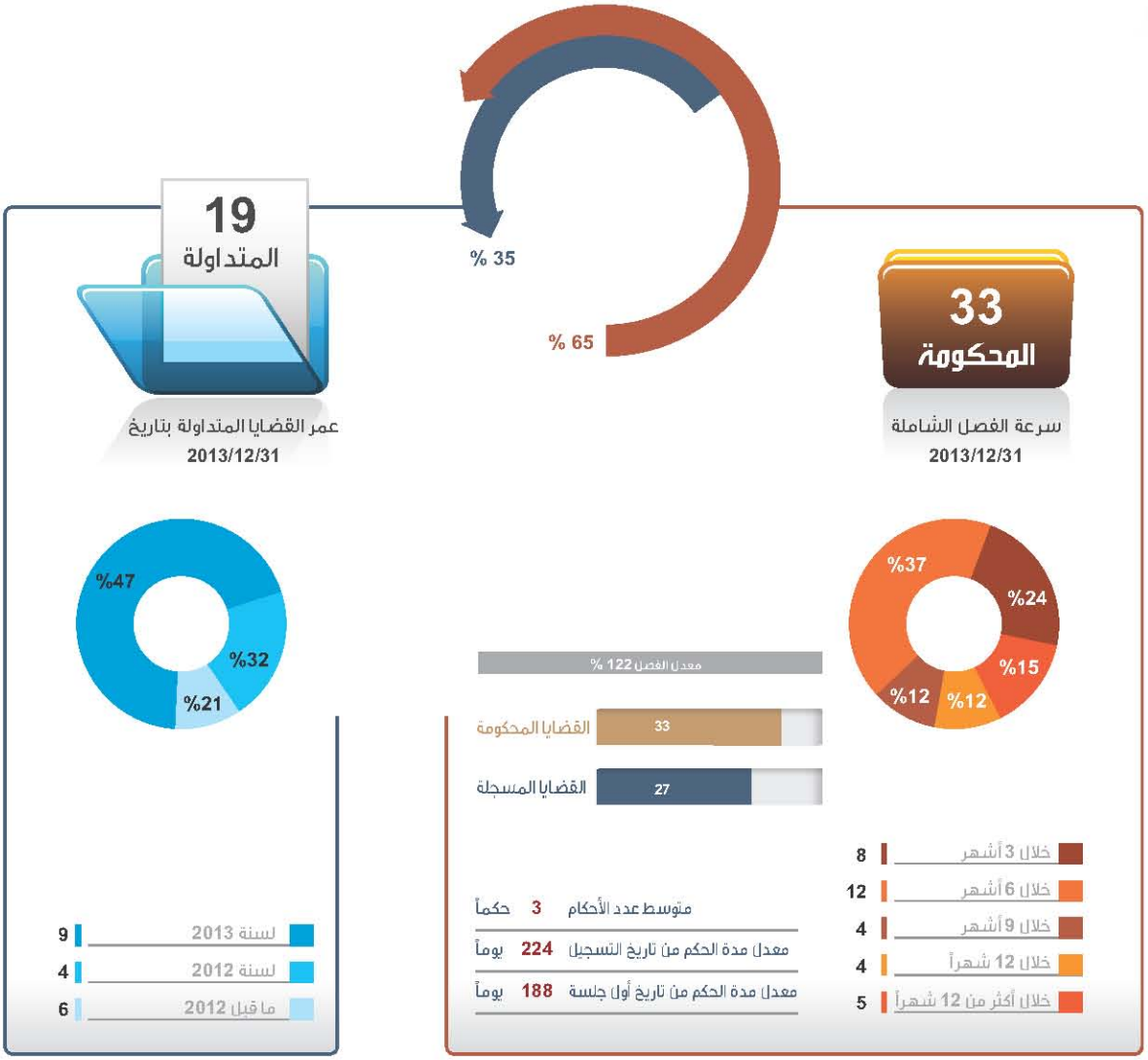

2. القضايا العقارية الكلية[23]:

1.2 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (121) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 2623 قضية في المحكمة العقارية الكلية عام 2013.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام 2013 بنسبة 3% حيث تم تسجيل عدد 1143 قضية في عام 2013 بينما في عام 2012 فقد تم تسجيل 1105 قضايا.

وبنهاية 2013 تم فصل 1604 قضية، أي ما نسبته 61%، وترحيل 1166 قضية متداولة، أي ما نسبته 44% إلى عام 2013.

2.2 سرعة الفصل الشاملة:

9% من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر، كما يمكن ملاحظة أن 21% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4 إلى 6 أشهر, و نسبة 12% فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7 إلى 9 أشهر، و 11% فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 10 إلى 12 شهراً، و48% تم فصلها في مدة تزيد على 12 شهراً.

- مجموع القضايا المحكومة هو مجموع عدد القضايا التي صدر بها حكم قطعي واحد على الأقل.

3.2 معدل الفصل:

ارتفاع ملحوظ في معدل الفصل في القضايا المحكومة بلغ 140% (مقارنة بـ 108% في عام 2012) حيث تم فصل 1604 قضايا مقارنة 1192 قضية مسجلة في 2013.

4.2 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ عمر 60% منها أقل عن 365 يوماً من تاريخ تسجيلها، أي أنها مسجلة في عام 2013. كما أن 16% (عدد 186 قضية) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012, كما يوجد 282 قضية ما قبل 2012 حيث بلغت نسبتها 24%.

(23) القضايا العقارية الكلية: هي القضايا التي تجاوز قيمة المطالبة فيها مبلغ مائة ألف درهم أو غير مقدرة القيمة.

5.2 معدل مدة الحكم:

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة العقارية الكلية معدل 439 يوماً في عام 2013 مقارنة بـ 438 يوماً في عام 2012.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة العقارية الكلية في عام 2013 معدلاً وصل إلى 406 أيام من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ 402 يوماً من تاريخ أول جلسة في عام 2012.

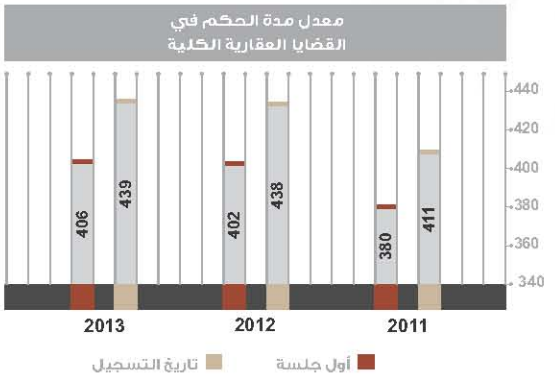

6.2 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [24]:

انخفاض إيجابي بمعدل زمن الانتظار في 2013 إلى (27) يوماً مقارنة بـ (32) يوماً في عام 2012.

المحكمة العقارية الكلية

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	1293	15	38
2012	1099	32	32
2013	1143	31	27

7.2 دقة الأحكام في القضايا العقارية:

يلاحظ انخفاض بسيط في معدل التأييد بنسبة 1% وارتفاع سلبي في معدل التعديل بلغ 1%، وثبات في نسبة الملغي حيث بلغت 18% في عام 2013 مقارنة بعام 2012.

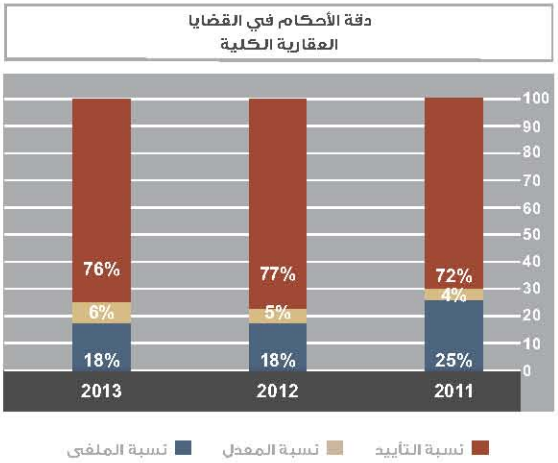

(24) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة.

حجم العمل في القضايا العقارية الكلية 2013

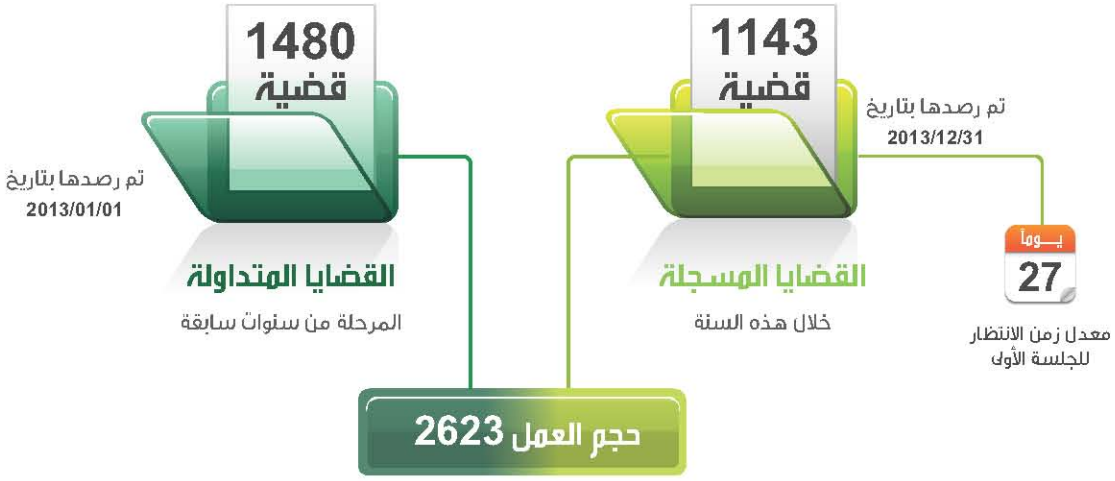

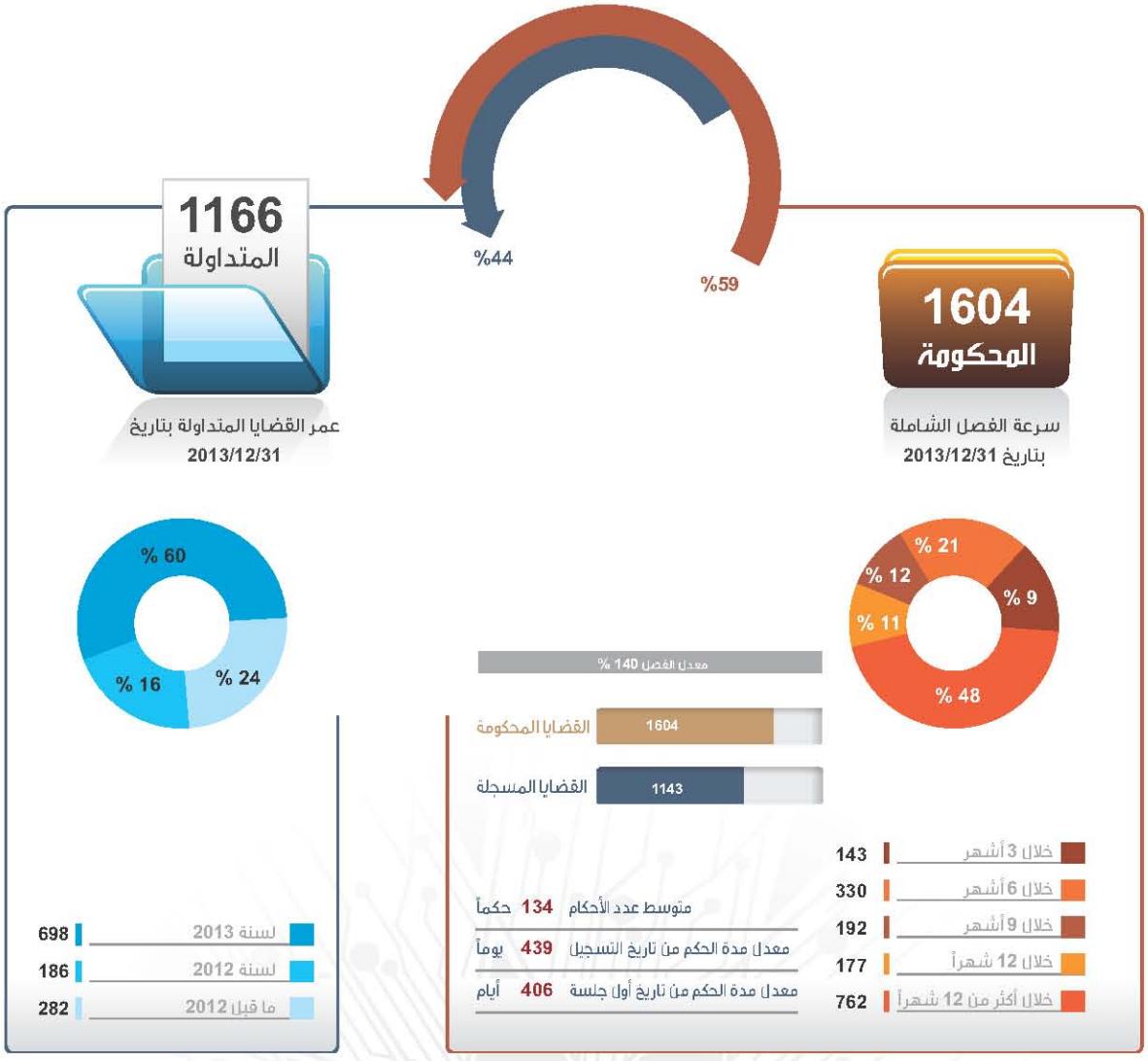

محكمة الأحوال الشخصية

1. قضايا أحوال نفس مسلمين[25]:

1.1 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (124) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 2753 قضية في قضايا أحوال نفس مسلمين عام 2013، منها 1057 قضية (ما نسبته 38%) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة 2012 وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ 2013/1/1، بالإضافة إلى عدد 1696 (ما نسبته 62%) قضية جديدة سُجلت خلال عام 2013.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 لوحظ ارتفاع بسيط بعدد القضايا المسجلة في عام 2013 حيث تم تسجيل عدد 1696 قضية في عام 2013 بينما في عام 2012 فقد تم تسجيل 1650 قضية. وبنهاية 2013 تم فصل 1087 قضية، أي ما نسبته 39%، وترحيل 1368 قضية متداولة أي ما نسبته 50% إلى 2014 وكان عدد القضايا المعلقة 298 قضية أي ما نسبته 11% من إجمالي حجم العمل.

1.2 سرعة الفصل الشاملة:

46% من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر، كما يمكن ملاحظة أن 22% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4 إلى 6 أشهر، 14% فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7 إلى 9 أشهر، و9% فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين 10 إلى 12 شهراً، و9% فقط تم فصلها في مدة تزيد على 12 شهراً.

1.3 معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل 64% في عام 2013 (مقارنة بمعدل 71% في 2012) حيث تم فصل 1087 قضية مقارنة بـ 1166 قضية مسجلة في 2012. وبالمقارنة بين عامي 2012 و2013 سُجل انخفاض في عدد القضايا المحكومة في عام 2013 حيث تم فصل 1087 قضية مقارنة بـ 1166 قضية في عام 2012.

1.4 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ عمر 59% منها أقل عن 365 يوماً من تاريخ تسجيلها، أي أنها مسجلة في عام 2013، كما أن 9% من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012، وهناك نسبة 32% يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل 2012.

1.5 معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت محكمة الأحوال الشخصية معدلاً في عام 2013 حيث وصل إلى 186 يوماً مقارنة بـ 189 يوماً في عام 2012 في قضايا أحوال نفس مسلمين.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت محكمة الأحوال الشخصية في عام 2013 معدلاً وصل إلى 165 يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ 167 يوماً من تاريخ أول جلسة في عام 2012 في قضايا أحوال نفس مسلمين.

(25) قضايا أحوال نفس مسلمين: هي من دعاوى الأحوال الشخصية التي يهدف بها إلى حماية المراكز القانونية المتصلة بنظام الأسرة كالخطبة والزواج وحقوق الزوجين والطلاق وما يترتب عليه وعلى التفريق من حقوق وآثار، وكذلك إثبات ونفي النسب بين الأقارب. / هي نوع من أنواع القضايا الشرعية وتتعلق بالقضايا الأسرية للمسلمين.

1.6 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [26]:

تم تحقيق معدل زمن انتظار حيث حقق 21 يوماً في 2013 مقارنة بـ 20 يوماً في عام 2012.

محكمة أحوال نفس المسلمين

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	1642	-	24
2012	1648	22	20
2013	1695	16	21

1.7 دقة الأحكام في القضايا أحوال نفس مسلمين:

يلاحظ ارتفاع إيجابي بمقدار 2% في نسبة التأييد في الأحكام أحوال نفس المسلمين بالمحكمة الابتدائية في عام 2013 مقارنة بعام 2012. وهناك انخفاض إيجابي بمقدار 4% في نسبة التعديل مقارنة بعام 2012. وتم تحقيق ارتفاع بسيط وقدره 1% في عام 2013.

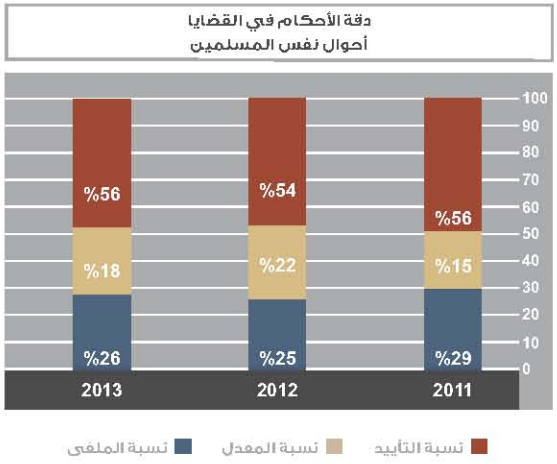

(26) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

حجم العمل في قضايا أحوال نفس المسلمين2013

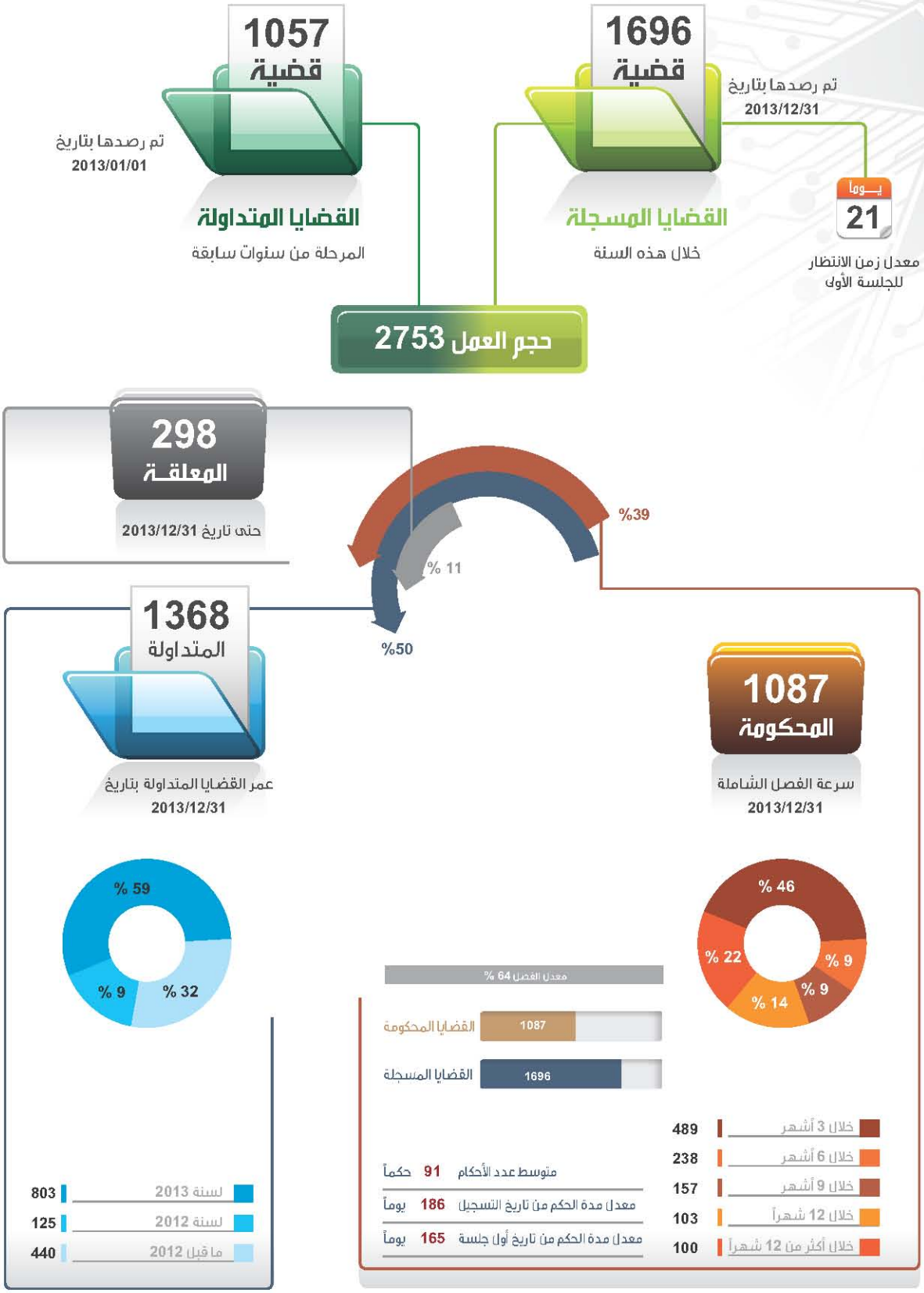

2. قضايا أحوال نفس غير المسلمين [27]:

1.2 حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (127) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ 281 قضية في قضايا أحوال نفس غير المسلمين عام 2013, منها 112 قضية (ما نسبته 40%) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة 2012 وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ 2013/1/1، بالإضافة إلى عدد 169 قضية (ما نسبته 60%) جديدة سُجلت خلال عام 2013.

وبالمقارنة بين عامي 2012 و 2013 لوحظ ارتفاع في عدد القضايا المسجلة في عام 2013 بنسبة وقدرها 8% حيث تم تسجيل عدد 169 في عام 2013 مقارنة بـ 157 قضية في عام 2012.

وبنهاية 2013 تم فصل 137 قضية، أي ما نسبته 49 %، وترحيل 144 قضية (متداولة) أي ما نسبته 51%.

2.2 سرعة الفصل الشاملة:

44 % من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز 3 أشهر، كما أن 14% من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 4 إلى 6 أشهر، و12% تم فصلها في مدة تتراوح ما بين 7 إلى 9 أشهر, و9% تم فصلها في مدة تتراوح بين 10 إلى 12 شهراً، و21% فقط تم فصلها في مدة تزيد على 12 شهراً.

3.2 معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل 81% في عام 2013 حيث تم فصل 137 قضية مقارنة بـ 169 قضية مسجلة وبالمقارنة بعدد القضايا المحكومة بأنه تم فصل 137 قضية في 2013 بينما تم فصل 149 قضية في 2012.

4.2 عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى عام 2014 يبلغ عمر 63 % منها أقل عن 365 يوماً من تاريخ تسجيلها، أي أنها مسجلة في عام 2013, كما أن 14% (17 قضية) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012, ويلاحظ وجود 49 قضية أي ما بنسبة 23% عمرها يزيد على سنتين.

5.2 معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت محكمة الأحوال الشخصية أحوال نفس غير مسلمين في عام 2013 معدلاً وصل إلى 215 يوماً مقارنة بـ 241 يوماً في عام 2012.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت محكمة الأحوال الشخصية أحوال نفس غير مسلمين في عام 2013 معدلاً وصل إلى 191 يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ 216 يوماً من تاريخ أول جلسة في عام 2012.

(27) قضايا أحوال نفس غير المسلمين: هي نوع من أنواع القضايا الشرعية وتتعلق بالقضايا الأسرية لغير المسلمين.

6.2 معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [28]:

تم تحقيق ثبات في معدل زمن الانتظار في 2013 بلغ 21 يوماً مقارنة لمعدل عام 2012.

محكمة أحوال نفس غير المسلمين

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	176	-	23
2012	157	20	21
2013	163	21	21

7.2 دقة الأحكام في القضايا أحوال نفس غير مسلمين:

يلاحظ من الرسم البياني انخفاض بمقدار 28% في نسبة التأييد في الأحكام أحوال نفس غير المسلمين بالمحكمة الابتدائية في عام 2013 مقارنة بعام 2012.وبالنسبة إلى نسبة التعديل بلغت 20%، وهناك ارتفاع سلبي في نسبة الإلغاء وقدره 7%في عام 2013.

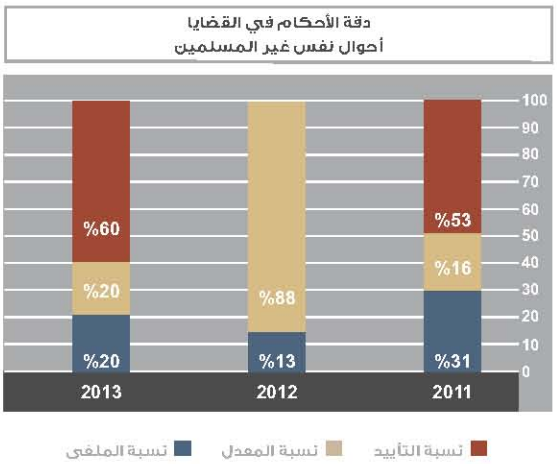

(28) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوماً على عدد القضايا المسندة

حجم العمل في قضايا أحوال نفس غير المسلمين2013

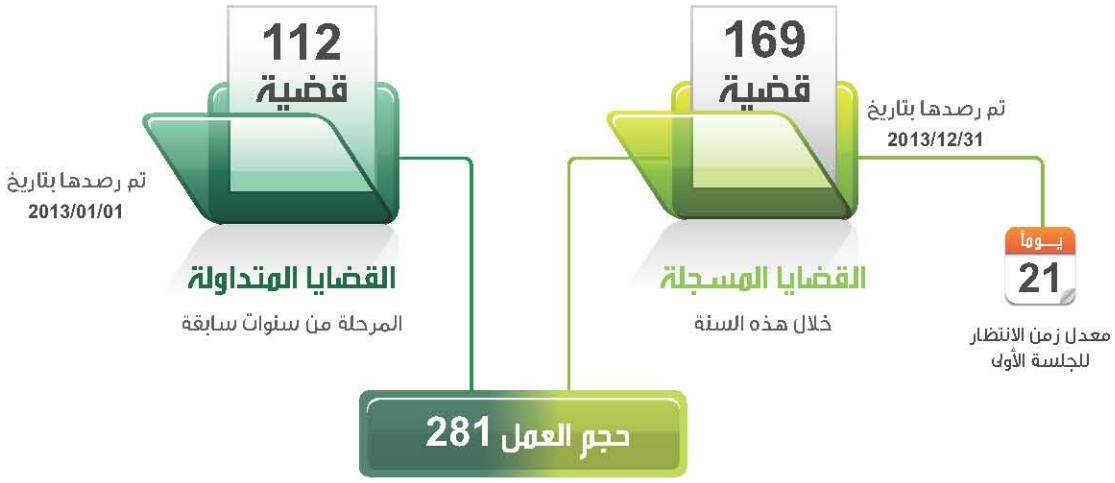

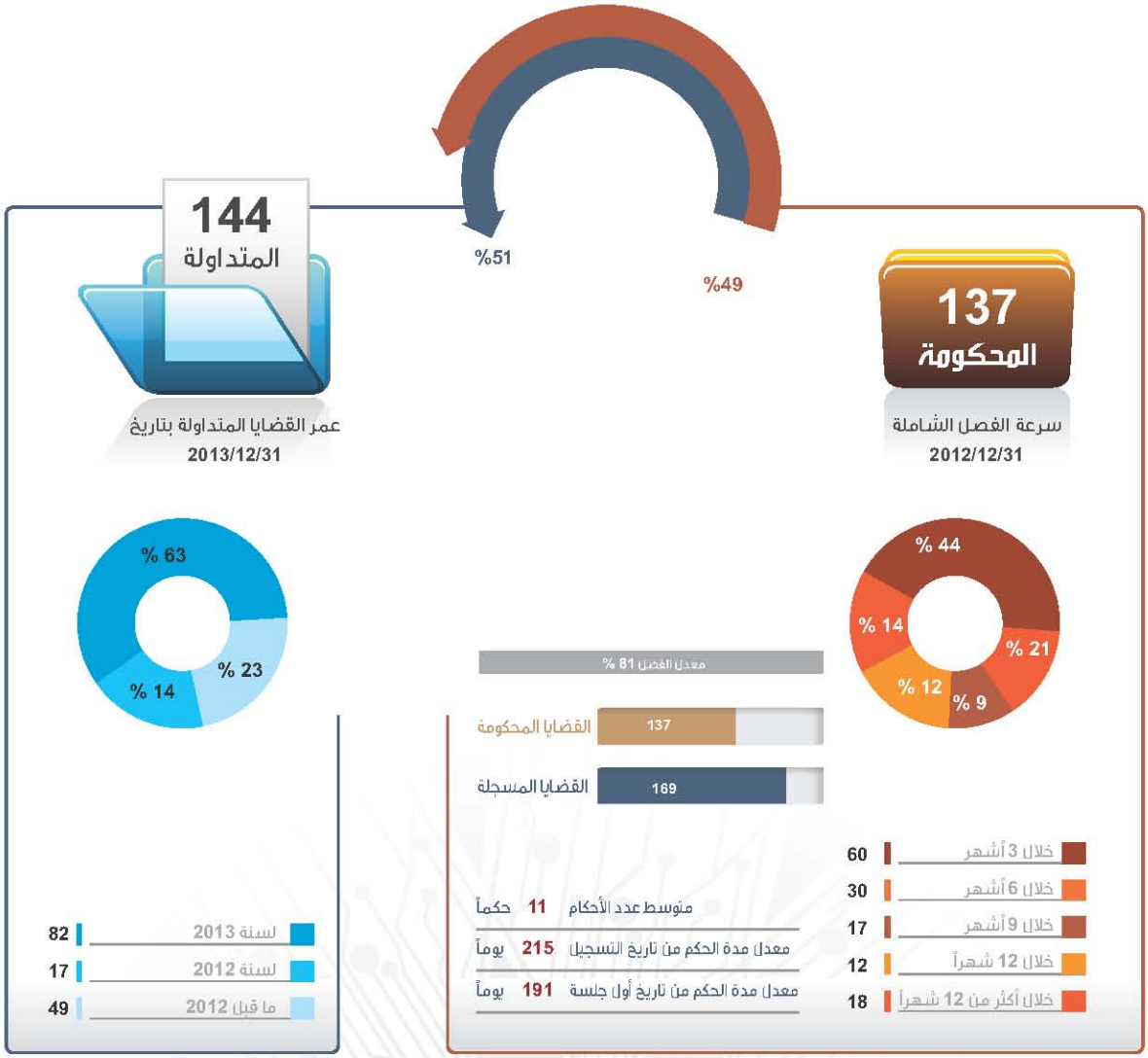

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة الاستئناف

أ- القضايا / المواد / الطلبات المسجلة بمحكمة الاستئناف:

ارتفاع في عدد القضايا المسجلة في عام 2013 مقارنة بعام 2012 بنسبة وقدرها 9%.

ب- معدل الفصل للقضايا ذات الطبيعة النزاعية بمحكمة الاستئناف:

هناك ارتفاع في عدد القضايا المحكومة في عام 2013 مقارنة بعام 2012 بنسبة وقدرها 7% حيث تم فصل عدد 6567 قضية بمحكمة الاستئناف في عام 2013 مقارنة بـ 6125 قضية في عام 2012.

ج- دقة الأحكام بمحكمة الاستئناف:

هناك انخفاض سلبي في نسبة تأييد أحكام محكمة الاستئناف بمقدار 2% حيث بلغت 75% في عام 2013 مقارنة بنسبة 77% في عام 2012. وأما عن نسبة النقض فيلاحظ ارتفاع سلبي في هذه النسبة حيث بلغت 25% في عام 2013 مقارنة بنسبة 23% في عام 2012.

د- معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى في محكمة الاستئناف:

معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى في محكمة الاستئناف حقق معدلاً وقدره 30 يوماً ومقارنة بمعدل وقدره 26 يوماً في 2012.

محكمة الاستئناف

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	5172	25	34
2012	6480	35	26
2013	7207	23	30

هـ- معدل مدة الحكم:

هناك ارتفاع سلبي في معدل مدة الحكم من أول جلسة في عام 2013 عن عام 2012 بمعدل 7 أيام، وارتفاع سلبي في معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل في 2013 بمعدل 5 أيام عن عام 2012.

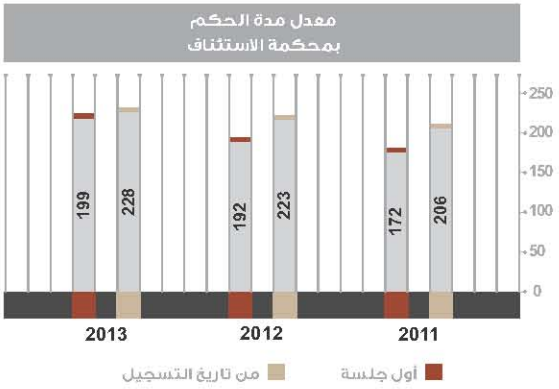

و- معدل وعمر القضايا المتداولة في محكمة الاستئناف:

بالنسبة للقضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى 2014 والتي بلغ إجماليها 4842 قضية والتي تم رصدها بتاريخ 2014/1/2، يبلغ عمر 75% منها أقل من 365 يوماً، أي أنها مسجلة في عام 2013 وهي نسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس ملحوظ بها، كما أن 10% من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012 و15% فقط من القضايا عمرها يزيد على السنتين.

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة التمييز

أ- القضايا المسجلة بمحكمة التمييز:

هناك ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام 2013م مقارنة بعام 2012م بنسبة وقدرها (13%) حيث تم تسجيل عدد (2009) طعون في عام 2013م مقارنة بـ (1785) طعناً في عام 2012م .

ب- معدل الفصل بمحكمة التمييز:

حققت محكمة التمييز في 2013م معدل فصل وقدره (99%) مع تحقيق ارتفاع بنسبة وقدرها 34% في عدد القضايا المحكومة في محكمة التمييز في عام 2013 مقارنة بعام 2012م.

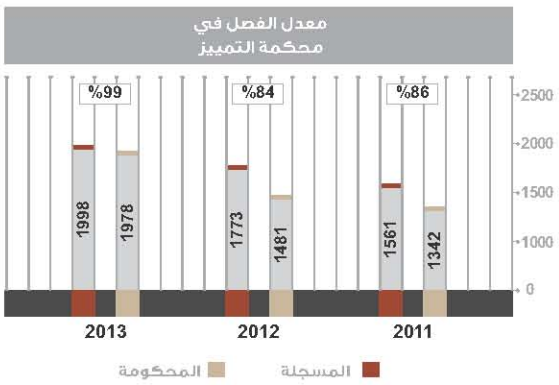

ج- معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى في محكمة التمييز:

معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى في محكمة التمييز حقق معدلاً وقدره 118 يوماً وبعدد قضايا بلغت 1031 قضية وانخفاضاً إيجابياً وقدرة 22 يوماً عن عام 2012.

محكمة التمييز

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2011	840	75	99
2012	744	60	140
2013	1031	108	118

د- معدل مدة الحكم:

انخفاض إيجابي في (معدل مدة الحكم من أول جلسة) في عام 2013 عن عام 2012 بمعدل 13 يوماً، وانخفاض إيجابي في (معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل) في 2013 بمعدل 6 أيام عن عام 2012.

هـ- معدل وعمر القضايا المتداولة في محكمة التمييز:

بالنسبة للقضايا المرحلة في نهاية عام 2013 إلى 2014 يبلغ 90% منها أقل من 365 يوماً، أي أنها مسجلة في عام 2013 وهي نسبة ممتازة جداً تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس ملحوظ بها، كما أن 5% من القضايا المرحلة (62 قضية) يعود تاريخ تسجيلها إلى عام 2012 و 5% فقط من القضايا عمرها يزيد على السنتين.

نتائج مؤشرات أداء التنفيذ المدني

تقوم إدارة التنفيذ بتنفيذ الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم بمختلف درجاتها وكذلك تنفيذ الطلبات القضائية والأحكام الصادرة من مختلف المحاكم النظامية والشرعية الداخلية والخارجية عن طريق الإنابات القضائية الواردة من تلك المحاكم .

ويوضح هذا التقرير نتائج الأداء لعدد (2) مؤشر أداء وسيتم استعراض هذه النتائج على النحو التالي :

1. مؤشر معدل التنفيذ .
2. مؤشر معدل مدة التنفيذ .

أولاً: مؤشر معدل التنفيذ:

يتم احتساب هذا المؤشر باحتساب نسبة القضايا المنجزة خلال سنة على عدد القضايا المسجلة، وهذا المؤشر يستخدم لقياس نسبة الإنجاز في حجم العمل في المحكمة. وعلى الرغم من تحقق هذا المؤشر معدل تنفيذ بلغ (72%) وهو معدل يزيد بنسبة (18%) عن المعدل المحقق في عام 2012، شهد عام 2013 تحقيق زيادة في عدد القضايا المنجزة وقدرها (30%)، حيث بلغ عدد القضايا المنجزة (11329) عام 2012 مقارنة بـ (8700) عام 2012، ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات والمبادرات التي تم تنفيذها لتحقيق هذا الأداء، والتي مكنت من تحقيق أداء إيجابي،ومن أبرز هذه الإنجازات:

- ملتقى الحجز على السفن مع موانىء دبي العالمية.
- ملتقى التنفيذ الإداري الأول.
- نتائج مؤشرات تنفيذ المبادرات 98.75%
- التحصيل من خلال المنافذ.
- تنفيذ 160 تسوية لملفات التنفيذ العمالي بقيمة أكثر من (50,000,000) درهم.
- الجرد الإلكتروني لملفات الرسوم والغرامات بنسبة 114%.
- نسبة عرض الطلبات على القضاة بدون ملف 100%.
- زيادة نسبة الملفات المنتهية 22% مقارنة بعام 2012.
- أداء 76 موظفاً (290627) عملية.
- توريد أمانات بقيمة (3,406,625,570) درهماً.
- إصدار الإداريين (30224) قراراً لتفعيل الصلاحيات.

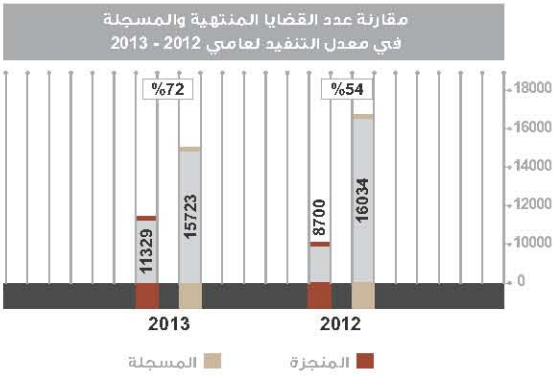

وبالنظر إلى القضايا المنفذة والمبينة في الرسم البياني التالي يتضح الآتي:

- الانتهاء من (4924) ملف تنفيذ بالرسوم ما يمثل (44%) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة .
- الانتهاء من (608) ملفات تنفيذ مدني ما يمثل (5%) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (607) ملفات تنفيذ تجاري ما يمثل (5%) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة .

- الانتهاء من (1708) ملفات تنفيذ عمالي ما يمثل (15%) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة .
- الانتهاء من (94) ملف تنفيذ عقاري ما يمثل (1%) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (163) ملف تنفيذ إيجارات ما يمثل (1%) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (362) ملف تنفيذ إنابات ما يمثل (3%) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (2340) ملف تنفيذ غرامات ما يمثل (21%) من إجمالي ملفات التنفيذ المنجزة.
- الانتهاء من (523) ملف تنفيذ - (باقي أنواع ملفات التنفيذ).

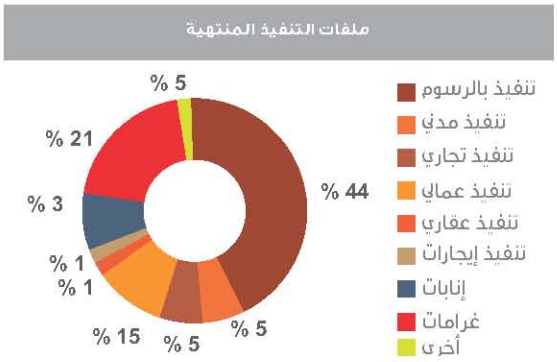

ثانياً: معدل مدة التنفيذ

مؤشر معدل مدة التنفيذ هو مؤشر يقيس الفترة الزمنية بالأيام المستغرقة لإنجاز قضايا التنفيذ الرئيسية المسجلة في 2013 والتي تم الانتهاء من تنفيذها في 2013. ويلاحظ من الرسم البياني أدناه أن معدل مدة التنفيذ في المحاكم الابتدائية بلغ معدلاً إيجابياً وقدره (53 يوماً) وهو يقل عن المعدل الذي تم تحقيقه خلال عام 2012 بمعدل وقدره (41 يوم).

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن أقل معدل مدة تنفيذ تم تحقيقه في التنفيذ العمالي بمعدل إيجابي وقدره (52 يوماً) .والذي انخفض بنسبة وقدرها (26%). في المرتبة الثانية نجد أن التنفيذ المدني حقق معدلاً وقدره (65 يوماً) محققاً بذلك إنحراف إيجابياً بلغ (19 يوماً) عن عام 2012 والذي انخفض بنسبة وقدرها (23%). في المرتبة الثالثة نجد أن كلاً من تنفيذ إيجارات والتنفيذ التجاري حققا معدلاً قدرة (86 يوماً) محققاً بذلك إنحرافا إيجابياً في تنفيذ الإيجارات والذي انخفض بنسبة وقدرها (30%)، أما في التنفيذ التجاري حقق انحرافاً سلبياً بنسبة وقدرها (8%). وفي المرتبة الرابعة نجد أن التنفيذ العقاري حقق خلال عام 2013 (94 يوماً) تنفيذ بينما بلغ خلال عام 2012 (115 يوماً) زيادة عن محقق العام الماضي بمعدل (21 يوماً).

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالقضايا الجزائية

أولاً: مؤشرات القضايا الجزائية بالمحكمة الابتدائية

1. القضايا الجزائية المحالة [29]:

سجل المؤشر إرتفاع قدره 6% في عام 2013 مقارنة بعام 2012 حيث بلغ عدد القضايا المحالة 37816 قضية في 2012، و 40067 قضية 2013.

2. الأحكام الصادرة:

عدد الأحكام شهد انخفاضاً في عام 2013، حيث انخفض المؤشر بنسبة 1% مقارنة بعام 2012، فقد أصدرت المحكمة الجزائية 37262 حكماً في 2013 مقارنة بـ 37737 حكماً في عام 2012.

بتحليل معدل الفصل يتبين انه فصل في 109% في عام 2011 حيث تم إصدار 36606 أحكام مقارنة بعدد 33432 قضية محالة،وفي عام 2012انخفض مؤشر معدل الفصل إلى 100% فقد فُصل في 37737 قضية مقابل 37816 قضية مسجلة ويرجع هذا الانخفاض في هذا المعدل بشكل رئيسي الى الزيادة في عدد القضايا المحالة والتي زادت بنسبة وقدرها 12% مقارنة بعام 2011، وفي عام 2013 بلغ مؤشر معدل الفصل 93% فقد فصل في 37262 قضية مقابل 40067 قضية مسجلة.

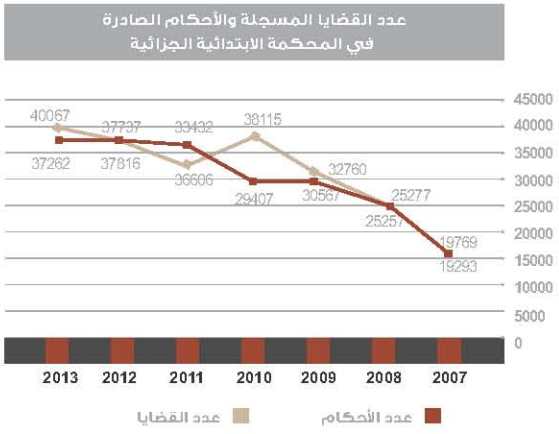

ثانياً: مؤشرات القضايا الجزائية بمحكمة الاستئناف

1. القضايا المسجلة:

سجل المؤشر في عام 2013 انخفاضاً بنسبة 2% في عدد قضايا الاستئناف المسجلة مقارنة بعام 2012 وذلك من خلال تسجيل عدد 8913 قضية استئناف جزائي في عام 2012 مقابل 8721 في عام 2013.

2. الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف:

هناك ارتفاع بعدد الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في عام 2013 حيث سجل المؤشر ارتفاعاً إيجابياً في عدد الأحكام الصادرة بنسبة وقدرها 4% حيث تم إصدار 9060 حكماً في 2013 مقابل 8717 حكماً في 2012،وبلغ معدل الفصل 104% في عام 2013.

(29) القضايا الجزائية المحالة: هي القضايا الجزائية المحالة من النيابة العامة للنظر فيها أمام محاكم دبي.

ثالثاً: مؤشرات القضايا الجزائية بمحكمة التمييز

1. القضايا المسجلة بمحكمة التمييز:

هناك ارتفاع بعدد القضايا الجزائية المسجلة بمحكمة التمييز في عام 2013 بنسبة وقدرها 8% مقارنة بعام 2012 حيث تم تسجيل عدد 851 قضية في عام 2013 مقارنة بـ 784 قضية في عام 2012.

2. الأحكام الصادرة من محكمة التمييز:

هناك ارتفاع بعدد الأحكام الصادرة من محكمة التمييز بلغ 49% في عام 2013 حيث تم إصدار عدد 904 حكم تمييز في 2013 مقابل 572 قضية في 2012 وتم تحقيق معدل فصل 106%.

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الكاتب العدل

إدارة الكاتب العدل في محاكم دبي لها فروع متعددة تغطي مختلف مناطق الإمارة، وهي فرع الطوار وفرع البرشاء وفرع الدائرة الاقتصادية، بالإضافة إلى الفرع الرئيسي بمبنى المحاكم. وتؤدي هذه الفروع دوراً فعالاً وبارزاً في التسهيل على جمهور المتعاملين من حيث تقريب موقع الخدمات إلى أماكن تواجدهم.

ارتفاع بنسبة 12% في عدد معاملات الكاتب العدل:

تشير الإحصائيات المتعلقة بالمعاملات المنجزة لدى الكاتب العدل خلال عام 2013 إلى ارتفاع يقدر بنسبة 12%حيث تم تسجيل عدد 229570 معاملة مقارنة بـ 204620 معاملة في عام 2012. حيث أن الزيادة تركزت في عدد معاملات التوثيق ذات العلاقة بالأنشطة التجارية.

كما يمكن ملاحظة أن فرع الطوار في عام 2011 استحوذ على نسبة 49% من إجمالي معاملات الكاتب العدل وفي عام 2012 استحوذ على نسبة 47% وفي 2013 على نسبة 45% وذلك بسبب قرب الموقع من الكثافة السكانية والمحلات والمراكز التجارية، وتوزعت النسبة المتبقية في عام 2013 على فرع البرشاء بنسبة 36%، فرع دائرة التنمية الاقتصادية بنسبة 14%، الفرع الرئيسي بنسبة 5%، كما يتضح أن التوثيقات بلغت 99% من إجمالي عدد معاملات الكاتب العدل في 2013.

الإدارة وفروعها	سنة 2011					سنة 2012					سنة 2013				
	توثيق	إثبات تاريخ	محررات النشر	عقود الخدائس	المجموع	توثيق	إثبات تاريخ	محررات النشر	عقود الخدائس	المجموع	توثيق	إثبات تاريخ	محررات النشر	عقود الخدائس	المجموع
الفرع الرئيسي	8355	--	1753	3	10111	8409	--	1539	1	9949	9629	0	1437	3	11069
فرع دائرة التنمية الاقتصادية	19493	--	--	--	19493	24526	--	--	--	24526	32623	0	0	1	32624
فرع البرشاء	60096	--	2	397	60495	73726	--	220	499	74445	81307	0	569	552	82428
فرع الطوار	86087	--	31	288	86406	95196	--	275	229	95700	102674	1	540	234	103449
المجموع	174031	0	1786	688	176505	201857	0	2034	729	204620	226233	1	2546	790	229570

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الأحوال الشخصية

أ- ارتفاع نسب المعاملات الأحوال الشخصية 27%:

سجل قسم خدمات الأحوال الشخصية بإدارة الأحوال الشخصية خلال عام 2013 ارتفاعاً ملحوظاً في المعاملات الشرعية على مختلف أنواعها، حيث شملت معاملات الزواج والطلاق الإشهادات والتصديقات والتي بلغ مجموعها (27216) معاملة في 2013 مقارنة بـ (21412) معاملة خلال 2012 أي زيادة بنسبة 27%. ويرجع ذلك إلى الدور الفعال لموظفي الشعبة في التجاوب مع المراجعين بالشكل المطلوب مما سهل عملية استيعاب تسجيل هذه المعاملات طوال هذه السنة، وهذا دليل على المجهود الكبير الذي بذله الموظفون، ويأتي كل ذلك من خلال التوجيهات السليمة من قبل المسئوولين بالمحاكم، والتي تسعى دائماً للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات. والجدير بالذكر أن معدل المدة اللازمة لإنجاز الطلبات بعد استقبالها من موظفي الاستقبال بلغ أقل من عشر دقائق نتيجة لتطبيق الخدمة الشاملة.

ب- زيادة نسب تسجيل معاملات الزواج:

بلغ عدد المعاملات المتعلقة بالزواج والطلاق المنجزة في عام 2013 بصالة الأحوال الشخصية 6184 معاملة وبمقارنه عن العام الماضي نجد أن هناك ارتفاعاً بعدد المعاملات في عام 2013 بنسبة 14% عن عام 2012. وبالنزول إلى التفاصيل يتضح بأن الزيادة في تسجيل معاملات الزواج بلغت 14% حيث تم تسجيل 4929 معاملة في 2013 مقارنة بـ 4318 معاملة في عام 2012 وجاءت بمختلف الفئات والتي تشمل زواج المواطن من مواطنة والمواطن من غير المواطنة وغير المواطن من المواطنة وغير المواطن من غيرالمواطنة وقد قارنتها زيادة ملحوظة في حالة إشهادات الطلاق تقدر بـ 11% حيث تم تسجيل عدد (1255) معاملة في 2013، فيما بلغت في عام 2012 (1129) معاملة، وجدير بالذكر أن نسبة الطلاق في 2013 بلغت 20% من إجمالي معاملات الزواج.

ج- التسويات في الحالات الأسرية:

حقق قسم الإصلاح الأسري نجاحاً ملموساً في عام 2013 مقارنة بعدد حالات المشاكل الأسرية المسجلة، ويرجع هذا النجاح إلى جهد الموجهين الأسريين، الذين يبذلون جهداً كبيراً في التوفيق بين المتخاصمين ومحاولة معالجة الخلافات الأسرية وتوجيه النصيحة وإقناع أطراف النزاع بالموعظة الحسنة وباستخدام الأساليب النفسية والاجتماعية المناسبة لشخصية كل طرف. والجدير بالذكر أن قسم التوجيه والإصلاح الأسري استقبل في هذا العام 4639 حالة خلاف أسري بزيادة 10% عن عام 2012 ونجح في الوصول إلى الصلح أو الاتفاق في 63% من الحالات، وتمت إحالة 37% منها إلى القضاء، ويعتبر هذا الإنجاز نقطة مضيئة لاستمرار الأداء بنفس المستوى رغم الزيادة العددية للحالات وهو استمرار في زيادة محاكم دبي نحو إيجاد وتفعيل القنوات البديلة للتقاضي والذي ساهم بشكل كبير وملحوظ في استقرار الأسر المواطنة والمقيمة في إمارة دبي بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام.

نسبة التسوية والإحالة
في الحالات الأسرية لعام 2013

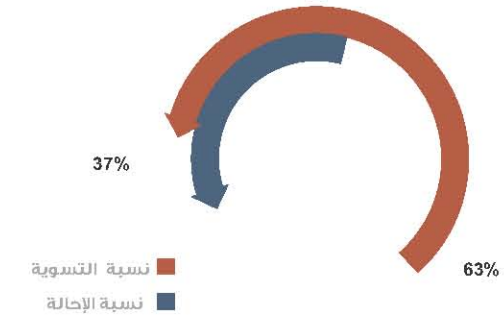

د- ارتفعت نسبة التسويات في نزاعات التركات إلى 97%:

استقبل قسم التركات بإدارة الأحوال الشخصية بمحاكم دبي 1047 ملف إعلام شرعي في عام 2013. كما تم تسجيل 256 ملف توزيع تركة وقد تم إنهاء 97% من هذه الملفات التي فيها خلاف بين الورثة بشكل ودي وحيث أنجزت التسويات بواسطة موجهي التركات بشعبة تسوية التركات.

نسب التسوية والإحالة في التركات لعام 2013

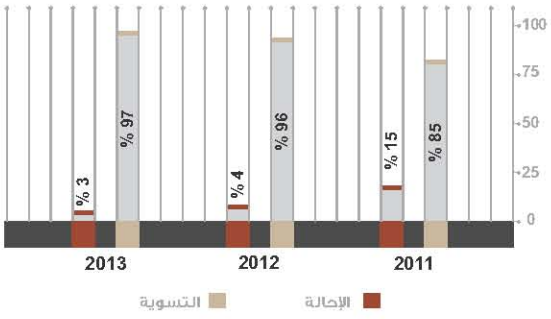

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة مركز التسوية الودية للنزاعات

مركز التسوية الودية للنزاعات

1. النزاعات المسجلة في مركز التسوية الودية للنزاعات

توضح الإحصائية وجود زيادة بنسبة وقدرها 15% في مجموع عدد النزاعات المسجلة بمركز التسوية الودية للنزاعات في عام 2013 مقارنة بعام 2012، حيث تم تسجيل عدد 4431 نزاعاً في عام 2013 مقارنة بـ 3853 نزاعاً في عام 2012.

بالنظر إلى الرسم البياني التالي توزيع النزاعات المسجلة على الأنواع فقد تم تسجيل عدد إجمالي 4431 نزاعاً في عام 2013، حيث تم تسجيل عدد 1545 نزاعاً مدنياً، 486 نزاعاً عقارياً، 2400 نزاعاً تجارياً.

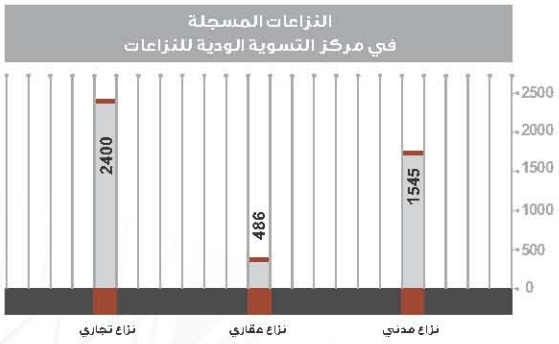

2. معدل مدة الحكم

• **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حقق مركز التسوية الودية للمنازعات معدلاً عاماً وصل إلى 98 يوماً في عام 2013، حيث بلغ عدد النزاعات المفصولة 4334 قضية في عام 2013. وبشكل تفصيلي تم رصد معدل 104 أيام في النزاع المدني، 147 يوماً في النزاع العقاري و82 يوما في النزاع التجاري.

• **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حقق مركز التسوية الودية للمنازعات معدلاً عاماً وصل إلى 55 يوماً في عام 2013. وبشكل تفصيلي تم رصد معدل 42 يوماً في النزاع المدني، 118 يوماً في النزاع العقاري و52 يوماً في النزاع التجاري.

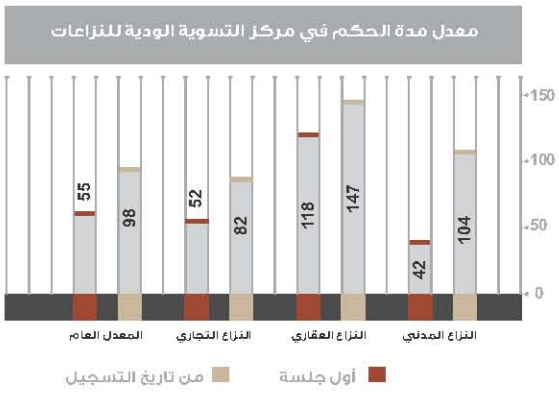

3. معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى

تم رصد انخفاض إيجابي بنسبة 39% في المعدل العام لزمن الانتظار للجلسة الأولى حيث انخفض من 47 يوماً في 2012 إلى 29 يوماً في 2013. وبشكل تفصيلي فقد بلغ المعدل في 2013 (33) يوماً في المدني، 27 يوماً في العقاري، 27 يوماً في التجاري.

مركز التسوية الودية للنزاعات

السنوات	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
2012	3846	33	47
2013	4414	35	29

4. معدل الفصل:

يلاحظ أن معدل الفصل العام في مركز التسوية الودية للمنازعات بلغ 98% حيث تم فصل 4339 نزاعاً من 4431 نزاعاً مسجلاً في عام 2013.

بلغ معدل الفصل في نزاع مدني إلى نسبة 118% حيث تم فصل 1822 نزاعاً من 1545 نزاعاً مسجلاً في 2013. وبالنسبة الى النزاع العقاري بلغ معدل الفصل 98% حيث تم فصل 477 نزاعاً من 486 نزاعاً مسجلاً. وتم تحقيق معدل بلغ 85% في النزاع التجاري حيث تم فصل 2040 نزاعاً من 2400 نزاع مسجل.

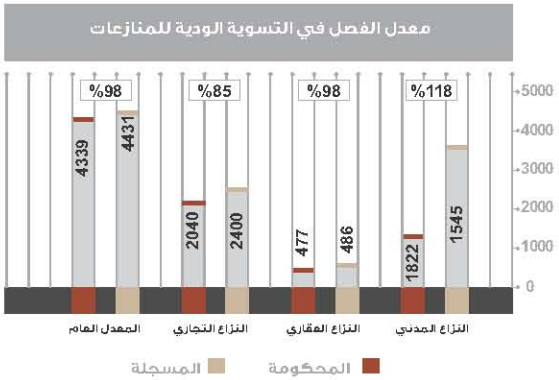

5. نسب التسوية الودية والإحالة:

حقق مركز التسوية الودية للمنازعات معدلاً عاماً في نسب التسوية الودية والإحالة حيث بلغت نسبة التسوية 20% وإحالة 60% من المنازعات المسجلة 4431 نزاعاً حيث بلغ عدد المنازعات التي تم تسويتها 898 نزاعاً و2673 نزاعاً محالاً.

بلغت نسبة التسوية في نزاع مدني 36% وتم إحالة 70% من النزاعات المسجلة حيث بلغت نزاعات التسوية 561 نزاعاً و1079 نزاعاً محالاً. وتم تسوية نزاع عقاري بنسبة 7% وإحالة 38% حيث بلغت نزاعات التسوية 34 نزاعاً و186 نزاعاً محالاً. بينما في النزاع التجاري بلغت نسبة التسوية 13% وتم إحالة 59% وبلغت قضايا التسوية 303 نزاعات و1408 نزاعات محالة.

الأرقام الموضحة في الرسم البياني التالي تشمل نزاعات مسجلة في العام 2013 وما قبل ذلك.

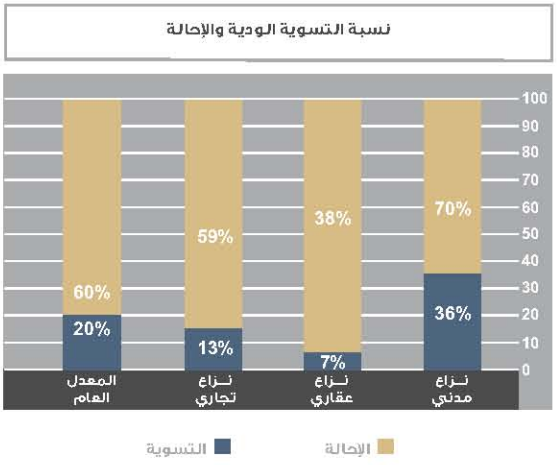

«المستحيل وجهة نظر..
ولا حدود للتميز في سباق الريادة»

محمد بن راشد آل مكتوم

الباب الثاني

الفصل 2

مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية والمالية في:

1. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي المتعاملين 2013
2. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي الموارد البشرية 2013
3. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة المالية
4. التميز والجودة في تقديم الخدمات (الأحوال الشخصية – خدمات القضايا – الكاتب العدل)
5. الاتجاهات المستقبلية

مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية والمالية

1. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي المتعاملين 2012

تتولى إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي مهمة التخطيط لإدارة عمليات الاستطلاع بالدائرة، عن طريق إعداد وتنفيذ استبيانات رضا المتعاملين والموارد البشرية والمجتمع وفق معايير برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز واختيار دورية قياسها وتقديم التوصيات بشأنها.

نتائج استطلاعات آراء المتعاملين 2013:

نتائج استبيان قياس رأي المتعاملين من خلال استطلاع رأي المتعاملين من قبل حكومة دبي:

في عام 2012 تم تحقيق نسبة زيادة (3%) في مؤشر المتسوق السري عن عام 2012 بتحقيق (72%) مقارنة بـ (70%) لعام 2011، كما بلغت نسبة رضا المتعاملين (84%) طبقاً لدراسة حكومة دبي عن عام 2012، أما فيما يخص نتائج العام 2013 سيتم الإعلان عنها خلال العام الجاري.

		CSI	MSI	DGSI (من 100)	DGSI (من 1000)
2006	محاكم دبي	%81	%61	%71	711
	حكومة دبي	%77	%62	%69	692
2007	محاكم دبي	%58	%78	%67	679
	حكومة دبي	%69	%80	%74	741
2008	محاكم دبي	%69	%85	%77	772
	حكومة دبي	%77	%84	%80	803
2009	محاكم دبي	%77	%86	%81	813
	حكومة دبي	%81	%85	%82.9	829
2010	محاكم دبي	%69	%89	%79	786
	حكومة دبي	%77	%89	%83	830
2011	محاكم دبي	%70	%92	%81	813
	حكومة دبي	%76	%91	%84	841
2012	محاكم دبي	%72	%96	%84	840
	حكومة دبي	%79	%93	%87	867

نظراً لما لآراء المتعاملين من دور في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة تم تنفيذ استبيان لقياس رضا المتعاملين عن العام 2013 باللغتين العربية والانجليزية ويغطي هذا الاستبيان كافة شرائح المستفيدين من خدمات الدائرة وعلى مستوى كافة الوحدات التنظيمية وأفرع الدائرة، ويتم تحليل النتائج النهائية لهذا الاستبيان شهر أبريل من كل عام توافقا مع نتائج برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، وقد شملت العينة الأولية في شهر يناير 2014 حوالي (310) متعاملاً من كافة الجنسيات المستفيدة من خدمات الدائرة وبناء على المبادرات التي تم تنفيذها خلال العام 2013 لتعزيز جودة الخدمات المقدمة تمكنت الدائرة من تحقيق نسبة رضا عامة بلغت (83 %) وجاءت نتائج استطلاع رضا المتعاملين للمعايير الرئيسية كالتالي:

المعيار	نسبة الرضا
الانطباع العام	%83
الخدمات	%83
تقديم الخدمة	%82
الشفافية	%85
الرضا العام	%83

2. نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي الموارد البشرية 2012

نتائج أداء نظام شكاوى المتعاملين 2013:

حققت دائرة محاكم دبي أداء متميزاً في تطبيق نظام شكاوى المتعاملين الموحد لحكومة دبي بتحقيق نسبة (96%) عام 2013 مقارنة بالمستهدف المحدد من حكومة دبي في ما يتعلق بمؤشر (نسبة الشكاوى التي تم حلها ضمن (7) أيام عمل) وهو (75%)، كما بلغت نسبة التظلمات الشكاوى الواردة على الدائرة (7%) مقارنة بالمستهدف المحدد من حكومة دبي (10%) يوضح الجدول أدناه نتائج أداء الدائرة في نظام الشكاوى الموحد ومقارنتها مع مستهدفات حكومة دبي 2008 إلى 2013 على التوالي

مؤشرات محاكم دبي		الشكاوى المحلولة ضمن 7 أيام عمل	التظلمات على الشكاوى
مستهدف الحكومة		%75	%10
محاكم	2008	%80	%5
	2009	%88	%1
	2010	%85	%0
	2011	%93	%3
	2012	%95	%3
	2013	%96	%7

أولاً: نسبة التوطين حسب الفئات

حقق العام الحالي ارتفاعاً في عدد الموظفين المواطنين لسنة (2013) حيث بلغ عددهم (728) موظفاً مواطناً مقارنة بـ (705) موظفاً مواطناً في عام (2012) أي بزيادة وقدرها (3%)، أما عن نسبة التوطين في الفئة القيادية فقد بلغت (95%) في عام (2013) وهي مساوية لنتيجة العام الماضي (2012)، أما عن نسبة التوطين في الفئة التنفيذية والإشرافية لعام (2013) فقد بلغت (60%) وهي مساوية لنتيجة العام الماضي (2012)، أما عن نسبة التوطين في الفئات الأخرى فبلغت في عام (2013) ما نسبته (91%) وهي مساوية لنتيجة العام الماضي، كما ارتفعت نسبة التوطين في فئة الوظائف القضائية بزيادة وقدرها (1%) حيث بلغت ما نسبته (34%) في عام (2013) مقارنة بعام (2012) حيث كانت النسبة (33%) . كما ارتفعت أيضاً نسبة التوطين العام بمعدل (1%) فقد بلغت في عام (2013) ما نسبته (80%) مقارنة بـ(79%) عن العام الماضي، مما يدل على اهتمام الدائرة وتركيزها على رفع نسبة التوطين في كافة الفئات الوظيفية.

ثانياً: معدل الدوران الوظيفي حسب الجنسية

من خلال نتائج (2013) يُلاحظ وجود انخفاض ملحوظ في معدل الدوران الوظيفي في فئة (المواطنين - الوافدين) في محاكم دبي مقارنة بالأعوام السابقة مما يدل على الاستقرار الوظيفي في الحصول على كافة الحقوق الوظيفية ومنح الامتيازات والعدالة في نظام الترقيات وتوزيع المكافآت، باستثناء الارتفاع غير الإيجابي الطفيف في معدل الدوران الوظيفي - المواطنين - في عام (2013) بمعدل (2.5%) حيث بلغ في عام (2013) ما نسبته (8.5%) مقارنة بـ(6%) في عام (2012)، أما عن معدل الدوران الوظيفي - لغير المواطنين - فقد حقق نتائج إيجابية بمعدل (1.1%)،حيث بلغ في عام (2013) ما نسبته (0.5%) مقارنة بـ (1.6%) في عام (2012).

ثالثاً: نسبة المتدربين حسب الفئات الوظيفية

بلغت نسبة الموظفين المتدربين عن عام (2013) في الفئة القيادية (95%) مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة لهذا العام تبلغ (94%) وبعدد ساعات إجمالي (671) ساعة تدريبية مقارنة بعام (2012)، حيث كانت نسبة المتدربين (95%) بمعدل (639) ساعة تدريبية، أما عن الموظفين المتدربين في الفئة الإشرافية لعام (2013) فقد بلغت (50%) مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة (50%) وبعدد ساعات إجمالي (3800) ساعة تدريبية مقارنة بعام (2012) حيث كانت نسبة التدريب (52%) بعدد ساعات إجمالي (3736) ساعة تدريبية، أما عن فئة الوظائف الأخرى لعام (2013) فقد بلغت نسبة المتدربين (87%) مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة (71%) وبعدد ساعات إجمالي (12608) ساعة تدريبية مقارنة بعام (2012) حيث كانت نسبة التدريب (75%) بإجمالي (13557) ساعة تدريبية.

رابعاً: معدل ساعات التدريب لكل موظف

بلغ عدد ساعات التدريب التي نفذتها محاكم دبي (17079) ساعة تدريبية خلال عام (2013) بميزانية وقدرها (300,000) درهم مقارنة بعدد الساعات التدريبية التي نفذت خلال عام (2012) والبالغة (17932) ساعة تدريبية بميزانية وقدرها (240,000) درهم، وتحرص إدارة التدريب في محاكم دبي على قياس أثر التدريب على الكوادر الوطنية من خلال استبيان رضا المتدربين عن برامج التدريب والمدرب في نهاية الورش والدورات التدريبية حيث حققت برامج التدريب تلك نسبة رضا بلغت (90%) خلال عام 2013 على التوالي، كما ارتفع إجمالي عدد الدورات التدريبية عام (2013) بنسبة (27%) مقارنة بعام 2012، حيث تم تنفيذ (278) دورة تدريبية في عام (2013) مقارنة بـ (219) دورة في عام (2012).

3. نتائج مؤشرات الأداء المالية 2013:

أولاً: الإيرادات

بلغت إيرادات دائرة محاكم دبي عن عام 2013 مبلغاً إجمالياً وقدره 310،169،991.44 درهم, مقارنة بالمستهدف السنوي البالغ قدره 279،100،000 درهماً، وبذلك تكون نسبة تحقيق الإيرادات لعام 2013 تساوي (111%) بزيادة قدرها (11%) عن العام الماضي وعن المستهدف السنوي،وتعود هذه الزيادة الإيجابية إلى ارتفاع أعداد القضايا الذي أدى إلى زيادة إيرادات رسوم القضايا بأنواعها. وكذلك لزيادة التحصيل في إيرادات إيجارات المساحات الداخلية مثل: إيجارات خدمة غسيل السيارات 2013، وإيجار مكتب دناتا للسفريات 2013، وغيرهما. وأيضاً زيادة إيرادات رسوم كاتب العدل للأفرع (الطوار، والبرشاء، ودائرة التنمية الاقتصادية). مليون درهم.كما ارتفعت إيرادات عام 2013 بنسبة (11%)عن إيرادات عام 2012.

البيان	الإيرادات المستهدفة	الإيرادات المحققة	نسبة تحقيق الإيرادات
2013	279,100,000	310,169,991.44	%111
2012	260,880,310	279,857,647.26	%107
2011	263,544,978	260,431,557.93	%99

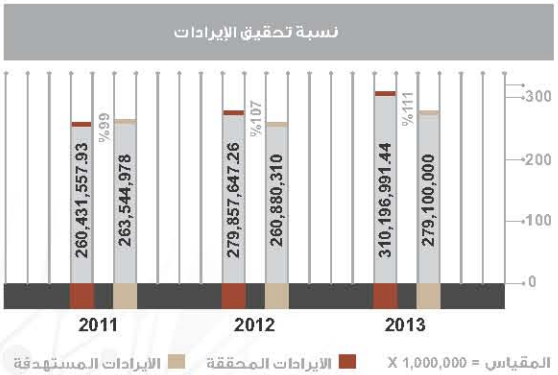

ثانياً: المصاريف

بلغت مصروفات الدائرة للفترة نفسها مبلغاً وقدره 376،470،129.77 درهماً, بنسبة (93%) من المستهدف السنوي البالغ قدره 402،791،319.66 درهماً، ويعود سبب هذا الوفر إلى الالتزام بالنسبة المطلوبة 5% حسب التعميم المالي للدائرة المالية بالإضافة إلى جهود الدائرة لزيادة الوفر المالي للعام 2013. وبمقارنة نتائج عام 2013 بنتائج عام 2012, نلاحظ زيادة مصروفات عام 2013 بنسبة (9%) عن مصروفات عام 2012.

البيان	المصاريف المستهدفة	المصاريف المحققة	نسبة تحقيق المصاريف
2013	402,791,319.66	376,470,129.77	%93
2012	376,793,642.46	345,478,071.00	%92
2011	354,257,745.54	323,187,607.78	%91

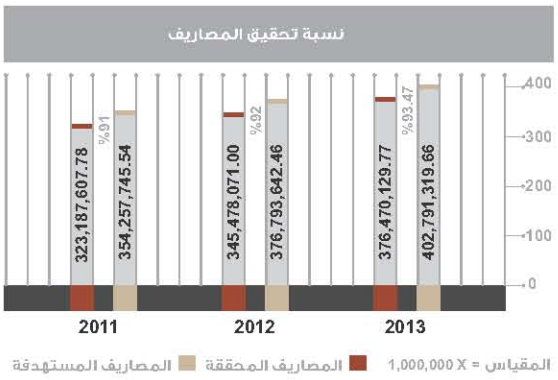

4. التميز والجودة في تقديم الخدمات
(الأحوال الشخصية - خدمات القضايا - كاتب العدل)

تشير كلمة التميز إلى وجود فروق معينة ينفرد بها بعضنا عن الآخر، أما مفهوم الخدمة المتميزة فيشير إلى تقديم الخدمة بشكل يفوق توقعات العميل ومن هنا حرصت دائرة المحاكم حرصاً حثيثاً للوصول إلى التميز في مجال خدمة العميل وارتكزت على الامتياز في تقديم الخدمة بشكل يثير حواس ومشاعر العميل بشكل إيجابي أكثر مما يتوقع، بما يضمن سرعة ودقة إنجاز المعاملات وفق حرفية كادرها الوظيفي المؤهل.

كما ترتكز المحاكم في جودة الخدمات المقدمة للعميل على أسس منها نوع الخدمة ذاتها، وطبيعة طالب الخدمة، وطبيعة مقدم الخدمة، والربط الاستراتيجي والذي يعبر عن مدى وعي والتزام المحاكم بتطوير جودة الخدمات الحكومية ومواكبة التغيرات، كما تركز المحاكم أيضاً على العميل من خلال توفير قاعدة بيانات لتقديم الخدمات بشكل أفضل، بالإضافة إلى تعريف الخدمات المقدمة وجعلها سهلة ومتوفرة للعميل من خلال تنويع قنوات تقديم الخدمة وتطوير العمليات المرتبطة بخدمة العميل ومن ثم قياس أثر الخدمات المقدمة من خلال استبيانات العملاء من أجل التطوير والتحديث والتغلب على المشاكل رغبة في الارتقاء بالخدمات المقدمة للعميل.

ويتضح ذلك في الجدول الموضح أدناه والذي يقيس معدل زمن إنجاز الخدمة ونسبة الأخطاء المكتشفة في إدارة الأحوال الشخصية، وإدارة خدمات القضايا، وإدارة كاتب العدل.

- وبتتبع نتائج عام - 2013 - يتضح لنا أن إدارة الأحوال الشخصية حققت نتائج إيجابية فاستطاعت تقليص الزمن المستغرق ليصل إلى (7) دقائق مقارنة بالمستهدف السنوي (6) دقائق، كما بلغت نسبة الأخطاء المكتشفة (0.30%) مقارنة (0.40%) كمستهدف سنوي، وكان لمبادرة (تطوير إثبات الحالة) أثر إيجابي في ذلك.

- أما في إدارة خدمات القضايا فحققت نتائج إيجابية فاقت المستهدف السنوي فبلغ معدل زمن إنجاز الخدمة (34) دقيقة مقارنة (37) دقيقة كمستهدف سنوي، أما فيما يتعلق بنسبة الأخطاء فانخفضت إيجابياً بمعدل (0.1%) عن المستهدف السنوي،وقد ساهم مشروع (السالفة) في تعزيز جودة الخدمات.

-وأخيرا إدارة كاتب العدل والتي استطاعت تحقيق نتائج إيجابية ملحوظة فقد بلغ معدل زمن إنجاز الخدمة (49) دقيقة بانخفاض إيجابي بمعدل (2) دقيقة عن المستهدف، أما في نسبة الأخطاء فحققت في نهاية عام -2013- ما نسبته (2%) بارتفاع سلبي طفيف بمعدل (1%) عن المستهدف السنوي، حيث أن تجربة (كاتب العدل الإلكتروني) يساهم بشكل إيجابي في تحسين جودة الخدمات الاقتصادية). مليون درهم.كما ارتفعت إيرادات عام 2013 بنسبة (11%)عن إيرادات عام 2012.

جدول توضيحي لتميز والجودة في تقديم الخدمات في دائرة محاكم دبي

الإدارة	المؤشر	2011		2012		2013	
		محقق	مستهدف	محقق	مستهدف	محقق	مستهدف
الأحوال الشخصية	معدل زمن إنجاز خدمات الأحوال	10 دقائق	9 دقائق	7 دقائق	7 دقائق	**7.25** دقيقة	6 دقائق
	نسبة الأخطاء المكتشفة في خدمات الأحوال	%0.50	%0.50	%0.50	%0.50	**%0.30**	%0.40
خدمات القضايا	معدل زمن إنجاز الخدمة	42 دقيقة	مستحدث	37.2 دقيقة	40 دقيقة	**34.25** دقيقة	37 دقيقة
	نسبة الأخطاء في تسجيل القضايا	%0.26	%0.5	%0.19	%0.30	**%0.29**	%0.30
كاتب العدل	معدل زمن إنجاز المعاملة (بالدقيقة)	35.2 دقيقة	26 دقيقة	54 دقيقة	26 دقيقة	**49** دقيقة	51 دقيقة
	نسبة الأخطاء المكتشفة لكل 100 معاملة	%3	%1	%1	%1	**%2**	%1

الاتجاهات المستقبلية

نحن في محاكم دبي نعلم بأن رحلتنا نحو تحقيق رؤيتنا «**الريادة في عمل المحاكم**» تتطلب منا جهوداً استثنائية في التطوير والتحسين المستمر على إجراءاتنا وخدماتنا وحتى بنائنا التنظيمي بكافة مكوناته، إلا أننا نؤمن في ذات الوقت بأن الجهود التطويرية أياً كان نوعها لا بد أن تؤطر بإطار من الإبداع والابتكار لكي نضمن مواكبة تطلعات قيادتنا الطموحة نحو تحويل دبي إلى مدينة المال والأعمال الذكية التي تقوم مؤسساتها الحكومية بتقديم خدماتها بصورة ذكية وبشكل مستمر خلال ساعات اليوم الأربع والعشرين وأيام الأسبوع السبعة. («أريد أن ينجز المواطن كل معاملاته الحكومية عبر الهاتف المحمول» صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله)

لذلك حرصت محاكم دبي أثناء وضع خطتها الاستراتيجية وتحديثها بشكل سنوي على التأكد من أن تحتوي عناصر الخطة ما يلزم من مشاريع ومبادرات مستقبلية تفي بالتطلعات وتعزز دور محاكم دبي كجهة حكومية فاعلة في المساهمة في تحقيق رؤية القيادة... حيث تهدف محاكم دبي خلال العام 2014 إلى تنفيذ عدد (108) مبادرة وبرنامجاً ومشروعاً توزعت على الغايات الثلاث: في الغاية الأولى تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً ودولياً وتضمنت (31) مبادرة، والغاية الثانية تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي وتضمنت (48) مبادرة، والغاية الثالثة استقطاب واستثمار وتنمية موارد بشرية وتضمنت (29) مبادرة.

كما أنه وخلال العام 2014 من المتوقع البدء بتقديم خدمات الأحوال الشخصية بدرجة أعلى من الخصوصية من خلال مبنى محكمة الأسرة في منطقة القرهود، والبدء بتقديم خدمات التوثيقات المدنية (الكاتب العدل) من خلال مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية في الإمارة وسيشهد هذا العام وضع حجر الأساس لمبنى مستقل للمحكمة العمالية يفي بمتطلبات التنافسية في معايير فصل القضايا العمالية. بالإضافة إلى تدشين باقة من الخدمات الذكية للمتعاملين مع محاكم دبي منها التطويرات المخططة لمشروع السالفة الفائز بأفضل مشروع إلكتروني على مستوى دول مجلس التعاون لتعزيز دور محاكم دبي كمساهم فعال في تحقيق خطة دبي الاستراتيجية.